

CDIP/21/15

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 19 نوفمبر 2018

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة الحادية والعشرون

جنيف، من 14 إلى 18 مايو 2018

التقرير

الذي اعتمده اللجنة

1. عُقدت الدورة الحادية والعشرون للجنة المعنية بالملكية الفكرية والتنمية (لجنة التنمية) في الفترة من 14 إلى 18 مايو 2018.

2. ومثلت في الدورة الدول التالية: ألبانيا، الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بيلاروس، بلجيكا، بنن، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، الكاميرون، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إستونيا، أثيوبيا، فنلندا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، الكرسي الرسولي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كازاخستان، كينيا، قيرغيزستان، لاقتيا، لبنان، ليبيا، ليتوانيا، ملاوي، ماليزيا، موريتانيا، المكسيك، منغوليا، المغرب، ميانمار، هولندا، النيجر، نيجيريا، عُمان، باكستان، بنما، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، المملكة العربية السعودية، السنغال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زيمبابوي (102). ومثلت فلسطين بصفة مراقب.

3. وشاركت المنظمات الحكومية الدولية التالية بصفة مراقب: المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (ARIPO)، المنظمة الأوروبية للبراءات (EPO)، مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية (EUIPO)، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، منظمة التعاون الإسلامي (OIC)، مكتب براءات الاختراع

لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (GCC Patent Office)، مركز الجنوب (SC)، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، منظمة التجارة العالمية (WTO) (10).

4. وشارك ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية بصفة مراقب: المجلس الصيني لتعزيز التجارة الدولية (CCPIT)، الشبكة العالمية لصناعة العلوم النباتية (CROPLIFE)، مؤسسة مركز التنمية الاجتماعية الاقتصادية (CSEND)، برنامج الصحة والبيئة (HEP)، معهد الملكية الفكرية الكندي (IPIC)، الجمعية الدولية لحقوق الإنسان ومكافحة الفساد (IHRAS)، المجلس الدولي لتسويق الملكية الفكرية (IIPCC)، الجمعية الدولية الأدبية والفنية (ALAI)، الاتحاد الدولي للناشرين (IPA)، مجمع براءات الأدوية (MPP)، مستشاري الملكية الفكرية للمصلحة العامة (PIIPA) (11).

5. وترأس الدورة السيد حسن كليب، سفير إندونيسيا وممثلها الدائم، وتولت السيدة كيري فاو، رئيس المكتب الوطني لإدارة الملكية الفكرية (NIPMO) بوزارة العلوم والتكنولوجيا، بريتوريا، جنوب أفريقيا، والسيد راي أوغستو ميلوني غارسيا، مدير قسم الإشارات المميزة التابع للمعهد الوطني للدفاع عن المنافسة والملكية الفكرية (INDECOPI)، ليا، بيرو، مهام نائب الرئيس.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

6. افتتح السيد ماريو ماتوس، نائب المدير العام الدورة. وفي إطار البند 2 من جدول الأعمال، دعا اللجنة إلى اقتراح المرشحين لشغل مناصب الرئيس ونائبيه.

البند 2 من جدول الأعمال: انتخاب أعضاء المكتب

7. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ (APG)، ورشح سعادة السفير حسن كليب، الممثل الدائم لجمهورية إندونيسيا، لمنصب الرئيس.

8. وتحدث وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية، ورشح السيدة كيري فاو، رئيس المكتب الوطني لإدارة الملكية الفكرية (NIPMO) بجنوب أفريقيا لمنصب نائب الرئيس.

9. وتحدث وفد إكوادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي (GRULAC)، واقترح ترشيح السيد راي أوغستو ميلوني غارسيا، مدير قسم الإشارات المميزة ببيرو، لمنصب نائب رئيس اللجنة. كما أعرب الوفد عن تأييده للترشيح الذي تقدم به وفد إندونيسيا، نيابة عن مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، والذي تقدم به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية.

10. وأيد وفد ليتوانيا جميع الترشيحات.

11. واثُخب السفير حسن كليب من إندونيسيا رئيساً للجنة، والسيدة كيري فوول والسيد راي أوغستو ميلوني غارسيا نائبين للرئيس، نظراً لعدم وجود اعتراضات من الحضور.

12. ورحب الرئيس بالوفود في الدورة الحادية والعشرين للجنة، وأعرب عن امتنانه لدعمهم له وهناً نائب الرئيس على انتخابهم. كما شكر الرئيس المنتهية ولايته، السفير وليد دودش، الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، على قيادته القديرة للجنة نحو تحقيق أهدافها. وأشار الرئيس إلى أن الملكية الفكرية لا تزال تشكل محركاً هاماً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وأفاد أن عمل اللجنة لا يزال حاسماً في دفع النقاش حول الموضوعات المتعلقة بدور الملكية الفكرية والتنمية وتحدياتها الحالية. وأعرب الرئيس عن أمله في أن تعمل اللجنة بروح التوافق وحسن النية. وأشار إلى جدول أعمال الدورة وأوضح أن اللجنة ستنتظر في تقرير المدير العام بشأن تنفيذ أجندة التنمية (الوثيقة CDIP/21/2) والتقارير السنوي لمساهمة الويبو في

تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (SDGs) والأهداف المرتبطة بها (الوثيقة CDIP/21/10). وذكر أنه بالإضافة إلى ذلك، ستُمنح اللجنة الفرصة لمناقشة موضوع المساعدة التقنية لليوبو في مجال التعاون لأغراض التنمية، وتقرير تقييم عن مشروع أجندة التنمية الذي تم الانتهاء منه وغيره من الوثائق المتعلقة ببرنامج العمل لتنفيذ توصيات أجندة التنمية. كما أبرز الرئيس أنه بعد الانتهاء من المناقشات حول كل قضية أو وثيقة، ستقوم الأمانة بتعميم فقرة قرار على الوفود للنظر فيها، وأفاد أن تجميع تلك الفقرات سيمثل ملخص الرئيس. وأعرب عن تمنيه للجنة بإحراز تقدم جيد خلال الدورة.

13. ورحب نائب المدير العام (السيد ماريو ماتوس) بالوفود المشاركة في الدورة وأعرب عن امتنانه للرئيس السابق للجنة، السفير وليد دودش، الممثل الدائم لتونس. وسلط الضوء على التقدم المحرز في اللجنة مثل إنشاء بند جديد في جدول الأعمال بشأن "الملكية الفكرية والتنمية". كما أشار إلى المعلومات الواردة من الدول الأعضاء في هذا الصدد. وأكد نائب المدير العام من جديد على التزام اليوبو بأهداف التنمية المستدامة، وذكر أن اللجنة ستنتظر في التقرير السنوي الثاني لمساهمة اليوبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (الوثيقة CDIP/21/10). كما أفاد أنه بالإضافة إلى ذلك، ستواصل اللجنة مناقشة التوصيتين 5 و11 من المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات أجندة التنمية عبر مؤتمر فيديو مع المقيم الرئيسي. وأشار إلى الدور المهم الذي تلعبه أكاديمية اليوبو، التي تحتفل بالذكرى العشرين لتأسيسها، في زيادة الوعي ونشر المعلومات حول قضايا الملكية الفكرية. وأبرز أن الأكاديمية خدمت 70000 طالب من 193 دولة في عام 2017، من بينهم أكثر من 50% من الإناث المشاركات. كما قدم بعض الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال وهي: تقرير المدير العام بشأن تنفيذ أجندة التنمية (الوثيقة CDIP/21/2)، ومجموعة ممارسات اليوبو الحالية، ومنهجيات وأدوات توفير المساعدة التقنية (الوثيقة CDIP/21/4)، وممارسات اليوبو لاختيار الخبراء الاستشاريين لأغراض المساعدة التقنية (الوثيقة CDIP/21/9). وبالإضافة إلى ذلك، سلط الضوء على ثلاثة مشاريع جديدة اقترحتها الدول الأعضاء وهي: (1) تعزيز دور المرأة في الابتكار وريادة الأعمال، وتشجيع النساء في البلدان النامية على استخدام نظام الملكية الفكرية (الوثيقة CDIP/21/12 Rev.)، (2) تعزيز استخدام الملكية الفكرية في قطاع البرمجيات في البلدان الأفريقية (الوثيقة CDIP/21/7)، (3) الملكية الفكرية والسياحة وفن الطهي في بيرو: تعزيز تنمية السياحة وفن الطهي في بيرو من خلال الملكية الفكرية (الوثيقة CDIP/21/14).

البند 3 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

14. أبلغ الرئيس اللجنة أنه تم إعداد مشروع جدول الأعمال الوارد في الوثيقة CDIP/21/1 Prov.3 على أساس المناقشات التي أُجريت خلال الدورة العشرين للجنة. ودعا المشاركين إلى المشاركة بأي تعليقات أو ملاحظات بشأن مشروع جدول الأعمال. ونظرا لعدم وجود ملاحظات من الحضور، أُعتمد جدول الأعمال.

البند 4 من جدول الأعمال: اعتماد المراقبين

النظر في الوثيقة CDIP/21/3

15. ذكرت الأمانة (السيد بالوش) أنه وفقا للقواعد الإجرائية للجنة (الوثيقة CDIP/1/2 Rev.)، يمكن تقديم اعتماد مخصص للمنظمات غير الحكومية. وأفاد أن الوثيقة CDIP/21/3 تحتوي على طلب اعتماد مقدم من إحدى المنظمات غير الحكومية.

16. ودعا الرئيس اللجنة إلى اتخاذ قرار بشأن الطلب. وبالنظر إلى عدم وجود اعتراضات من الحضور، تم منح معهد البحث العلمي الجمهوري للملكية الفكرية (RSRIIP)، هيئة الملكية الفكرية بالاتحاد الروسي، وضع مراقب مخصص.

البند 5 من جدول الأعمال: اعتماد مشروع تقرير الدورة العشرين للجنة

مشروع التقرير - الوثيقة CDIP/20/13 Prov.

17. أشارت الأمانة (السيد بالوش) إلى الفقرة 11 من ملخص الرئيس للدورة السابقة للجنة (الوثيقة CDIP/20/SUMMARY). وأفاد بأن الأمانة أعدت تقريراً مفصلاً عن الدورة السابقة (الوثيقة CDIP/20/13)، ونُشر التقرير في 8 مارس 2018، ولم يتم تلقي أي تعليقات من الدول الأعضاء. ونظراً لعدم وجود اعتراضات من الحضور، أُعتمد التقرير.

البند 6 من جدول الأعمال: البيانات العامة

18. فتح الرئيس الباب للإدلاء بالبيانات العامة.

19. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، وأيد مهمة الويبو في قيادة تطوير نظام دولي للملكية الفكرية يتسم بالتوازن والفعالية ويمكن من الابتكار والإبداع لفائدة الجميع. وذكر أنه يمكن تنفيذ المهمة المذكورة أعلاه من خلال برنامج العمل لتنفيذ التوصيات الـ 45 المعتمدة لأجندة التنمية. وأحاط الوفد علماً بجميع الوثائق المتعلقة بالبند 7 من جدول الأعمال وأعرب عن تطلعه لمناقشة تقرير المدير العام بشأن تنفيذ أجندة التنمية (الوثيقة CDIP/21/2) والتقرير السنوي لمساهمة الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والأهداف المرتبطة بها (الوثيقة CDIP/21/10). وشكر الأمانة على إعداد الوثائق المتعلقة بنقل التكنولوجيا، لاسيما الوثائق المتعلقة بتحليل أوجه القصور في خدمات وأنشطة الويبو الجارية المتعلقة بنقل التكنولوجيا بناء على توصيات "الفئة جيم" من أجندة الويبو للتنمية (الوثيقة CDIP/21/5)، ووثائق تكلفة خارطة الطريق بشأن الترويج لاستخدام المنتدى الإلكتروني المقام بموجب "مشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة وبناء الحلول" (الوثيقة CDIP/21/6)، بالإضافة إلى الوثائق المتعلقة ببرنامج المساعدة التقنية للويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية (الوثيقتان CDIP/21/4 و CDIP/9). وأعرب وفد المجموعة عن استعداده للمشاركة في المداولات حول القضايا المذكورة أعلاه. وأفاد الوفد أنه في حين أن المساعدة التقنية لا تزال تمثل مجالاً مهماً لمجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، إلا أن تقديم المساعدة التقنية يجب أن يتم في الوقت المناسب وبشكل يتسم بالكفاءة والترابط. ودعا إلى توفير آلية مؤسسية لتجنب الازدواجية وضمان توجيه أفضل للموارد. وأعرب وفد المجموعة عن أمله في أن تؤدي المناقشة حول المساعدة التقنية للويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية إلى التوحيد والتنظيم الأفضل والوضوح للعمليات والممارسات القائمة. وفيما يتعلق بالبند 8 من جدول الأعمال، أحاط علماً بجميع الوثائق ذات الصلة وأعرب عن تطلعه إلى مناقشات مثمرة حول الاقتراح المقترح لمجموعة البلدان الأفريقية بشأن عقد مؤتمر دولي كل عامين بشأن الملكية الفكرية والتنمية. ورحب بالتوصيات الواردة في المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات أجندة التنمية (الوثيقة CDIP/18/7) وأعرب عن تطلعه إلى مناقشة التقدم المحرز فيما يتعلق بالتوصيات المذكورة. وأفاد أن تنفيذ أجندة التنمية هو بمثابة عملية طويلة الأجل وأن توصيات أجندة التنمية هي جزء من هذه العملية. كما رحب بكل المدخلات من الدول الأعضاء بشأن طرق واستراتيجيات التنفيذ للتوصيات المعتمدة للمراجعة المستقلة (الوثيقة CDIP/21/11). كما أحاط الوفد علماً بالمقترحات التي تقدم بها وفدي كينيا وبيرو، فضلاً عن وفود كل من كندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية. وفيما يتعلق بالبند 9 من جدول الأعمال، أشاد الوفد بقرار الجمعية العامة للويبو بشأن القضايا المتعلقة باللجنة، وأعرب عن أمله في أن يتم تنفيذ القرار المتعلق بآليات التنسيق وأن تؤدي مناقشة موضوع بند جدول الأعمال الجديد بشأن "الملكية الفكرية والتنمية" إلى زيادة تعزيز مهمة الويبو في تطوير نظام دولي للملكية الفكرية يتسم بالفعالية والتوازن. وسلط الوفد الضوء على أهمية إجراء مناقشة مثمرة بشأن المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية، وأشار إلى أن أحد أهداف الويبو الاستراتيجية يتمثل في تيسير استخدام الملكية الفكرية في التنمية، والذي يدعم في المقابل مهمة الويبو في تطوير نظام دولي متوازن للملكية الفكرية يكافئ الإبداع ويحفز الابتكار ويساهم في التنمية الاقتصادية. وأعرب عن تطلع المجموعة إلى المساهمة في المناقشات في اللجنة وأعرب عن تمنيه بعقد جلسة مثمرة.

20. وشكر وفد إكوادور، متحدثاً باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، نائب المدير العام على تقديم التقرير حول تنفيذ أجندة التنمية لعام 2017. وأحاط علماً بالأنشطة التي اضطلعت بها الويبو لتطبيق وتعميم أجندة التنمية في جميع البرامج ذات الصلة لدى المنظمة. وأفاد أنه من المهم تضمين توصيات أجندة التنمية 45 في البرامج الموضوعية للمنظمة. وشجع الوفد الويبو والدول الأعضاء فيها على ضمان أن تكون الاعتبارات الإنمائية جزءاً لا يتجزأ من عملهم. كما أشار الوفد إلى أهداف التنمية المستدامة والأهداف المرتبطة بها وأبرز أهميتها. وأشار إلى أن أجندة التنمية لعام 2030 قد اعتمدت بالإجماع من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2015، وتمثل إرادة المجتمع الدولي لتنفيذ مجموعة واسعة من الأهداف الرئيسية والفرعية التي تهدف إلى معالجة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لأهداف التنمية المستدامة. وأشار الوفد باهتمام كبير إلى التقرير بشأن مساهمة الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والأهداف المرتبطة بها (الوثيقة CDIP/21/10) وأشار إلى أن المعلومات المقدمة في ذلك التقرير تساهم في تبادل الأفكار في تلك المجالات مع بقصد التقدم نحو إجراءات أكثر تحديداً. وأحاط الوفد علماً بالعلاقات المتبادلة الواضحة بين أجندة الويبو بشأن التنمية وأهداف التنمية المستدامة. وأفاد أن مواصلة المناقشات بشأن دور الويبو في تنفيذ أجندة التنمية لعام 2030 هي ضمن الأولويات، مع مراعاة الطابع العالمي وغير القابل للتجزئة لأهداف التنمية المستدامة الـ 17. وذكر أن أهداف التنمية المستدامة قدمت توجيهات متقاربة وينبغي أن توجه عمل الويبو كجزء لا يتجزأ من منظومة الأمم المتحدة. وأفاد أن المناقشة الجارية ستستأنف المناقشات حول تنفيذ توصيات المراجعة المستقلة. وأعرب وفد المجموعة عن رغبته في مواصلة المناقشات لتحديد طرق تنفيذ التوصيات المعتمدة بالفعل والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن التوصيتين 5 و11. كما أعرب عن تقدير المجموعة للمساهمات المقدمة من وفود المكسيك وبيرو والمجموعة بآراء الواردة في الوثيقة CDIP/21/11. وأعرب عن تطلعه إلى عقد مؤتمر بالفيديو مع المقيّم الرئيسي للمراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات أجندة التنمية (الوثيقة CDIP/18/7)، والذي سيوضح الأسئلة الضرورية المتعلقة بالتوصيتين المعلقين. وأشار وفد المجموعة إلى قرار الجمعية العامة بتضمين بند جديد بجدول الأعمال بشأن "الملكية الفكرية والتنمية"، فضلاً عن التقارير المقدمة من الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة (الوثيقة CDIP/21/8 Rev.). وأفاد أنها بمثابة فرصة لإحراز تقدم في تنفيذ الركن الثالث من ولاية اللجنة. وأعرب عن تأييد مجموعته للاقتراح المقدم من وفدي المكسيك والبرازيل، ورحب بمساهمات وفد الاتحاد الروسي وتناول قضايا مجموعة بون في إطار بند جدول الأعمال "الملكية الفكرية والتنمية" (الوثيقة CDIP/21/8 Rev.). وفي الختام، هنأ وفد المجموعة أكاديمية الويبو في ذكرى تأسيسها وأثنى على العمل الهام الذي اضطلعت به في التدريب وتعزيز القدرات وفي تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وذكر أن الدورات التدريبية عبر الإنترنت التي تقدمها الأكاديمية مفيدة وأن برنامج التدريب المهني يوفر فرصاً على المستويين الوطني والإقليمي.

21. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق (CEBS)، وأبرز الدور الخاص الذي تضطلع به أكاديمية الويبو في استفادة الدول الأعضاء وأشار إلى أهمية الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لتأسيسها. وأعرب وفد المجموعة عن استعداده للمشاركة البناءة في المداولات حول كل بند من بنود جدول الأعمال. وذكر أن تقرير المدير العام حول تنفيذ أجندة التنمية (الوثيقة CDIP/21/2) قدم نظرة شاملة عن أنشطة الويبو المتعلقة بالتنمية على مدار السنوات السابقة. وأفاد أن التقرير الصادر بشأن مساهمة الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والأهداف المرتبطة بها (الوثيقة CDIP/21/10) هو بمثابة مصدر مفيد للمعلومات عن العديد من أدوات الويبو وأنشطتها في هذا المجال. كما أفاد بأن بند جدول الأعمال الجديد بشأن "الملكية الفكرية والتنمية" يوفر فرصة لمناقشة قضايا مساهمة السياسات والأدوات المتعلقة بالملكية الفكرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وذكر بأن المجموعة لم تكن مقتنعة بأن هناك حاجة لبند منفصل بشأن أهداف التنمية المستدامة. كما رحب بالمقترحات المثيرة للاهتمام للمجموعة بآراء وفود البرازيل والمكسيك والاتحاد الروسي بشأن القضايا التي ستناقش في إطار بند جدول الأعمال بشأن "الملكية الفكرية والتنمية". وأعرب عن توقعه مناقشات مثمرة يمكن أن تحدد محتوى الدورات المقبلة للجنة. ورحب وفد المجموعة بمقترحات الأعضاء المهتمين بمشاريع أجندة التنمية وأشار إلى أن مبادئ المبادرات القائمة على الطلب وملكية المستفيدين تحقق أفضل النتائج. كما أشار إلى مقترحات المشاريع التي قدمتها وفود كل من كينيا وبيرو وكندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية، وأعرب عن تطلعه إلى تلقي مقترحات أكثر من الأعضاء المهتمين لكي تعكس احتياجات المستفيدين. وفيما يتعلق بالمراجعة المستقلة بشأن تنفيذ توصيات أجندة التنمية، أعرب

الوفد عن تطلعه إلى عقد مؤتمر بالفيديو مع المقيم الرئيسي لتوضيح التوصيتين 5 و11. ورحب وفد المجموعة بالمقترحات المقدمة من وفد المجموعة بآء ووفدي المكسيك وبيرو بشأن استراتيجيات التنفيذ للتوصيات المعمدة (الوثيقة CDIP/21/11).

22. وأتى وفد بلغاريا، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، على الذكرى العشرين لإنشاء أكاديمية الويبو. وأفاد بأن الأكاديمية تلعب دورا حاسما في تعزيز القدرات المهنية للمكاتب الوطنية للملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم بما يتماشى مع أهداف أجندة التنمية. كما تلعب دورا حيويا في زيادة الوعي بشأن قيمة حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها، وهو أمر ضروري لدعم التوازن الدقيق للنظام البيئي للابتكار العالمي. وأحاط وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه علما بتقرير المدير العام حول تنفيذ أجندة التنمية (الوثيقة CDIP/21/2). وسلط الوفد الضوء على مدى تشكيل توصيات أجندة التنمية لأنشطة المنظمة على مدار السنوات العشر الماضية. وأعرب عن تطلعه إلى المناقشات بشأن مشاريع وأنشطة الويبو حول أجندة التنمية والبند الجديد لجدول أعمال اللجنة بشأن "الملكية الفكرية والتنمية". ورحب وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بمقترحات الدول الأعضاء حول الموضوعات التي ستتم مناقشتها في إطار بند جدول الأعمال الجديد. وأفاد أنه ينبغي أن تنظر اللجنة في الموضوعات الأكثر صلة بعملها. وأفاد أن المقترح المعدل لمجموعة البلدان الأفريقية بعقد مؤتمر دولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية (الوثيقة CDIP/20/8) مرة كل سنتين وموضوعه المتمثل في "كيف يعمل النظام" يعتبر مثير للاهتمام ويستحق مزيد من الاستكشاف. وذكر أنه مع ذلك، لا يزال الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ينتظرون الاقتراحات المختلفة للمجموعة الأفريقية وبيرو أنه يتعين استكشاف ما إذا كان هذا الموضوع يمكن أن يتم إدراجه في إطار بند جدول الأعمال "الملكية الفكرية والتنمية". وفيما يتعلق بالمراجعة المستقلة، أعرب وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه عن تطلعه إلى الاستماع إلى المزيد من المقيم الرئيسي للتوصيات 5 و11. كما رحب بالاقتراحات البناءة المقدمة من جانب الدول الأعضاء بشأن تنفيذ الطرق والاستراتيجيات (الوثيقة CDIP/21/11).

23. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة بآء، ورحب بتقرير المدير العام بشأن تنفيذ أجندة التنمية (الوثيقة CDIP/21/2) والوثائق الأخرى المتعلقة بالمشروعات الجارية لأجندة التنمية. وأفاد بأن تلك الوثائق توفر نظرة شاملة وتحليلية لنتائج المشروعات وكيفية تنفيذ الويبو لتوصيات أجندة التنمية ومبادئها. ورحب وفد المجموعة بمقترحات المشاريع الجديدة المقدمة من وفود كينيا وبيرو وكندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية. وأكد من جديد على أهمية أن تعزز مشاريع أجندة التنمية من قدرة الدول الأعضاء على استخدام الملكية الفكرية كأداة للتنمية. كما شجع الدول الأعضاء على مواصلة تقديم مقترحات عملية من شأنها أن تعزز الاستخدام الأكثر فعالية لنظام الملكية الفكرية لفائدة التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفيما يتعلق ببند جدول الأعمال الجديد بشأن "الملكية الفكرية والتنمية"، قدم الوفد مقترحات ملموسة بشأن كيفية إطلاق التبادلات الموضوعية في إطار بند جدول الأعمال الجديد. واعتبر وفد المجموعة أن اعتماد أهداف التنمية المستدامة بحلول قمة الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة هو بمثابة علامة بارزة في الأجندة الدولية للأمم المتحدة. وأعرب عن دعمه الكامل لأهداف التنمية المستدامة ومحمود الويبو للمساهمة في تنفيذها، بينما ذكر بأن المسؤولية الأساسية عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة تقع على عاتق الدول الأعضاء. وأفاد أنه مع ذلك، للويبو دور هام في دعم الدول الأعضاء للوصول إلى تلك الأهداف. وينبغي للويبو أن تركز على أهداف التنمية المستدامة التي هي تعتبر أكثر ملاءمة لولايتها مع مراعاة أن جميع أهداف التنمية المستدامة مترابطة. وذكر أن العلم والتكنولوجيا والابتكار عبارة عن محركات رئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك، أكد وفد المجموعة مجددا على التزامه بمناقشة الطرق العملية والملموسة لاستخدام أدوات الملكية الفكرية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وفقا لولاية المنظمة ومهمتها. كما أبرز التقدم المحرز خلال الدورة العشرين للجنة فيما يتعلق بالمراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات أجندة التنمية، وأعرب عن مشاركته المستمرة في المناقشات البناءة. وأحاط الوفد علما بالمجموعة الواسعة من الموضوعات التي يتعين على اللجنة التعامل معها.

24. وأفاد وفد كازاخستان، متحدثا باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية (CACEEC)، بأنه يولي أهمية كبيرة للعمل الذي اضطلعت به الويبو في تنفيذ أجندة التنمية. وسلط الضوء على العمل الذي اضطلعت به المنظمة

في صياغة الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية والابتكار وخطط التنمية ونشر المعلومات عن الملكية الفكرية والابتكار وتقديم المشورة التشريعية وبناء القدرات وعدد من المشاريع التي تم إطلاقها للمشاركة بالممارسات الجيدة وتبادل المعلومات. وأكد وفد المجموعة على العمل الإيجابي الذي تقوم به أكاديمية الويبو في توفير التعليم بشأن الموضوعات المتعلقة بالملكية الفكرية. واختتم وفد المجموعة بطلبه من الأعضاء دعم الاقتراح الذي تقدم به وفد الاتحاد الروسي في إطار بند جدول الأعمال بشأن "الملكية الفكرية والتنمية"، والذي يهدف إلى مناقشة قضايا التقنية الرقمية للاقتصاد وتأثير التكنولوجيات الجديدة على الملكية الفكرية.

25. وتحدث وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وأكد أن الملكية الفكرية هي مركز النظام الاقتصادي وتؤثر على جميع مناحي الحياة. وأعرب الوفد عن تأييده لعمل اللجنة وشجعها على مواصلة إحراز تقدم في تعزيز نظام الملكية الفكرية ودعم الاحتياجات المتنامية للدول الأعضاء. وأفاد أنه تم تفويض اللجنة للقيام بدور هام في تنفيذ توصيات أجنده التنمية. وتعتبر قضايا مثل المساعدة التقنية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا ذات أهمية للبلدان الأفريقية والبلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وأحاط الوفد علماً بتقرير المدير العام بشأن تنفيذ أجنده التنمية (الوثيقة CDIP/21/2)، الذي قدم لمحة عامة عن التقدم المحرز في جميع المجالات الخاصة بالمنظمة. كما أحاط علماً بالتقرير السنوي لمساهمة الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والأهداف المرتبطة بها (الوثيقة CDIP/21/10). وذكر أنه ينبغي تعميم أجنده التنمية في جميع أنشطة الويبو، ويجب أن تأخذ جميع هيئات الويبو في الاعتبار توصيات أجنده التنمية في أنشطتها. كما ينبغي للمنظمة أن تتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأعرب وفد المجموعة عن توقعه بأن تكون الدول الأعضاء أكثر اطلاعاً على مساهمات الويبو ومشاركتها في مختلف هيئات الأمم المتحدة ومنشآت الملكية الفكرية والتنمية. وأفاد أنه ينبغي الاستمرار في تخصيص الموارد لتلبية احتياجات وأولويات الدول الأعضاء. وأشار الوفد إلى أنه ينبغي للجنة أن تبذل مزيداً من الجهود للكي تمكن الدول الأعضاء من الوصول بشكل أسهل إلى المساعدة والتقنية وبناء القدرات. كما أشار إلى أهداف التنمية المستدامة وإلى عدم قابليتها للتجزئة وعالميتها. وذكر أن جميع أهداف التنمية المستدامة ترتبط ارتباطاً وثيقاً فيما بينها، ولذلك ينبغي أن تكون الويبو محمّمة بجميع أهداف التنمية المستدامة وأن تلعب دوراً رئيسياً في تنفيذها. وأكد وفد المجموعة من جديد على دعمه للاقتراح الذي تقدم به وفد البرازيل بشأن وضع بند دائم في جدول الأعمال بشأن أهداف التنمية المستدامة، وأعرب عن أمله في أن تسفر المناقشات حول هذا الموضوع عن نتائج جيدة خلال تلك الدورة. كما أعرب وفد المجموعة عن أمله في أن تعتمد اللجنة التوصيتين 5 و11 من المراجعة المستقلة من أجل تنفيذ جميع التوصيات المعتمدة. ورحّب الوفد بالقرار الذي اعتمده الجمعية العامة للويبو بشأن إدراج بند في جدول الأعمال بشأن "الملكية الفكرية والتنمية" وتطلع إلى إجراء مناقشات حول هذا البند خلال تلك الدورة. وأفاد أن الاهتمام الكبير للبلدان النامية بما في ذلك بلدان المجموعة الأفريقية في مجال الملكية الفكرية والتنمية يستند إلى اقتناع بأهمية عمل اللجنة وتصميمها على ضمان نجاح أي نشاط يساهم في التنمية. وذكر أن المجموعة قدمت اقتراحاً في الدورة التاسعة عشرة للجنة بشأن تنظيم مؤتمر دولي يعقد مرة كل سنتين بشأن الملكية الفكرية والتنمية (الوثيقة CDIP/19/7). كما أفاد بأنها قدمت نسخة منقحة من نفس الاقتراح (الوثيقة CDIP/20/8) في الدورة العشرين للجنة. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن أمله في اختتام مناقشات الاقتراح المنقح خلال تلك الدورة بنجاح.

26. وأشار وفد الصين إلى التقدم الذي أحرزته اللجنة منذ دورتها السابقة، والذي أفاد البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأعرب عن تقديره للمدير العام وفريقه لتفانيهم من أجل تعزيز وتنفيذ أجنده التنمية على مدار السنوات وتطلع إلى مواصلة تعزيز واستخدام إنجازات مشروع أجنده التنمية. وذكر أنه الويبو تواصل لعب دورها الفريد في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأفاد أن حكومة بلاده تعلق أهمية كبيرة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وطبقاً لخطط التنمية الوطنية متوسطة وطويلة الأجل، أنشأت الصين آلية تنسيق مشتركة بين الوزارات شملت 43 قطاعاً حكومياً من أجل تكون التآزر. كما خططت البلاد على مدى السنوات التالية لإنشاء 10 مناطق تجريبية للابتكار في مجال أهداف التنمية المستدامة تهدف إلى تقاسم الخبرات وقصص النجاح مع المناطق الأخرى ومع المجتمع الدولي. وأعرب عن أمله في أن تسهم اللجنة باستمرار في مناقشة وتعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. كما أعرب عن أمله في إحراز تقدم ملموس وأن

تتمكن الدول الأعضاء من التوصل إلى اتفاق بشأن موضوعات محددة في إطار البند الجديد المعنون "الملكية الفكرية والتنمية". وأكد الوفد مشاركته النشطة في المناقشة بطريقة بناءة وأعرب عن أمله في أن تواصل جميع الدول الأعضاء إبداء المرونة والانفتاح والشمولية والروح التعاونية خلال المناقشات لتحقيق نتائج إيجابية.

27. وأيد وفد تونس البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية وأقر بالنتائج التي تحققت في البحث عن حلول لتنفيذ أجندة التنمية. وأشار إلى أن سفير تونس ترأس الاجتماعين السابقين للجنة وأعرب عن امتنانه لجميع الدول الأعضاء على تعاونها. ورحب بالروح البناءة للمناقشات والنتائج التي تحققت في البحث عن حلول لتنفيذ أجندة التنمية وتوصيات المراجعة المستقلة والأنشطة التي أُنجزت بشأن قضايا نقل التكنولوجيا وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وذكر أنه في اقتصاد الدراية التقنية والمعرفة على الصعيد العالمي، تلعب الملكية الفكرية دورا هاما للغاية وتعد أحد أهم العناصر في تحقيق الرخاء الاقتصادي (لآسيا في البلدان النامية وأقل البلدان نموا) وفي استخدام العلامات التجارية للترويج لمنتجات الخبراء وفي تبادل المعلومات بشأن البراءات في إطار تعزيز القدرات التكنولوجية الوطنية والمعارف التقليدية من أجل خلق فرص العمل والثروة وتعزيز بناء القدرات والمساعدة التقنية وتشجيع الابتكار ونقل المعرفة. ورحب الوفد بتقرير المدير العام بشأن تنفيذ أجندة التنمية ودعا إلى اعتماد التوصيتين المتبقيتين 5 و11 من المراجعة المستقلة. وأعرب الوفد مجددا عن دعمه لاقتراح المجموعة الأفريقية بشأن عقد مؤتمر دولي حول الملكية الفكرية والتنمية كل سنتين. وأفاد بأن المؤتمر سيكون مفيدا للجميع وسيعزز الدور الأساسي لنظام الملكية الفكرية وأهميته بالنسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وشدد على أهمية تعزيز مساهمة الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأعرب عن التزامه بتقديم دعمه الكامل لتطوير هذه الأنشطة. وأفاد أن بلاده تونس أدرجت أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية الخمسية للفترة من 2016 إلى 2020، بعد اعتمادها الرسمي. وذكر أن الخطة الوطنية بدأت بتوقيع برنامج مشترك بين منظومة الأمم المتحدة والحكومة التونسية يهدف إلى إعداد تقارير أهداف التنمية المستدامة التي تتبعها عملية التقييم في تونس. واختتم معربا عن أمله في أن تحرز الدورة الكثير من التقدم.

28. وأيد وفد باكستان البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ وأعرب عن تقديره لتقرير المدير العام بشأن تنفيذ أجندة التنمية (الوثيقة CDIP/21/2). وأفاد أن التقرير حدد زخما إيجابيا في تنفيذ وتعميم أجندة التنمية ضمن برنامج وميزانية الويبو. وذكر أن تعاون الويبو مع وكالات الأمم المتحدة في مجال الصحة العامة والابتكار والتجارة والملكية الفكرية جدير بالثناء. كما أشار الوفد إلى أدوات ومبادرات السياسات التي تم تطويرها مثل برنامج مساعدة المخترعين لمطابقة المخترعين الذين يفتقرون إلى الموارد والمنشآت الصغيرة في البلدان النامية. وذكر أن برامج وأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) وقطاع البحوث هي مجال آخر ينبغي أن تواصل الويبو برامجها فيه. كما ينبغي للتقارير اللاحقة أن تسلط الضوء على التكاليف التي يفرضها نظام الملكية الفكرية على قدرة البلدان النامية على تحقيق أهدافها الإنمائية والسبل الممكنة لتخفيف هذه التكاليف. واقترح على الأمانة تطوير المزيد من الأدوات كجزء من التوصيات بشأن المسائل المتعلقة بأجندة التنمية والوصول إلى المعرفة ونقل التكنولوجيا، مع التركيز على النهج الموجه نحو التنمية. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى مناقشة القضايا المتعلقة، بما في ذلك اعتماد توصيات المراجعة المستقلة 5 و11. كما أعرب عن تقديره لكون البرنامج والميزانية للفترة 2018/2019 تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة على النحو الوارد في التقرير المتعلق بمساهمة الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والأهداف المرتبطة بها (الوثيقة CDIP/21/10)، وأشار إلى أن الملكية الفكرية ذات طبيعة شاملة وأن اتباع نهج شمولي يشمل جميع أهداف التنمية المستدامة هو بمثابة أمر مهم لتنفيذها. كما أفاد أن التقرير يجب أن يركز في المستقبل على قضايا الوصول العادل والميسور التكلفة إلى التكنولوجيات المحمية بالملكية الفكرية من أجل التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة بأبعادها الكاملة. وتطلع الوفد إلى مناقشة مفرمة بشأن أهداف التنمية المستدامة، وأيد اقتراح وفد البرازيل بإدراج بند دائم في جدول الأعمال بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وشجع الدول الأعضاء على وضع برنامج عمل من شأنه الاضطلاع بأنشطة تتناول أهداف محددة للتنمية المستدامة. وذكر أن التقرير المتعلق بتحليل أوجه القصور في خدمات وأنشطة الويبو الجارية المتعلقة بنقل التكنولوجيا بناء على توصيات "الفئة جيم" من أجندة الويبو للتنمية (الوثيقة CDIP/21/5) هو الخطوة الصحيحة في الاتجاه الصحيح. ومع ذلك، أفاد أن المنهجية بحاجة إلى ضبط دقيق. وأشار إلى

أنه لأغراض التحليل الموضوعي، هناك حاجة إلى وضع مؤشرات أو علامات قياس، وطلب من الأمانة تقديم رؤاها بشأن هذا الموضوع. وفيما يتعلق بالتقرير الخاص بمجموعة ممارسات الويبو الحالية والمتهجيات والأدوات لتقديم المساعدة التقنية (الوثيقة CDIP/21/4)، تعتبر جهود الويبو في استكمال تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء محل تقدير. ولضمان التنفيذ الفعال للمساعدة التقنية، اقترح إنشاء آلية مؤسسية لتجنب الازدواجية وضمان التوزيع الأمثل للموارد. وطلب الوفد من الأمانة وضع دليل شامل بشأن المساعدة التقنية ليتمكن أن يساعد الدول على تقييم نطاق أنشطة المساعدة التقنية المحتملة وإدخال معلومات لنقاط الاتصال في الويبو لكل فئة من أنشطة المساعدة التقنية. وأيد الاقتراح المنقح لمجموعة البلدان الأفريقية بتنظيم مؤتمر دولي كل سنتين بشأن الملكية الفكرية والتنمية (الوثيقة CDIP/20/8). وذكر أن المؤتمر الذي عقد في عام 2016 لعب دوراً هاماً في إعلام الدول الأعضاء بشأن التطورات الأخيرة في مجال الملكية الفكرية والتنمية، وسيستبح عقده بانتظام في المستقبل للمشاركين مناقشة أهمية الملكية الفكرية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وشدد الوفد على أهمية مقترح المشروع المقدم من وفود كندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية بشأن زيادة دور المرأة في الابتكار وزيادة الأعمال (الوثيقة CDIP/12/12). وأفاد بأنه ينبغي للمشروع أن يتناول القيود التي تواجهها المرأة المخترعة أثناء الوصول إلى التكنولوجيا المحمية بالملكية الفكرية، لاسيما في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. كما أعرب الوفد عن تقديره للبيانات التي قدمها وفد البرازيل والمجموعة بآء والاتحاد الروسي فيما يتعلق ببند جدول الأعمال بشأن "الملكية الفكرية والتنمية" (الوثيقة CDIP/21/8 Rev.). وأبرز أن المناقشة حول الملكية الفكرية والتنمية ينبغي أن تركز على الطبيعة الشاملة للملكية الفكرية. وبالإضافة إلى ذلك، أفاد الوفد أن تبادل الخبرات بشأن دور المرأة في الملكية الفكرية والتأثير الإيجابي للملكية الفكرية هما ضمن الجوانب الهامة التي يجب النظر فيها. كما أشار الوفد إلى أنه من المهم أن يتم إدراك الآثار السلبية المترتبة على الملكية الفكرية فيما يتعلق بالحصول على التكنولوجيا والتكاليف المرتبطة بتطوير قوانين وسياسات الملكية الفكرية، لاسيما بالنسبة للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. واقترح أن تقوم الأمانة بتجميع مراجعة للمنشورات المتعلقة بالعلاقة بين الملكية الفكرية والابتكار من أجل توفير نظرة ثاقبة واختبار بعض الافتراضات التقليدية في هذا الصدد. وأيد اقتراح وفد البرازيل بشأن تطوير قاعدة بيانات للويبو من شأنها أن تجمع حالات نزاعات الملكية الفكرية من منظور السياسة العامة. وفي الختام، أعرب الوفد عن دعمه الكامل للرئيس وتطلعه إلى دورة مثمرة.

29. ورحب وفد مصر بنتائج الدورات السابقة حيث تم التوصل إلى حلول توافقية للقضايا الهامة. كما أبرز أن إدراج بند جدول الأعمال بشأن "الملكية الفكرية والتنمية" يمثل أحد الإنجازات الرئيسية التي تحققت بسبب التعاون بين الدول الأعضاء. وذكر أنه مع ذلك، هناك الكثير مما يتعين تحقيقه، وعلى الدول الأعضاء أن تعمل معاً ومع الأمانة لكي تقدم المقترحات الحالية المتعلقة بالجوانب الاجتماعية والبيئية الاقتصادية لأجندة التنمية. وأفاد أنه بالإضافة إلى الدعم التقني الذي تقدمه الويبو إلى البلدان النامية، هناك حاجة إلى أن تلتزم جميع لجان الويبو بتنفيذ أجندة التنمية وتقديم الملكية الفكرية في جميع بلدان العالم وفقاً لنظام يتناسب مع قدراتها وإمكانياتها. وأيد الوفد اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية بشأن عقد مؤتمر دولي كل سنتين بشأن الملكية الفكرية والتنمية وأعرب عن استعداده لمناقشة المسألة مع جميع البلدان الأخرى بطريقة بناءة للتوصل إلى توافق في الآراء. وفي الختام، أشار الوفد إلى أنه سيقدم بيانات إضافية وأكثر تفصيلاً في إطار بنود جدول الأعمال، وبشكل أكثر تحديداً بشأن تقرير المدير العام حول تنفيذ أجندة التنمية (الوثيقة CDIP/21/2) وتوصيتي المراجعة المستقلة 5 و11.

30. وأيد وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وأفاد أن الملكية الفكرية تمثل دائماً جزءاً لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع أنحاء العالم وتلعب دوراً هاماً في دعم الابتكار والتكنولوجيا التي تعتبر مكونات أساسية للتنمية المستدامة. كما أشار إلى أنه ينبغي للويبو، باعتبارها واحدة من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، اعتماد نهج موجه نحو الملكية الفكرية والتنمية وزيادة قدرة البلدان النامية ومساعدتها على تحقيق أهدافها الإنمائية من خلال المساعدة التقنية وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية والابتكار. وعلاوة على ذلك، أفاد الوفد أن أجندة الويبو بشأن التنمية هي أحد أهم نتائج المناقشات حول التنمية في مجال الملكية الفكرية. وأكد الوفد دعمه المستمر للأنشطة المتعلقة بأجندة التنمية واستعداده للمساهمة في تنفيذ وتطوير النظام

الدولي للملكية الفكرية. وأحاط الوفد علماً بتقرير المدير العام حول تنفيذ أجندة التنمية (الوثيقة CDIP/21/2). وأشار إلى اللجنة اعتمدت 10 توصيات من أصل 12 توصية قدمها فريق المراجعة المستقلة، وأعرب عن تطلعه إلى عقد مؤتمر بالفيديو مع المقيم الرئيسي لفريق المراجعة المستقلة لتوضيح وتسليط مزيد من الضوء على التوصيتين 5 و11. وأعرب عن أمله في أن يساعد مؤتمر الفيديو اللجنة على اعتماد التوصيتين المتبقيتين. كما أبرز أنه يتعين على الويبو، شأنها شأن وكالات الأمم المتحدة الأخرى، أن تضمن أن عملها متوافق مع أهداف التنمية المستدامة التي ينبغي تناولها بطريقة شاملة. وأحاط الوفد علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة CDIP/21/10 بشأن إسهامات الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والأهداف المرتبطة بها، واعتبر أن مشاركة الويبو وأنشطتها المنفذة في إطار فريق المهام المشترك بين الوكالات للأمم المتحدة هي بمثابة مساهمة إيجابية في تناول أهداف التنمية المستدامة.

31. وأيد وفد نيجيريا البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وأشار إلى أهمية عمل اللجنة فيما يتعلق بالملكية الفكرية والتنمية، لاسيما العمل الذي تم الاضطلاع به لتنفيذ جميع توصيات أجندة التنمية البالغ عددها 45 توصية. وشجع أعضاء الويبو على متابعة وتقييم تنفيذ وتعميم توصيات أجندة التنمية بشكل فعال وضمان تطبيق ولاية اللجنة بشكل مناسب لمصلحة أعضائها. وأكد الوفد أنه سيواصل تشجيع إجراء مناقشات منتظمة حول القضايا المتعلقة والناشئة المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية. وأعرب عن تطلعه إلى إجراء نقاش مثمر خلال تلك الدورة، لاسيما فيما يتعلق بالاقترح المنقح المقدم من المجموعة الأفريقية لعقد مؤتمر دولي كل سنتين بشأن الملكية الفكرية والتنمية (الوثيقة CDIP/20/8) والوثائق الأخرى المتعلقة بالبندين 8 و9 من جدول الأعمال. وأشار إلى أهمية جعل أنشطة المساعدة التقنية للويبو وأنشطة بناء القدرات في متناول الدول الأعضاء. كما أشار إلى تحليل أوجه القصور في خدمات وأنشطة الويبو الجارية المتعلقة بنقل التكنولوجيا بناء على توصيات "الفئة جيم" من أجندة الويبو للتنمية (الوثيقة CDIP/21/5)، وأعرب عن اهتمامه بالسعي نحو إيجاد برامج من شأنها أن تقيس بوضوح المساهمة الكمية للويبو في الخدمات والأنشطة القائمة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا، في الدورات المستقبلية للجنة.

32. وأيد وفد الهند البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، وأعرب عن تطلعه إلى المناقشات بشأن تقرير المدير العام حول تنفيذ أجندة التنمية (الوثيقة CDIP/21/2) والتقرير الصادر بشأن مساهمة الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والأهداف المرتبطة بها (الوثيقة CDIP/21/10). وأعرب عن اعتقاده بأنه للحصول على نظام دولي متوازن وفعال للملكية الفكرية، من الضروري أن ننظر بشكل شامل في تأثيره. وأفاد أنه لا بد من الأخذ في الاعتبار كل من فوائد الملكية الفكرية فيما يتعلق بتشجيع الابتكار وكذلك التكاليف المترتبة على توافره بالنسبة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً بغرض تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وذكر أنه على الويبو، بصفتها الهيئة الرئيسية لوضع القواعد والمعايير في مجال الملكية الفكرية حول العالم، أن تلعب دور أكبر بكثير في وضع المبادئ التوجيهية اللازمة لوضع المعايير والسياسات الدولية وضمان تنفيذ نظام الملكية الفكرية العالمي بشكل فعال ومتوازن وموجه نحو التنمية. وفي سياق الأهداف 17 للتنمية المستدامة، أكد الوفد أن دور الويبو لا يمكن أن يقتصر على عدد محدد من تلك الأهداف. وينبغي للويبو أن تتناول كل هذه الأهداف بطريقة شاملة ما دامت أهداف التنمية المستدامة عالمية ومتكاملة وغير قابلة للتجزئة. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن كل هدف من أهداف التنمية المستدامة يتصل بشكل كامل بأنشطة الويبو. وفي إطار بند جدول الأعمال "الملكية الفكرية والتنمية"، رحب الوفد باقتراح وفد البرازيل الذي اقترح ستة أنشطة (الوثيقة CDIP/21/8 Rev.). كما رحب بالاقترح الذي تقدم به وفد الاتحاد الروسي في إطار البند نفسه من جدول الأعمال، والذي اقترح مناقشة القضايا المتعلقة برقمنة الاقتصادات وتأثير التكنولوجيات الجديدة على مجال الملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن ثقته في أن المناقشات بشأن وثيقة المساعدة التقنية للويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية من شأنه أن يحقق التوحيد والتنظيم الأفضل والوضوح للعمليات والممارسات القائمة. وأخيراً، أعرب عن تطلعه للانخراط بصورة مثمرة وبناءة في المناقشات خلال الدورة.

33. وأيد وفد ماليزيا البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وأفاد بأن الملكية الفكرية تحتل موقعاً مركزياً في النظام الاقتصادي، وأصبح ارتباطها الجوهري بالتنمية معترف به على نحو متزايد باعتباره

سياسة شاملة تمس الحياة اليومية. وفي هذا الصدد، ذكر الوفد أن أجندة الويبو بشأن التنمية وتوصياتها الخمسة والأربعين، بالإضافة إلى خطة التنمية لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، إنما تؤكد على الدور الذي يتعين أن تضطلع به الويبو ليس في مجال تعزيز النشاط الإبداعي والفكري فحسب، بل في تيسير نقل التكنولوجيا ذات الصلة إلى البلدان النامية من أجل تحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وشدد الوفد على أن المادة السابعة من اتفاق تريبس تنص على أنه " يجب أن تسهم حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها في تعزيز الابتكار التكنولوجي ونقل التكنولوجيا ونشرها، بما يحقق المنفعة المتبادلة لمنتجي ومستخدمي المعارف التكنولوجية، وبطريقة تفضي إلى الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية وإلى توازن في الحقوق والواجبات". لذلك، ينبغي اعتبار الملكية الفكرية أداة للتنمية التكنولوجية لفائدة المجتمع ككل. وذكر أن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية هي بمثابة منتدى هام لهذه المناقشة الهامة، باعتبار أن ولاية اللجنة تتمثل في ضمان تعميم أجندة التنمية وأهداف التنمية المستدامة في عمل الويبو من خلال آليات المتابعة والتقييم والإبلاغ. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى مواصلة مناقشة تقرير المدير العام بشأن تنفيذ أجندة التنمية (الوثيقة CDIP/21/2) والتقرير الصادر بشأن مساهمة الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والأهداف المرتبطة بها (الوثيقة CDIP/21/10). وإقراراً منه بأن توفير المساعدة الملائمة في مجال بناء القدرات ونقل التكنولوجيا يعد أمراً حاسماً بالنسبة للبلدان النامية لمواصلة تحقيق أهداف التنمية المستدامة والازدهار في اقتصاد قائم على المعرفة، أثنى الوفد على تنفيذ الويبو لمختلف المشاريع على مدار العام السابق. وأشار إلى المعلومات التفصيلية الواردة في الوثائق ذات الصلة وأعرب عن تطلعه إلى مواصلة مناقشتها. ومن خلال نتائج المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية المنعقد في أبريل 2016، أيد الوفد اقتراح المجموعة الأفريقية بإجراء مؤتمر دولي كل سنتين بشأن الملكية الفكرية والتنمية ورأى أن تجمع صانعي السياسات وممارسي الملكية الفكرية والتنمية وممثلي الأوساط الأكاديمية والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني سيحضر على إجراء نقاش مكثف حول الملكية الفكرية كأداة للتنمية. كما أعرب الوفد عن تطلعه إلى مواصلة المشاركة في اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية ومناقشة تنفيذ توصيات المراجعة المستقلة مع الأخذ في الاعتبار جميع الوثائق والمدخلات الواردة في الوثيقة CDIP/21/11. وأفاد أن مؤتمر الفيديو مع المقيم الرئيسي سيمكّن الدول الأعضاء من اكتساب المزيد من الوضوح بشأن هذه القضية. وأولى الوفد أهمية كبيرة لبند جدول الأعمال المعنون "الملكية الفكرية والتنمية" ورأى أن إدراجها كبنود دائم في جدول أعمال تلك اللجنة من شأنه أن ييسر تنفيذ الركيزة الثالثة من ولاية اللجنة، مما يفضي إلى مناقشة تتسم بمزيد من التركيز والتوازن وموجهة نحو النتائج حول هذا الموضوع المهم للغاية. وأعرب عن تطلعه إلى إجراء مناقشة مجدية بشأن مختلف المقترحات المقدمة في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وفي الختام، هنا الوفد أكاديمية الويبو بمناسبة حلول الذكرى العشرين لتأسيسها وأثنى على العديد من الدورات التدريبية المفيدة التي قدمتها.

34. وأكد وفد عُمان على أهمية عمل اللجنة، التي تعد بمثابة منتدى لمتابعة وتنفيذ أجندة التنمية. وأشار إلى أن تقرير المدير العام حول تنفيذ أجندة التنمية (الوثيقة CDIP/21/2) مفيد للغاية. كما أحاط علماً بالوثيقة المتعلقة بمساهمة الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والأهداف المرتبطة بها (الوثيقة CDIP/21/10)، التي تراقب جميع برامج وأنشطة المساعدة التقنية، وتنتظر في مساهمة الويبو في أهداف التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالبند 8 من جدول الأعمال، أعرب الوفد عن تأييده لاقتراح المجموعة الأفريقية بعقد مؤتمر بشأن الملكية الفكرية والتنمية كل سنتين. وشدد على أن المؤتمر سيعزز تنفيذ الموضوع وسيساعد كذلك على دراسة القضايا المتعلقة بالتنمية، كما أنه سيمكن من تحديد احتياجات البلدان بهدف ضمان اتباع نهج متوازن بين مختلف مصالح البلدان النامية. وأفاد أنه من المهم أيضاً مراعاة الدور الرئيسي الذي تلعبه الملكية الفكرية في دعم التكنولوجيا والتنمية، والذي يمثل الأداة الرئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالبند 9، أشار الوفد إلى مساهمات الدول الأعضاء. وفي الختام، شدد الوفد على الحاجة إلى مواصلة الإسهام بشكل بناء في عمل تلك الدورة لصالح جميع الأطراف المعنية.

35. وتحدث وفد إندونيسيا بصفته الوطنية، وأيد البيان الذي أدلى به وفد مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وأشار إلى أنه من الضروري أن تحقق كل دولة عضو الفائدة الكاملة من الملكية الفكرية ومساهمتها في أهدافها التنموية من أجل احترام حقوق الملكية الفكرية وتنفيذها وإنفاذها تبعاً لذلك. وفي هذا الصدد، شدد الوفد على أهمية دور اللجنة لاسيما في تنفيذ

توصيات أجندة التنمية، والتي من شأنها أن تمكن البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من استخدام نظام الملكية الفكرية بفعالية لمصلحتها كعامل يساهم في تمتتها. وأشار الوفد إلى جهود الويبو في تنفيذ وتعميم توصيات أجندة التنمية في أنشطتها وفي عمل هيئات الويبو، على النحو الوارد في تقرير المدير العام بشأن تنفيذ أجندة التنمية (الوثيقة CDIP/21/2). وأعرب عن تأييده الكامل لدور الويبو ومساهمتها في إنشاء نظام دولي للملكية الفكرية يتسم بالتوازن والفعالية وشجع المنظمة على تحقيق إنجازات أكثر أهمية في تنفيذ توصيات أجندة التنمية. ورحب بالتقرير المتعلق بمساهمة الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والأهداف المرتبطة بها (الوثيقة CDIP/21/10) وأعرب عن اعتقاده بأنه يجب تصور أهداف التنمية المستدامة باعتبارها أجندة عالمية ذات مسؤوليات مشتركة بين جميع البلدان. وأشار الوفد إلى أن التقرير المذكور يمثل مرجعا مفيدا لإبراز وتحديد مساهمة الويبو والدول الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأيد طلبات إنشاء بند دائم في جدول الأعمال بشأن أهداف التنمية المستدامة، الأمر الذي من شأنه أن يبرهن على التزام الويبو في هذا الصدد. كما أعرب الوفد عن تقديره لجهود الأمانة في إعداد تحليل أوجه القصور في خدمات وأنشطة الويبو الجارية المتعلقة بنقل التكنولوجيا بناء على توصيات "الفئة جيم" من أجندة الويبو للتنمية (الوثيقة CDIP/21/5). وأبرز أن نقل التكنولوجيا لا يزال يمثل تحديا للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً في سياق السعي إلى السعي نحو الملكية الفكرية والابتكار كأداة للتنمية. كما أشار إلى أنه يمكن إثراء الوثيقة عن طريق تضمين تقييم البرامج والأنشطة التي تضطلع بها الويبو لتحديد الفجوات الموجودة بين البلدان التي تسعى إلى الحصول على أنشطة نقل التكنولوجيا وتنفيذها. ورأى الوفد أن تحليل الفجوات المدروس بشكل جيد والمستكمل بتقييم متعمق ويضم الفعالية والكفاءة وأثر أنشطة الويبو في الفئة جيم، يمكن أن يكون بمثابة توجيه للمقترحات الجديدة والأولويات في تنفيذ توصيات الفئة جيم. وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية، أشاد الوفد بمراعاة الويبو لاحتياجات وظروف البلدان المتلقية لتلك المساعدة والاستجابة لها. وأعرب عن تطلعه إلى مناقشة إنشاء منتدى حول المساعدة التقنية، وأعرب عن استعداده للمساهمة في المناقشة. وفيما يتعلق باقتراح المجموعة الأفريقية المنقح بشأن عقد مؤتمر دولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية كل سنتين (الوثيقة CDIP/20/8)، أكد الوفد مجدداً على دعمه للاقتراح وأشار إلى الإنجاز الناجح للمؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية المنعقد في عام 2016. وأفاد بأن هذا المؤتمر حضره عدد كبير من أصحاب المصلحة وكان بمثابة منتدى لتبادل وجهات النظر المختلفة بين المشاركين. وفي إشارة إلى أهمية وإلحاح قضية الملكية الفكرية والتنمية، أفاد أن تنظيم مؤتمر حول الملكية الفكرية والتنمية كما اقترحت المجموعة الأفريقية سيضيف قيمة إلى زيادة الوعي حول كيفية تسخير سياسات الملكية الفكرية والتعجيل بها كأداة للتنمية. وأحاط الوفد علماً بالمقترحات المقدمة من وفود كينيا وبيرو وكندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية وأعرب عن تطلعه إلى مناقشة هذه المقترحات في إطار البند 8 من جدول الأعمال. وأعرب الوفد عن تأييده لتنفيذ توصيات المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات أجندة التنمية. وأشار إلى ضرورة اعتماد جميع التوصيات ككل لضمان تنفيذها الفعال، كما حث الدول الأعضاء على المشاركة بشكل بناء في مناقشة القضية، لاسيما بشأن اعتماد التوصيتين 5 و11. وفي النهاية، أعرب الوفد عن تقديره للمدخلات التي قدمتها مختلف الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية فيما يتعلق بالبند 9 من جدول الأعمال بشأن "الملكية الفكرية والتنمية"، وأعرب عن أمله في أن يعزز بند جدول الأعمال الجديد من دور اللجنة في ضمان وجود نظام دولي للملكية الفكرية يتسم بالتوازن والفعالية ويشتمل على الاستغلال الكامل لمواطن المرونة للملكية الفكرية. كما أعرب عن تطلعه إلى المساهمة في المناقشة حول هذا البند من جدول الأعمال وكره دعمه لعمل اللجنة.

36. وهنأ وفد زيمبابوي أكاديمية الويبو بمناسبة الذكرى العشرين لتأسيسها وأبرز الأهمية الكبيرة لعملها. وأيد البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وصرح الوفد بأن سياسة الملكية الفكرية الوطنية واستراتيجية زيمبابوي التي طورت في إطار المساعدة التقنية للويبو على وشك أن يتم إطلاقها ومن المتوقع أن تسنح الفرصة لوفد من الويبو أن يحضر هذا الحدث. وأعرب عن تقديره للدعم المستمر الذي تقدمه الويبو من أجل تحديث مكاتب الملكية الفكرية الوطنية، بما في ذلك مكتب زيمبابوي للملكية الفكرية، وأنتى على عمل الويبو المضطلع به في الترويج للملكية الفكرية في القارة الأفريقية. وأعرب الوفد عن أمله في أن يتم دمج أجندة التنمية في جميع أنشطة الويبو لأن التنمية محمة لكل دولة. كما أكد أن أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وغاياتها مترابطة ولا يمكن فصلها وأن جميع البلدان محقة باستخدام الابتكار والبنية الأساسية لخلق فرص العمل والحد من عدم المساواة والفقر ومعالجة المساواة بين الجنسين والرفاهية العامة لمواطنيها.

37. وأشار وفد جمهورية كوريا إلى أن اللجنة حققت تقدماً جيداً في تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وشدد على أهمية المشاريع المتصلة بالملكية الفكرية التي تعزز النمو المتوازن بين البلدان المتقدمة والبلدان الأقل نمواً. وأشار إلى أن التنوع المرتبط بالملكية الفكرية بين البلدان المتقدمة والبلدان الأقل نمواً يمكن أن يصبح أكثر أهمية مع تحسن التكنولوجيا، ولهذا السبب يعمل مكتب الملكية الفكرية الكوري (KIPO)، بالتعاون مع الويبو، على سد الفجوة بين الدول الأعضاء من خلال الاستفادة من الصناديق الاستثنائية الكورية. وأكد الوفد أنه كجزء من الجهود الرامية إلى تحقيق الرؤية المذكورة أعلاه، سيشترك مكتب الملكية الفكرية الكوري، بالاشتراك مع الويبو، في تنظيم المسابقات التكنولوجية الملائمة في كمبوديا وفيت نام في عام 2018. وعلاوة على ذلك، بدأ مكتب الملكية الفكرية الكوري مشاريع تقاسم الملكية الفكرية لتطوير تكنولوجيا الصباغة النسيجية الصديقة للبيئة وإنشاء علامة تجارية لصناعة الحرير في فيت نام بهدف تعزيز صناعة الملابس في المنطقة. كما خطط المكتب لتنفيذ مشاريع تقاسم الملكية الفكرية لتطوير تكنولوجيا لزراعة محاصيل الدفيئة في منغوليا بهدف تحسين الإنتاجية في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، نفذ مكتب الملكية الفكرية الكوري بالفعل 15 مشروعاً تكنولوجياً مناسباً في 13 بلداً لتلبية احتياجات أقل البلدان نمواً والبلدان النامية. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى مناقشة هذه الأنواع من الاهتمامات بشكل بناء طوال مدة انعقاد الدورة.

38. وتحدث وفد المغرب بصفته الوطنية وأفاد أن عمل اللجنة مهم بشكل خاص. ورأى أن التنمية عنصر عالمي ومحوري في قضية الملكية الفكرية. وأعرب عن استعداده للمشاركة الكاملة في أعمال المنظمة والعمل لصالح التنمية المستدامة مع الاعتراف في الوقت نفسه بالتحديات في مجال الملكية الفكرية. وذكر أن بلاده شاركت بنشاط في مشاريع الويبو كاستفيد وكراع. وسلط الضوء على الحاجة إلى تسريع تنفيذ التوصيات الـ 45 لأجندة التنمية. وأشار إلى تنفيذ أجندة الويبو بشأن التنمية واقترح إجراء مناقشة حول مساهمة الويبو في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لاسيما بالنظر إلى الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب التي ستسمح دون شك بتنفيذ توصيات أجندة التنمية الخمسة والأربعين وأهداف التنمية المستدامة. وأيد اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية بشأن عقد مؤتمر حول الملكية الفكرية والتنمية كل سنتين، وأشار إلى نجاح المؤتمر بشأن نفس الموضوع الذي نُظِم في عام 2016. وأفاد أنه يمكن للمؤتمر أن يلهم بمؤتمرات أخرى تظلمها الويبو باستمرار إما بشكل مستقل أو بالتعاون مع منظمات دولية أخرى.

39. وأيد وفد بوركينا فاسو البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية وأشار إلى أهمية عمل اللجنة وكذلك تنفيذ أجندة التنمية. وأشار إلى الدعم الذي تقدمه الويبو لبوركينا فاسو. وأعرب الوفد عن سعادته بنجاح تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع تطوير القطاع السمعي البصري في بوركينا فاسو وبعض البلدان الأفريقية الأخرى، وهو أمر مهم للغاية بالنسبة للتنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية في البلدان. وأكد من جديد رغبته في العمل مع جميع أصحاب المصلحة من أجل ضمان تعزيز وتطوير القطاع السمعي البصري في بوركينا فاسو وبعض البلدان الأفريقية. ورحب بدراسة الجدوى بشأن تعزيز جمع البيانات الاقتصادية عن القطاع السمعي البصري في عدد من البلدان الأفريقية (الوثيقة CDIP/21/INF/2) وأكد دعمه لاقتراح المجموعة الأفريقية فيما يتعلق بالمؤتمر الذي يعقد كل سنتين بشأن الملكية الفكرية والتنمية.

40. وأيد وفد الإمارات العربية المتحدة البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وأشار إلى دور الويبو في إطلاق مشاريع بشأن الملكية الفكرية والتنمية التي تضمن فهم فوائد نظام الملكية الفكرية. وأشار إلى أن الإمارات العربية المتحدة تدعم الأنشطة الإقليمية والوطنية في مجال الملكية الفكرية. وأشار إلى الورشة التي عُقدت بالاشتراك مع الويبو وبالتعاون مع الجامعات في كوريا بشأن تنفيذ الأساتذة حول أهمية الملكية الفكرية. كما عملت الإمارات العربية المتحدة مع جامعات في دول أخرى لمناقشة فوائد نظام الملكية الفكرية والابتكار. وهنأ أكاديمية الويبو بالذكرى السنوية العشرين لتأسيسها وأعرب عن استعداده للمشاركة في أعمال اللجنة.

41. وأيد وفد تايلند البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وأشار إلى أن عمل اللجنة مهم للغاية بالنسبة لأعضائها. وواصل الوفد دعمه لمهمة الويبو التي أدت إلى تطوير نظام دولي للملكية الفكرية يتسم

بالفعالية والتوازن وإلى تمكين الابتكار والإبداع لفائدة الجميع. وأحاط علما بالوثائق المتعلقة بنقل التكنولوجيا (الوثيقتان CDIP/21/5 و CDIP/21/6) وكذلك الوثائق المتعلقة بالمساعدة التقنية لليوبو (الوثيقتان CDIP/21/4 و CDIP/21/9). وفيما يتعلق بمجال التعاون من أجل التنمية، أفاد الوفد أن المساعدة التقنية هي مجال مهم للأعضاء حيث يتعين أن يكون تقديم المساعدة التقنية فعالاً ومنتاسكاً. كما أعرب الوفد عن أمله في أن تؤدي المناقشات حول بند جدول الأعمال الجديد بشأن الكلية الفكرية والتنمية إلى تعزيز نظام الملكية الفكرية لفائدة جميع الأعضاء.

42. وأيد وفد كوت ديفوار البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأشار إلى أن اللجنة تمثل إطاراً قوياً لتحقيق توصيات أجندة التنمية الخمسة الأربعة، وحث اللجنة على إجراء مناقشة تتسم بالكفاءة والفعالية من أجل تحقيق التوازن المطلوب لنظام الملكية الفكرية العالمي. كما أشار الوفد إلى الاقتراح الخاص بعقد مؤتمر بشأن الملكية الفكرية والتنمية كل سنتين واقترح بأنه لكي يكون هذا المؤتمر مبدعاً وفعالاً، يجب أن يعالج قضايا محددة ترتبط بالاحتياجات الحقيقية للأعضاء. ودعا جميع الوفود إلى التحلي بالمرونة وروح البناء من أجل تحقيق نتائج متبادلة المنفعة خلال هذه الدورة.

43. وأعرب وفد البرازيل عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد إكوادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأشار إلى أن التنمية لا تزال واحدة من أخطر التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي. وذكر أن إنشاء الثروة دون توزيعها العادل يمثل إحدى المشاكل الرئيسية في العالم، الأمر الذي يجعل العولمة لا تحظى بشعبية في البلدان المتقدمة والنامية على السواء. وعلاوة على ذلك، يبدو أن العالم يتجه نحو المياه المجهولة، الأمر الذي قد يؤدي في النهاية إلى عواقب غير مرغوب فيها في مختلف المجالات على الساحة الدولية مثل الجغرافيا السياسية والتجارة والملكية الفكرية. وأفاد أن هذه الخلفية أدت إلى بدئ مشاركة الوفد في اللجنة. وأفاد بأن التعاون والتعددية والروح البناء لم تكن أبداً ضرورية كما هو الحال الآن. وحث الوفد جميع الدول الأعضاء على الانخراط بشكل كامل في عمل الدورة لحل الثلاث قضايا المتعلقة والحاسمة الأهمية للوفاء بولاية اللجنة. وأعرب عن اعتقاده بأنه ينبغي على جميع الدول الأعضاء أن تسعى جاهدة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل بند جدول الأعمال بشأن "الملكية الفكرية والتنمية"، وهو أحد القضايا المتعلقة المذكورة أعلاه. وذكر أن اختيار الموضوعات الخاصة ببرنامج العمل هذا يجب أن تخلق التوازن الصحيح بين منظورين فكريين متكاملين وهما: استخدام الملكية الفكرية من أجل التنمية، والملكية الفكرية الموجهة نحو التنمية. وأفاد بأنه ليس خطاب دبلوماسي. ومن خلال أخذ كلا النهجين في الاعتبار فقط يمكن أن يكون هناك إطار متعدد الأطراف من شأنه أن يعمل لفائدة جميع الدول الأعضاء ويؤدي إلى تجنب وجود نظام الملكية الفكرية الحالي. ورحب الوفد بالمقترحات المقدمة من وفود كل من الاتحاد الروسي والمكسيك والمجموعة بآء، وأعرب عن استعداده للعمل مع الجميع لإيجاد مجالات مشتركة. وفيما يتعلق بالموضوع الثاني، أشار الوفد إلى الاقتراح المتعلق بأهداف التنمية المستدامة وأكد مجدداً على موقفه الذي أعرب عنه منذ فترة طويلة بأن اليوبو، بصفتها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، ينبغي أن يكون لها مساهمة جوهرية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ورأى الوفد أن اقتراحه المقدم خلال الدورة الثامنة عشرة للجنة، الوارد في الوثيقة CDIP/18/4، يمكن أن يعزز المناقشات حول هذا الموضوع خلال تلك الدورة. كما أعرب عن اعتقاده بأن بند جدول أعمال بشأن أهداف التنمية المستدامة سيساعد على تعزيز الشفافية والتركيز والمساءلة في برامج اليوبو وإجراءاتها، مما يساعد المنظمة على الامتثال لتوصيات الجمعية العامة. وأشار إلى أنه في الدورات السابقة حظي اقتراحه بدعم أغلبية البلدان، مما يعكس رغبة جزء كبير من المجتمع الدولي في أن تلعب اليوبو دوراً أكثر نشاطاً وشفافية نحو تعميم أهداف التنمية المستدامة. وتناولت القضية الثالثة المتعلقة بالتوصيتين 5 و 11 من المراجعة المستقلة. وحث الوفد جميع الدول الأعضاء على إبداء بعض المرونة بشأن هذا الموضوع. وأكد أن معالجة هذه القضايا الرئيسية الثلاث سيساعد في الوصول إلى نظام ملكية فكرية أكثر شمولاً وتوازناً وأكثر توجهاً نحو التنمية، والذي من شأنه أن يزيد النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل لفائدة جميع الدول الأعضاء وجميع قطاعات المجتمع. وفي الختام، حث الوفد جميع الأعضاء مرة أخرى على المشاركة الكاملة في المناقشات بروح من الشمولية والحوار.

44. وأيد وفد السودان البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية وشدد على أهمية عمل اللجنة في مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ورحب بتقرير المدير العام الوارد في الوثيقة CDIP/21/2 والتقرير الصادر بشأن

مساهمة الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والأهداف المرتبطة بها الواردة الواردة في الوثيقة CDIP/21/10. كما شدد الوفد على أهمية توفير المساعدة التقنية وبناء القدرات للدول الأعضاء وفقا لاحتياجاتها وأولوياتها وكذلك نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وأعرب عن دعمه للمقترحات المقدمة من المجموعة الأفريقية فيما يتعلق بالمؤتمر الدولي الذي يعقد كل سنتين حول الملكية الفكرية والتنمية، بالإضافة إلى المقترحات المتعلقة ببند جدول الأعمال بشأن "الملكية الفكرية والتنمية". وهنا أكاديمية الويبو بمناسبة الذكرى العشرين لتأسيسها وأشار إلى التعاون المتميز مع السودان. وأعرب عن استعداده لتنفيذ المقترحات والتوصيات الرامية إلى تعزيز وحماية سياسات الملكية الفكرية لفائدة الجامعات والمؤسسات الأكاديمية في السودان.

45. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وذكر الوفد أنه بالنظر إلى جدول أعمال الدورة الحادية والعشرين للجنة، لا يوجد أدنى شك في أن جدول الأعمال ممتلئ ومثير. وأفاد بأن جميع بنود جدول الأعمال مهمة بنفس القدر. ومع ذلك، ينطوي كل من البند 8 من جدول الأعمال، وبند النظر في برنامج العمل لتنفيذ توصيات المراجعة المستقلة المعتمدة، وبند جدول الأعمال بشأن "الملكية الفكرية والتنمية" على الكثير من الإمكانيات. وضم الوفد صوته إلى الوفود الأخرى في تهنئة أكاديمية الويبو بمناسبة الذكرى العشرين لتأسيسها وأعرب عن امتنانه الصادق للدعم المستمر الذي تم تلقيه لتطوير القدرات المحلية. وأفاد أن بلاده جنوب أفريقيا مستفيدة من الدعم الهائل الذي تقدمه أكاديمية الويبو، بما في ذلك الدورات الدراسية عبر الإنترنت والمدارس الصيفية وورش العمل مثل ورشة العمل الأخيرة التي عقدت بشأن سياسة الملكية الفكرية والابتكار. وذكر بأن ورشة العمل كانت مفتوحة لجميع البلدان والعديد من الزملاء من خلفيات متنوعة وكانت هناك مناقشات غنية وقوية ومتقدمة حول كيفية صياغة سياسات الملكية الفكرية. وعبر الوفد عن سعادته ببرنامج الملكية الفكرية للشباب والمعلمين الذي وضعته الأكاديمية ووفر فرصة للجيل القادم لاحتضان الابتكار والإبداع من منظور الإبداع بدلا من منظور الإنفاذ. وأحاط الوفد اللجنة علما بندوة الويبو - منظمة التجارة العالمية لمعلمي الملكية الفكرية والأبحاث في أفريقيا التي عُقدت في برينوريا في أبريل 2018. وأفاد بأنه لا يمكن لأي جهة صياغة أو تنفيذ أنظمة الملكية الفكرية المتطورة ونظم الابتكار والسياسات التجارية والترتيبات المختلفة بمعزل، وشجع على أن تواصل الويبو ومنظمة التجارة العالمية المشاركة في برنامج مشترك بشكل منتظم. وأقر الوفد بالبيان الذي أدلى به المدير العام للويبو خلال الدورة العشرين للجنة: "إن بند جدول الأعمال الجديد بشأن الملكية الفكرية والتنمية هو واحد من أكثر القضايا صعوبة التي تواجه المنظمة والعالم" واستشهد به. وأشار إلى أن المدير العام أفاد بأن أهداف التنمية المستدامة تغطي كل شيء وكل شخص. كما أقر بأن اللجنة بحاجة إلى معالجة قضية أخرى عميقة تتعلق بنقل التكنولوجيا، والتي تعد أمرا ذو أهمية استثنائية بسبب تزايد عدم التماثل فيما يتعلق بالقدرات التكنولوجية. وأفاد بأن نقل التكنولوجيا يظل يشكل آلية رئيسية في معالجة أوجه عدم التماثل هذه. وصرح الوفد بأن الكثير من تلك الملاحظات المحددة التي قدمتها الويبو أكدت حجم العمل الذي تقوم به اللجنة وأهميته الحاسمة، وأن السؤال المطروح هو كيف تؤثر تلك المناقشات الحاسمة والدراسات القائمة على الأدلة في العمل المعياري لتلك اللجان.

46. وأقر وفد الجمهورية العربية السورية بالجهود التي بذلتها الويبو في تنفيذ أجندة التنمية والتي ساهمت في تعزيز الملكية الفكرية وجعلها أداة فعالة في التنمية الاقتصادية. وذكر بأن سوريا التي تواجه وضعًا صعبًا، لم تُدرج في العديد من المشاريع. ومع ذلك، عمل المدير العام للويبو والمكتب العربي على تمكين سوريا من المشاركة في الأنشطة التي تُنفذ في البلدان المجاورة. وذكر بأن سوريا تعتمد على الخبرة الدولية في إنشاء البنية التحتية لمركز خبرة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة الوعي والثقافة في مجال الملكية الفكرية في مختلف القطاعات. وصرح الوفد بأن بلاده تنظر بإيجابية إلى النتائج التي تحققت في الدورة السابقة للجنة، وأعرب عن أمله في تحقيق نتائج مماثلة في هذه الدورة. كما أعرب عن أمله في الإلمام بالدراسات التي أجرتها الويبو لصالح مكاتب الملكية الفكرية في البلدان النامية، لاسيما في مجال دعم نقل التكنولوجيا من أجل تعزيز المنتديات الإلكترونية وغيرها من المشاريع التي سيتم اعتمادها كجزء من توصيات أجندة التنمية. وأعرب الوفد عن دعمه لعقد مؤتمر دولي

مرة كل سنتين والذي من شأنه أن يضيف قيمة لمفهوم الملكية الفكرية. كما أيد التوصيتين 5 و11 وأعرب عن أمله في أن تُكَلِّل هذه الدورة بالنجاح.

47. وأعرب وفد سنغافورة عن تطلعه إلى مناقشة مجموعة ممارسات الويبو الحالية ومنهجياتها وأدواتها لتقديم المساعدة التقنية (الوثيقة CDIP/21/4) والفهم الأفضل لقضايا الأعضاء التي ستناقش في إطار بند جدول الأعمال "الملكية الفكرية والتنمية".

48. وأيد وفد اليابان البيان الذي أدلى به وفد سويسرا باسم المجموعة باء. وأفاد أنه منذ عام 1987، قدمت الحكومة اليابانية تبرعات إلى الويبو بغرض التعاون الإنمائي في مجال حقوق الملكية الفكرية. وفي عام 2018، خطت اليابان للتبرع بمبلغ 5.9 مليون فرنك سويسري، كما فعلت في العام السابق. وبغية الاستفادة الفعالة من الصناديق الاستثنائية اليابانية، نفذت اليابان مجموعة متنوعة من برامج المساعدة للبلدان النامية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ والمناطق الأفريقية في مجال الملكية الفكرية. وشملت الأنشطة تدريب أكثر من 1800 مشارك (منذ عام 1996) من 59 بلدا وأربعة مكاتب إقليمية للملكية الفكرية، وعقد العديد من ورش العمل والندوات، وإرسال أكثر من 300 خبير من خبراءها إلى 35 بلدا منذ عام 1987. ومن خلال الصناديق الاستثنائية اليابانية، ساعدت اليابان الويبو على النهوض بالمبادرات الرامية إلى تعزيز البنى التحتية المعرفية، بما في ذلك مشاريع رقمنة الوثائق الورقية وتحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في مكاتب الملكية الفكرية. وبالإضافة إلى ذلك، وفي مجال حق المؤلف، استقبلت اليابان حتى الآن أكثر من 350 متدربا من 27 بلدا من منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ودعمت الصناديق الاستثنائية اليابانية تطوير صناعة الثقافة والمحتوى من خلال إنشاء أنظمة حق المؤلف وتطوير الموارد البشرية في تلك المنطقة. وللأنشطة اليابانية التعاونية وأنشطتها المساعدة للبلدان النامية ودعم الصناديق الاستثنائية تاريخ طويل مع العديد من الإنجازات البارزة. واحتفلت الصناديق الاستثنائية اليابانية بالذكرى السنوية الثالثة عشرة لها في السنة المالية 2017. وفي الاحتفال بالذكرى الثلاثين لصناديق الاستثمار اليابانية، عقدت الويبو ومكتب البراءات الياباني منتدى الويبو رفيع المستوى بشأن استخدام نظام الملكية الفكرية لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في طوكيو في 22 و23 فبراير 2018. وضم المنتدى حوالي 100 مشارك من 54 دولة وبلدان أخرى لإجراء مناقشات حول التعاون المستقبلي من خلال أنشطة الصناديق الاستثنائية اليابانية. وأعلنت الحكومة اليابانية أن اليابان ستوسع الأنشطة التي ستنفذ في إطار الصناديق الاستثنائية اليابانية لتغطية المزيد من المناطق في العالم. وبالإضافة إلى ذلك، تعترم اليابان زيادة مبلغ تبرعاتها إلى الويبو من أجل تغطية التكاليف المتوقعة لمبادرات التعاون المعززة في المناطق المستهدفة بصورة مرضية. وعلاوة على ذلك، اقترحت الحكومة اليابانية مبادرتين في إطار الصناديق الاستثنائية اليابانية. أولا، أنشطة موجهة نحو الملكية الفكرية لإنشاء علامة تجارية إقليمية وتأسيس أسواق دولية جديدة. ثانياً، المبادرات التي تهدف إلى استخدام الملكية الفكرية لخلق الابتكارات. وأنشأت الحكومة اليابانية الصناديق الاستثنائية اليابانية لأفريقيا وأقل البلدان نمواً في عام 2008، بعد اعتماد توصيات أجنده الويبو للتنمية (WIPO DA). وأفاد الوفد بأن الصندوق احتفل بالذكرى السنوية العاشرة له في عام 2018. وافر وفد اليابان بأهمية القيام بأنشطة تطويرية بكفاءة وفعالية بما يتماشى مع أهداف هذه المنظمة وتعزيز حماية الملكية الفكرية. وفي الختام، أكد الوفد على تعاونه مع الويبو وعلى التزامه بمواصلة تحسين مبادراته لضمان استغلال الصناديق اليابانية بشكل أكثر كفاءة وفعالية.

49. وأيد وفد إثيوبيا البيانات التي أدلى بها وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وذكر أن إثيوبيا لا تزال تعلق أهمية كبيرة على عمل اللجنة، والتي تمثل الأساس لتنفيذ التوصيات 45 لأجندة الويبو بشأن التنمية، لاسيما وأنها تركز بالتأكيد على أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بتنمية البلاد. وعبر الوفد عن تقديره لالتزام الويبو بتنفيذ أجندة الويبو الإنمائية وتطلع إلى تقرير المدير العام. وهنأ الويبو بمناسبة الذكرى العشرين لأكاديمية الويبو وأبرز أن إثيوبيا تعترف بعمل الأكاديمية في سياق أنشطتها ذات الصلة. وأفاد أنه، علاوة على ذلك، تعمل إثيوبيا على إنشاء أكاديمية بدء الملكية الفكرية (IPStart-up) على المستوى الوطني بدعم وتعاون من أكاديمية الويبو. كما أفاد أنه من المهم أن يتم التذكير بأن الدورة التاسعة عشرة للجنة وافقت على وضع بند جديد في جدول الأعمال بعنوان "الملكية الفكرية والتنمية" لتنفيذ الركيزة الثالثة من ولاية اللجنة. ويمكن لهذا

البند من جدول الأعمال أن يرفع مستوى النقاش في اللجنة إلى مستوى أعلى وإجراء تحليل نقدي لعلاقة نظام الملكية الفكرية مع أجندة التنمية. وشجع الوفد الويبو على توسيع الأدوات والموارد المتاحة في إطار نظام الملكية الفكرية للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وأشار إلى أن عمل اللجنة بالغ الأهمية بالنسبة لدعم العديد من المبادرات والأنشطة القائمة على المعرفة في العديد من البلدان. وعلاوة على ذلك، أيد الوفد الاقتراح المنقح الذي أعدته المجموعة الأفريقية بشأن المؤتمر الدولي الذي يعقد كل سنتين بشأن الملكية الفكرية والتنمية، وأبرز أن هذا المؤتمر يمكن أن يضيف قيمة من خلال زيادة الوعي بأجندة الويبو للتنمية وأهميتها، وكذلك القضايا ذات الصلة بالتنمية المتقدمة التي ينبغي معالجتها بواسطة صناع القرار في مجال الملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن التزامه بالمشاركة بشكل بناء في مناقشات اللجنة.

50. وأيد وفد السنغال البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وشجع الويبو على توسيع نطاق أنشطتها الرامية إلى تقليص الفجوة الرقمية. كما شجع البلدان، لاسيما البلدان المتقدمة، على تعزيز التعاون مع مؤسسات البحث والتطوير في أقل البلدان نمواً. وأشار الوفد إلى تقرير التقييم بشأن مشروع بناء القدرات في استخدام المعلومات التقنية والعلمية الملائمة تكنولوجيا كحل لمشكلات التنمية المحددة - المرحلة الثانية (الوثيقة CDIP/13/9) وأشار إلى أن الخبراء الوطنيين والدوليين لديهم خبرات كبيرة فيما يتعلق بالمسائل المرتبطة بالتكنولوجيا ويساهمون في التنفيذ الناجح للمشاريع من خلال معارفهم. وذكر الوفد أنه ينبغي دعم الأنشطة التي تستهدف أقل البلدان نمواً وتوسيعها وإعادة استنساخها في بلدان أخرى. كما طالب الوفد بتنفيذ مشروع مماثل في السنغال.

51. وذكر ممثل المجلس الصيني لتعزيز التجارة الدولية (CCPIT) أنها المرة الأولى التي يشارك فيها المجلس في اجتماع اللجنة بصفة مراقب دائم. وأشار إلى أن مشاركته ذات أهمية كبيرة بالنسبة للطرفين. وبوصفه وكالة وطنية لترويج التجارة والاستثمار، يعد المجلس الصيني لتعزيز التجارة الدولية واحداً من الممثلين الرسميين لقطاع الأعمال في الصين، وأعرب عن التزامه بتوفير خدمات متكاملة وقوية للإدارات العامة ومنظمات الصناعة وأصحاب الحقوق الذين يغطون كل شبر من سلسلة الملكية الفكرية بدءاً من الإنشاء ومروراً بالاستفادة ووصولاً إلى الترويج والإدارة. وذكر أن ممثل المجلس الصيني لتعزيز التجارة الدولية شارك بمعلومات حول قمة دولية بشأن الملكية الفكرية ستعقد في بيجين في خريف عام 2018 ورحب بالمشاركين. وأفاد أنه منذ تأسيسه في عام 1952، التزم المجلس الصيني لتعزيز التجارة الدولية بتطوير العلاقات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف لتعزيز الازدهار الاقتصادي العالمي والسعي نحو رفاهية البشرية ككل. وأفاد بأن ذلك الالتزام يتماشى إلى حد كبير مع مهمة الويبو في تشجيع الابتكار والإبداع لفائدة كل شخص من خلال تطوير نظام دولي للملكية الفكرية يتسم بالتوازن والفعالية. كما أبرز ممثل المجلس الصيني لتعزيز التجارة الدولية أن التنمية موضوع دائم في المجتمع الإنساني. ذكر أن التنمية توفر الوجود والأمل وترمز للكرامة الإنسانية والشرف. وأقر ممثل المجلس الصيني لتعزيز التجارة الدولية بتفاني الويبو والتزامها تجاه التنمية، لاسيما، اعتماد الويبو لأجندة التنمية وضمان أن تكون الاعتبارات التنموية جزءاً من عملها ويتم تحديد أولوياتها وإدماجها في جميع أنشطة الويبو. وأفاد أن قطاع الأعمال الصيني يعلق أهمية كبيرة على حقوق الملكية الفكرية واحترامها. وأشار الوفد إلى رفع الوعي وزيادة القدرات لدى شركات ومؤسسات الأعمال في الصين فيما يتعلق بإنشاء حقوق الملكية الفكرية وحمايتها واستخدامها. وأفاد أنه في عام 2017، انتقلت الصين إلى المركز الثاني كمصدر لطلبات البراءات الدولية التي قدمت عبر الويبو واقتربت أكثر من أن الدولة الرائدة على المدى الطويل وهي الولايات المتحدة الأمريكية. وفي عام 2017، أصبحت شركة هواوي (Huawei)، وهي شركة صينية خاصة، الشركة الأولى في تقديم طلبات البراءات الدولية. وأفاد أنه بدعم قوي من قطاع الأعمال الصيني وخبراء الملكية الفكرية الصينيين، وبدعم من مواردهم التجارية المتميزة، أصبح المجلس الصيني لتعزيز التجارة الدولية واثقاً وملتزم بواجبه في تحقيق أفضل استخدام للويبو والفرص التي وفرتها الويبو لتعزيز التبادلات المهنية والتعاون مع الويبو حتى تتمكن من ممارسة وظائفها بشكل كامل.

52. وأشارت ممثلة برنامج الصحة والبيئة (HEP) إلى أن البرنامج عبارة عن منظمة غير حكومية كامبرونية معتمدة لدى الويبو لعدة سنوات. وهنأت ممثل أكاديمية الويبو بحلول الذكرى السنوية. وأعربت عن اهتمامها بالمزايا التي تقدمها الويبو لأعضاء برنامج الصحة والبيئة في الكاميرون وفي أفريقيا بشكل عام. وأفادت أن برنامج الصحة والبيئة يعترف أن يشرح

للأعضاء الحكوميين والمنظمات غير الحكومية وغيرهم من أصحاب المصلحة الوطنيين كيفية الاتصال بالويبو للاستفادة من أنشطتها وكيفية الدفاع عن حقوقهم. كما أعربت عن أملها في الدعم المستمر من حيث التدريب وفرص المشاركة، لاسيما بالنسبة لممثلي المنظمات غير الحكومية.

البند 7 من جدول الأعمال: متابعة وتقييم ومناقشة وأعداد التقارير عن تنفيذ جميع توصيات أجندة التنمية، والنظر في تقرير المدير العام حول تنفيذ أجندة التنمية

تقرير المدير العام حول تنفيذ أجندة التنمية - الوثيقة CDIP/21/2

53. أشار نائب المدير العام (السيد ماريو ماتوس) إلى أنه التقرير السنوي التاسع لمدير عام الويبو حول الموضوع المذكور أعلاه. ووصف نائب المدير العام هيكل التقرير مشيراً إلى أنه مقسم إلى جزأين. وذكر أن الجزء الأول يسلط الضوء على تنفيذ وتعميم أجندة التنمية. وأفاد أن الجزء الثاني من التقرير يصف التطورات الرئيسية في تنفيذ المشاريع الجارية لأجندة التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، يحتوي التقرير على عدد من المرفقات التي تعرض وضع تنفيذ توصيات أجندة التنمية الـ 45، ونظرة عامة على مشاريع أجندة التنمية التي نُفذت في عام 2017، والمشاريع التي تم الانتهاء منها وتم تقييمها من قبل اللجنة. كما سلط نائب المدير العام الضوء على بعض جوانب التقرير. أولاً، استمر البرنامج والميزانية لعام 2018-2019 في تحديد أولويات التنمية وأهداف التنمية المستدامة من خلال تعميمها وربطها عبر أهداف الويبو الاستراتيجية. ثانياً، في عام 2017، استمر تعميم أجندة التنمية في جميع الهيئات والكيانات في الويبو. وتم تعميمها في اللجنة الحكومية الدولية (IGC) واللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات (SCP) واللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية (SCT) واللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة (SCCR) واللجنة الاستشارية المعنية بالإفاد والفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT Working Group). وأكد نائب المدير العام على استمرار تعميم مشاريع التنمية في نظام الويبو، حيث يبلغ عدد المشاريع حالياً 19 مشروعاً. وذكر أنه في عام 2017، تم إحراز تقدم في تطوير دليل إحصاءات الملكية الفكرية الذي من شأنه أن يساعد مكاتب الملكية الفكرية للدول الأعضاء على جمع إحصاءات الملكية الفكرية وإعداد التقارير بشأنها على أساس التعاريف المنسقة دولياً، الأمر الذي يعالج نقص البيانات الصحيحة والمحددة بشأن المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية بشكل أساسي. كما ذكر أنه تم تحديث الإحصاءات التي تم عرضها على صفحة الويبو على الويب، وأفاد أنها تواصل العمل مع المؤسسات والجمعيات المدنية في جميع أنحاء العالم بشأن منصات شراكة محددة بين القطاعين العام والخاص، مثل منصة اتحاد الكتب الميسرة (ABC)، وبرنامج ويوريسورتش (Re:Search WIPO) وبرنامج "ويبو غرين" (WIPO Green)، وبرنامج النفاذ إلى البحوث من أجل التنمية والابتكار (ARDI)، وبرنامج الكشف عن البحوث (RD)، وبرنامج النفاذ إلى المعلومات المتخصصة بشأن البراءات (ASPI). وأشار نائب المدير العام إلى أن المنظمة نفذت 35 مشروعاً، شملت 34 توصية من توصيات أجندة التنمية، وأن الميزانية المستثمرة تجاوزت 30 مليون فرنك سويسري. وذكر أنه بحلول نهاية عام 2017، تم الانتهاء من 28 مشروعاً وتم تقييمها ومناقشتها من قبل اللجنة ولا تزال ستة مشاريع قيد التنفيذ. وتمثل هذه المشاريع في: (1) الملكية الفكرية والسياحة والثقافة: دعم الأهداف الإنمائية وتعزيز التراث الثقافي في مصر وغيرها من البلدان النامية، (2) استخدام المعلومات الموجودة في الملك العام لفائدة التنمية الاقتصادية، (3) التعاون بشأن التنقيف في مجال الحقوق والتنمية وحقوق الملكية الفكرية والتدريب المهني مع مؤسسات التدريب القضائي في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، (4) تعزيز وتطوير القطاع السمعي البصري في بوركينا فاسو وبعض البلدان الأفريقية - المرحلة الثانية، (5) بناء القدرات في استخدام التكنولوجيا الملائمة - المرحلة الثانية، (6) الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية الاجتماعية - المرحلة الثانية.

54. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء ورحب بشمولية التقرير وبالطريقة التي قُدم بها. ورأى وفد المجموعة أن التقرير يعكس مقدار العمل الكبير الذي اضطلعت به الويبو والمكرس للتنمية. كما رحب بالوصف التحليلي لكل مشروع وبعملية التقييم الذاتي. وأفاد أن العناصر التفصيلية الواردة في المرفقات أظهرت أنه تم تنفيذ توصيات أجندة التنمية بشكل مفيد. وذكر

أن تقرير المدير العام أكد على أن مجموعة واسعة من البرامج والأنشطة التي تشمل قطاعات المنظمة ذات الصلة ساهمت في أهداف التنمية المستدامة. ورحب الوفد بأن أهداف التنمية المستدامة تمثل سمة مهمة في برامج الويبو وأنشطتها. وشدد على أهمية استمرار دور المنظمة في تطوير نظام دولي للملكية الفكرية يتسم بالتوازن والفعالية. وأفاد أن هذا النظام يمكن الابتكار والإبداع لفائدة الجميع، بينما يلتزم بالهدف الرئيسي للويبو، ألا وهو تعزيز حماية الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم. وأشار الوفد إلى أن الاعتبارات التنموية قد أصبحت جزءاً لا يتجزأ من عمل الويبو لتمكين الدول الأعضاء من استخدام الملكية الفكرية كأداة لتعزيز التنمية ورحب بذلك.

55. وتحدث وفد بلغاريا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وذكر أن تقرير المدير العام بشأن تنفيذ أجندة التنمية (الوثيقة CDIP/21/2) قدم معلومات كاملة وشاملة عن تنفيذ توصيات أجندة التنمية، منذ أن تم اعتمادها لأول مرة قبل أكثر من عشر سنوات. وأبرز بعض المجالات الرئيسية: أولاً، أشار إلى أن المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو وأنشطة بناء القدرات التي يضطلع بها قطاع التنمية لدى الويبو وشعبة أقل البلدان نمواً قد تم وضعها كجزء من برنامج الويبو العادي. وشمل ذلك الأنشطة المتعلقة بوضع استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية والابتكار، وخطط تنمية الملكية الفكرية، ورفع مستوى الوعي بأهمية الملكية الفكرية، وتقديم المشورة التشريعية، وبناء القدرات، وسلسلة من الأنشطة المتعلقة بتقاسم أفضل الممارسات وتبادل الخبرات المفيدة. وأعرب عن سعادة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بالاعتراف بأن هذه الأنشطة مدفوعة بالطلب وموجهة نحو التنمية ورحبوا بالعدد المتزايد من مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار ومشاركهم الأنشطة في مشاريع الويبو. وأشار إلى أن التقرير المشار إليه أعلاه يسلط الضوء على مجموعة واسعة من الأنشطة المضطلع بها لدعم أهداف التنمية المستدامة التي تم تعميمها في جميع أهداف الويبو الاستراتيجية، بما في ذلك الأنشطة في عشرين برنامجاً مختلفاً. كما أفاد أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يدركون مشاركة الويبو النشطة مع المنظمات الدولية الأخرى، وشجعها على الاستمرار في لعب دور نشط في دعم الدول الأعضاء. ورأى أنه ينبغي للويبو أن تركز على أهداف التنمية المستدامة الأكثر صلة بولاية المنظمة، أي الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالابتكار الصناعي والبنية التحتية، والهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة بشأن الشراكات العالمية من أجل التنمية المستدامة. وأعرب الوفد عن سعادته بملاحظة التقدم الذي أحرزته أكاديمية الويبو منذ إنشائها قبل 20 عاماً. وأفاد أن تقرير المدير العام يسلط الضوء على مدى نشاط الأكاديمية في البلدان النامية، حيث وفرت التدريب لحوالي 64.000 مشارك في عام 2017، وعززت تعاونها مع عدد من البلدان النامية من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والشراكة الثلاثية في تلبية احتياجات التعليم والتدريب في مجال الملكية الفكرية في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وأشار وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى أنه تم تنفيذ أكثر من 155 دورة للتعليم عن بعد وأن 70% من الدورات المقدمة قد نُظمت في البلدان النامية بالشراكة مع مؤسسات الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، وخلال السنوات السابقة، تم تطوير وتنفيذ 35 مشروعاً لتنفيذ توصيات أجندة التنمية. وحتى الآن، تم تعميم 19 مشروعاً في أعمال المنظمة وتم إجراء 47 دراسة مواضيعية وإاحتها على الموقع الشبكي لجميع أصحاب المصلحة. وأخيراً، أعرب وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه عن سعادته بموجز الأنشطة التي نفذتها هيئات الويبو المعنية بما يتماشى مع آليات التنسيق.

56. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وأشار إلى تقرير المدير العام حول تنفيذ أجندة التنمية (الوثيقة CDIP/21/2). وأفاد أن التقرير يقدم عرضاً شاملاً للغاية لأنشطة المنظمة خلال العام الماضي. وأشار وفد المجموعة بارتياح إلى تعميم أجندة التنمية في عمل المنظمة من خلال أنشطة المساعدة التقنية، ومن خلال أنشطة أكاديمية الويبو والمشاركة في مختلف مؤتمرات ومبادرات الأمم المتحدة ذات الصلة بالتنمية. وأثنى وفد المجموعة على عمل الأكاديمية في تنفيذ المهام ذات الصلة الشديدة ببناء القدرات ورفع مستوى الوعي العام للدول الأعضاء. وفي إحاطة بأن توصيات أجندة التنمية قد انعكست بشكل جيد في العمل المنتظم للويبو، أقر الوفد بالأهمية الخاصة للأنشطة في ترويج الاستغلال التجاري للملكية الفكرية والذي يعد ذا أهمية كبيرة لتعزيز مساهمات الملكية الفكرية في النمو الاقتصادي. وأعرب الوفد عن اطمئنانه

بأن الويبو تواصل مسيرتها على الطريق الصحيح في تنفيذ سياسات الملكية الفكرية التي تعزز الابتكار لصالح الجميع والمساهمة في تنفيذ أجندة التنمية.

57. وأشار وفد الصين إلى أنه من بين توصيات أجندة التنمية الـ 45، تم تنفيذ 34 توصية وهناك 35 مشروعاً تم اعتماده أو لازل قيد التنفيذ. ومن بين تلك المشاريع، تم تعميم 19 مشروعاً في أعمال المنظمة، وتم الاضطلاع بـ 47 دراسة مواضيعية في سياق المشاريع. وعلاوة على ذلك، تم الاضطلاع بالعديد من الأنشطة للاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء في مجالات محددة. وأعرب الوفد عن تقديره لإيلاء المدير العام الاهتمام بأجندة التنمية والنتائج التي تحققت في عام 2017. وأشار إلى بعض الإنجازات التي حققتها بلاده في المجالات ذات الصلة. وذكر أنه في عام 2017، واصلت الصين تعزيز تعاونها مع الويبو. وعلاوة على ذلك، وقعت الصين والويبو اتفاقاً بشأن التعاون في مجال الملكية الفكرية لفائدة البلدان التي تسير في طريق التنمية. وأفاد أن جامعة تونغجي في شنغهاي، بالاشتراك مع أكاديمية الويبو، أطلقت برنامج الماجستير في قانون الملكية الفكرية. وواصلت الجامعات الصينية العمل بالاشتراك مع الويبو لتنظيم المدارس الصيفية. وفي عام 2018، ستواصل الصين المشاركة في أنشطة الويبو المتعلقة بالتنمية.

58. وتحدث وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية وأحاط علماً بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وأشار وفد المجموعة إلى أنه في نهاية عام 2017، تم اعتماد 35 مشروعاً (تهدف إلى تغطية 34 توصية من توصيات أجندة التنمية) في إطار اللجنة، بميزانية تزيد على 30 مليون فرنك سويسري. وأثنى الوفد على التقييم الفني وعلى أنشطة بناء القدرات التي قدمتها الويبو إلى البلدان النامية. كما أكد على دور أكاديمية الويبو في المساعدة التقنية وبناء القدرات في عام 2017 وذكر أن أكاديمية الويبو منحت أولوية متزايدة لفوائد التعاون فيما بين بلدان الجنوب للاستجابة لاحتياجات التدريب في مجال الملكية الفكرية في البلدان النامية. وأفاد أن عام 2017 هو العام العاشر منذ اعتماد أجندة الويبو للتنمية. ورأى أن تنفيذ وتكامل تلك الأجندة في أنشطة الويبو يتطلب التحسين المستمر لتنسيق وتخطيط المشاريع، وزيادة الجهود لتمكين الدول الأعضاء من الوصول إلى المساعدة التقنية وبناء القدرات بشكل أكبر، والدعم المستمر للبلدان النامية في جهودها لوضع السياسات التي تأخذ في الاعتبار جميع الجوانب المهمة للتنمية، وضمان زيادة الشفافية ومعدل التكلفة إلى الفوائد.

59. وتحدث وفد شيلي وأبرز أهمية تعاون الويبو مع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى. وأشار إلى أن شيلي تشجع تنفيذ توصيات أجندة التنمية واستفادت أيضاً من المساعدة التي قدمتها الويبو. كما أشار إلى عمل رئيس الخبراء الاقتصاديين في الويبو وفريقه في تنفيذ العديد من الدراسات في مختلف مجالات الملكية الصناعية في شيلي، بما في ذلك قطاع التعدين في شيلي. وأفاد أن هذه الدراسات ساعدت المعهد الوطني للملكية الصناعية (INAPI) في إطلاق استراتيجية الملكية الصناعية، والتي تعد بمثابة خارطة طريق للبلاد لتحقيق التقدم نحو نظام يتسم بالقوة والمرونة. وأعرب الوفد عن أمله في أن تساعد الدراسة النهائية عن التعدين في شيلي على تطوير هذا المجال بالإضافة إلى مجالات الابتكار الأخرى وتمكين البلاد من إيجاد البدائل وتجاوز منتجات التعدين. وأشار الوفد مع الأسف إلى أن البلاد التي تمثل 30% من الإنتاج العالمي لمنتج معين ليست مركزاً دولياً للاستثمار والتطوير في مجال الابتكار والتكنولوجيا في هذا القطاع بعينه. واقترح تكرار تجربة صناعة النحاس في القطاعات / الصناعات الأخرى بالنسبة للمعادن الأخرى الموجودة بكثرة في شيلي، مثل الليثيوم. كما هنأ الوفد أكاديمية الويبو بالذكرى السنوية العشرين على تأسيسها وأشار إلى أن شيلي هي واحدة من 193 دولة استفادت من الدورات التدريبية التي تم تقديمها في عام 2018، كما استفادت من دورة صيفية عن الملكية الفكرية اشتركت فيها الويبو المعهد الوطني للملكية الصناعية. وقد أتاحت الفرصة لأكثر من 150 مشاركاً من المنطقة لحضور دورات الويبو. كما ساهم إنشاء أول مركز لدعم التكنولوجيا والابتكار (CATI)، الذي يعمل في شيلي في تمكين الشيليين من استكشاف إمكاناتهم المبتكرة، وفي إنشاء وحماية وإدارة حقوق الملكية الفكرية الخاصة بهم. وأظهرت هذه النتائج الملموسة أن عمل الويبو في تنفيذ توصيات أجندة التنمية وإدماجها ينبغي أن يظل أحد الركائز التي تقود المنظمة.

60. وأفاد وفد منغوليا بأن الدورة الحالية للجنة تنعقد في وقت يتزايد فيه الابتكار والتغيرات التكنولوجية العميقة التي تحدث في الاقتصاد العالمي. وتلعب المعرفة والابتكار والإبداع دوراً رئيسياً في التنمية. ويعكس معظم بنود جدول أعمال الدورة الدور الديناميكي للتكنولوجيا واستخدامها في التنمية. وذكر الوفد أنه يعلق أهمية كبيرة على الويبو وأنشطتها. أفاد بأن خدمات الويبو حيوية لجميع قطاعات الاقتصاد، والأهم من ذلك، تعتبر حيوية بالنسبة لتحفيز التنمية باستخدام التكنولوجيا كأداة للتنمية. وذكر أن المنظمة قدمت خدمات في مجال إنشاء المكاتب الوطنية للملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات التكنولوجية والعلامات التجارية والصناعة والتنوع البيولوجي والابتكارات. وعبر الوفد عن تقديره الكبير لنهج الأعمال في المنظمة نحو المشاريع المواضيعية المعتمدة في إطار وثيقة المساعدة التقنية للويبو. وأفاد بأن المنظمة تأخذ بعين الاعتبار الأولويات والتحديات والاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وأعرب الوفد عن تقديره الكبير لبرامج المساعدة التقنية وتنمية القدرات التكنولوجية التي تنشرها الويبو، وأفاد بأنه يجب تعزيز هذه البرامج. وأكد الوفد على الحاجة إلى مزيد من المساعدة في مجال تعزيز وتحديث مكاتب الملكية الفكرية الوطنية وبناء القدرات الوطنية لاستخدام الملكية الفكرية كأداة للتنمية من خلال وسم المنتجات والترويج للاستخدام التجاري للملكية الفكرية، واستخدام الحلول التكنولوجية والابتكارات لفائدة التنوع الاقتصادي ومعالجة التحديات التنموية.

61. وذكر وفد البرازيل أن هناك مجالاً لإدخال تحسينات على التقرير السنوي للمدير العام حول تنفيذ أجندة التنمية (الوثيقة CDIP/21/2). وأشار إلى تزايد الاعتراف على المستوى الدولي والحاجة إلى دمج البعد الإنمائي في صنع السياسات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية. كما أشار إلى الإنجازات التي تحققت في منظمة التجارة العالمية. واستشهد الوفد بالفقرة 19 من إعلان الدوحة الوزاري الذي نص على "أن يسترشد مجلس الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (اتفاق تريبس) بالأهداف والمبادئ المنصوص عليها في المادتين 7 و 8 من اتفاق تريبس وأن يأخذ البعد الإنمائي في الحسبان". وذكر أن إعلان الدوحة بشأن اتفاق تريبس والصحة العامة (الذي انعكس جوهره في الفقرة 4) قد نص بوضوح على أن اتفاق تريبس لم يمنع ولا ينبغي أن يمنع الأعضاء من اتخاذ تدابير لحماية الصحة العامة؛ وقد تم استكماله مؤخراً بالفقرة 6 التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2017 وأكدت من جديد على حماية الصحة العامة في إطار القانون التجاري الدولي. كما أفاد أن البلدان النامية تحت أيضاً على تنفيذ أجندة التنمية. وكما هو موضح في الوثيقة WO/GA/31/11، اقترحت البرازيل والأرجنتين إنشاء أجندة تنمية جديدة. وتم تعميم هذا الاقتراح خلال الجمعية العامة للويبو في عام 2004. ومنذ ذلك الحين، أظهرت الدول الأعضاء في الويبو اعترافاً متزايداً بين الدول الأعضاء بأن إدراج اعتبارات التنمية في عمل الويبو لا بد وأن يكون بمثابة أولوية. وقد أظهرت مسألة إنشاء أجندة التنمية ولجنة التنمية ذلك الطلب من جانب الدول الأعضاء. وذكر الوفد أن تحقيق البعد الإنمائي في أنشطة الويبو يعزز مصداقية نظام الملكية الفكرية وشجع على قبوله على نطاق أوسع كأداة هامة لتعزيز الابتكار والتنمية. كما أبرز الوفد أن هناك جهود مستمرة لا تنتهي أبداً للحفاظ على التنمية في محور المناقشات في الويبو. وأفاد أن تقرير المدير العام بشأن تنفيذ أجندة التنمية أخفق في تحقيق مبتغاه من حيث إمكاناته وأن عيوبه الواردة في التقرير السابق والتي أكدتها العديد من الدول الأعضاء فضلاً عن الوفد لم يتم تناولها بشكل صحيح. وقدم الوفد بعض الاقتراحات لتحسين الإصدارات المستقبلية للتقرير والتي لا تستلزم تغيير هيكله. أفاد أنه يتعين ألا يدمج التقرير توصيات أجندة التنمية مع أهداف التنمية المستدامة نظراً لأنها مبادرات مختلفة ويجب التعامل معها بشكل منفصل على الرغم من بعض الجوانب المتداخلة لكلا الموضوعين. وأفاد أنه عملية تنفيذ توصيات أجندة التنمية بدأت في عام 2004 واقتصرت على الويبو، في حين أعمدت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الأوسع نطاقاً في عام 2015 من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ووكالاتها. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تحسين هيكل التقرير من خلال إدراج جميع توصيات أجندة التنمية والإبلاغ عن جميع أنشطة الويبو التي يتم تنفيذها في سنة محددة. وذكر أنه، على سبيل المثال، يمكن للتوصية الثانية والثلاثين بشأن الملكية الفكرية وسياسات المنافسة أن تدرج جميع الأنشطة لفترة/سنة محددة فقط. ومن شأن ذلك أن يعطي صورة أكثر دقة لأنشطة الويبو لفترة محددة. وأشار الوفد إلى أن أجزاء كثيرة من التقرير تفتقر إلى بيانات بعينها أو لم تشمل على الفترة التي جرت فيها تلك الأنشطة. ففي بعض الحالات، لوحظ هذا النقص في كلا المجالين. وعرض الوفد أوجه القصور هذه

واقترح استبعاد الأنشطة التي لم تكن جزءا من الفترة المقيمة بشكل حصري. أفاد أن هذا الاقتراح سيكون جيدا بالنسبة للبلدان والمنظمة نفسها لأن التقرير الحالي يعطي انطباعا بأنه يحتوي على معلومات قديمة.

62. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي أدلى به وفد سويسرا باسم المجموعة باء وشكر المدير العام والأمانة على إعداد تقرير مدروس حول تنفيذ أجندة التنمية في عام 2017. وأفاد أن التقرير أظهر مشاركة الويبو المستمرة وأظهر التقدم الكبير الذي أحرز في تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وأفاد أن أنشطة الويبو الواردة في التقرير مثيرة للإعجاب بالفعل في نطاقها ومدى وصولها. كما كان للأنشطة المنفذة في عام 2017 تأثير كبير على الملكية الفكرية والتنمية في الدول الأعضاء المستفيدة. وأيد مشاركة الويبو النشطة والمستمرة في أنشطة الأمم المتحدة، لاسيما الأنشطة ذات الصلة بالابتكار والمتعلقة بالولاية والأهداف الاستراتيجية للمنظمة. وأشار الوفد إلى نجاح برنامج "ويوريسورتش" (WIPO Re:Search) وبرنامج "ويو غرين" (WIPO Green) وبرنامج مساعدة المخترعين ومبادرات الويبو وبرامجها الأخرى. وأعرب عن التزامه بالمساهمة بشكل بناء في العمل الهام الذي تقوم به المنظمة في تعزيز دور الملكية الفكرية كأداة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأعرب عن تطلعه إلى التقارير المقبلة من المدير العام.

63. ورأى وفد اليابان أن تحسين نظام الملكية الفكرية من شأنه أن يدفع عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة ويساهم في الابتكار. وأفاد أن اليابان تعلق أهمية كبيرة على الأنشطة الإنمائية، بما في ذلك المساعدة التقنية وبناء القدرات. وقدمت أنواع مختلفة من المساعدة من خلال صندوق الويبو الياباني الاستئماني. وشملت تلك الأنشطة تنظيم ندوات وورش عمل ودورات تدريبية إقليمية ودون إقليمية ووطنية وبعثات استشارية للخبراء وبرامج زمالات طويلة الأجل وترجمة مواد الويبو المنظمة. ومن خلال تلك الأنشطة، دعمت اليابان عددا من المشاريع والمبادرات التي تديرها الويبو واشتركت بحبرتها فيما يتعلق باستخدام الملكية الفكرية لخلق الثروة وتعزيز القدرة التنافسية وتنمية الاقتصاد. وأفاد أن إنشاء مورد تعليمي عبر الإنترنت يهدف إلى زيادة الوعي بالعلامات التجارية والتعريف بمشكلة التزييف الذي يتم إنتاجه بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و19 عاما أو إنتاج تقرير جديد عن براءات الاختراع، تعتبر نتائج ملموسة لأنشطة الصناديق الاستئمانية اليابانية في 2017. وأشار الوفد إلى أن التقرير ذكر المشاريع المعممة لأجندة التنمية في الفقرة 36. ومن بين تلك المشروعات، دعم الوفد بشكل خاص مشروع برنامج "ويوريسورتش" (WIPO Re:Search) وبرنامج "ويو غرين" (WIPO Green) الذي روّج له مكتب الويبو في اليابان من خلال العديد من الندوات وورش العمل. وأعرب الوفد عن تقديره لعمل الويبو في تعزيز منصة الويبو للمطابقة، وهي إحدى خدمات قواعد البيانات التوفيقية التي توفرها الويبو. وأكد على مستوى التوقعات المرتفع والاهتمام بمستخدمي الملكية الفكرية اليابانيين بهذا المشروع. كما أعرب الوفد عن تطلعه إلى تنفيذ الويبو لتوصيات أجندة التنمية التي تركز على تعزيز حماية الملكية الفكرية مع مراعاة أهداف الويبو، كما هو منصوص عليه في المادة 3 من اتفاقية الويبو.

64. وأيد وفد نيجيريا البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأشار إلى تقرير المدير العام الشامل عن تنفيذ أجندة التنمية وأفاد أن التقرير يثبت استعداد الويبو لمواصلة الاضطلاع بقضايا الملكية الفكرية والتنمية. كما أشار الوفد إلى أنه تم اعتماد أجندة التنمية لموازنة نظام الملكية الفكرية ومعالجة تحديات التنمية في البلدان النامية. وفي هذا الصدد، أكد مجددا على بيانه الافتتاحي وعلى موقف المجموعة الأفريقية بأنه يتعين على الويبو تنفيذ خطة عمل أجندة التنمية وإدماجها في الأنشطة العادية لبرامج الويبو وغيرها من هيئات الويبو المعنية.

65. وأحاط وفد الاتحاد الروسي علما بمحتوى التقرير. ورحب بتزايد أنشطة الأمانة في تنفيذ أجندة التنمية وإدماجها في الأنشطة العادية للمنظمة. ورأى الوفد أن الجهود المبذولة في تنفيذ أجندة التنمية أدرجت بشكل فعال في أنشطة المنظمة، وتم اشتغالها في برنامج وميزانية المنظمة، ووضعت على أساس منتظم، الأمر الذي يعد حيويا لضمان التمويل اللازم لتلك الأنشطة. وأشار إلى مشاريع أجندة التنمية المعتمدة الخمسة والثلاثين وأفاد بأن جميع هذه المشاريع يدعمها خبراء مستقلون. وأكد على نهجه البناء والعملية في تحقيق أجندة التنمية ورحب بالأنشطة العملية الرامية إلى تنفيذ منهجية الأنشطة في إطار

أجندة التنمية. كما أشار إلى النتائج الإيجابية لهذه المشروعات: الدورات التدريبية المتنوعة التي تقدمها أكاديمية الويبو، وتوسيع الشبكة للشركات الصغيرة والمتوسطة، والأنشطة التي تستهدف الجامعات ومنظمات البحث العلمي، وتقديم المشورة المعيارية للبلدان، وغيرها. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى الاطلاع على التقرير التالي حول هذا الموضوع.

66. وأحاط وفد الأرجنتين علماً بالتقدم الذي أحرزته الأمانة في تعميم توصيات أجندة التنمية في أنشطة المنظمة وإطلاق المشروعات الخمسة والثلاثين. ورحب ببناء القدرات وأنشطة المساعدة التقنية التي أطلقتها الويبو في البلدان النامية. وشدد الوفد على الدور الهام الذي تلعبه الأكاديمية في التثقيف بشأن مسائل الملكية الفكرية، وهو أمر ضروري للبلدان من أجل البدء في استخدام الملكية الفكرية كأداة للتنمية وتشجيع الابتكار. كما أكد على أنه في عام 2018 بدأ المعهد الوطني للملكية الصناعية في الأرجنتين وجامعة سان أندريس، جنباً إلى جنب مع الويبو، برنامج الماجستير الجديد في مجال الملكية الفكرية. وأكد الوفد مجدداً على التزامه بأجندة التنمية ودعمه للجهود التي تبذلها الويبو فيما يتعلق بتوصيات أجندة التنمية وإدماج التنمية في عمل المنظمة.

67. وأيد وفد كندا البيان الذي أدلى به وفد سويسرا باسم المجموعة بـ وأشار إلى التقرير السنوي التاسع للمدير العام، الذي قدم لمحة عامة عن الأنشطة التي تضطلع بها الويبو في تنفيذ أجندة التنمية وإدماجها في برامج المنظمة ذات الصلة. وأفاد أن الوثيقة قدمت تقييماً شاملاً للعمل الذي أنجزته الويبو في عام 2017. ورحب بشمولية التقرير والجهود المشتركة المبذولة لتنفيذ أجندة التنمية وتوصياتها. وهنأ الويبو وجميع الدول الأعضاء بالذكرى العاشرة لاعتماد أجندة الويبو بشأن التنمية وأشار إلى أن اللجنة قد اجتمعت 20 مرة وشاركت بشكل بئاً في تنفيذ أجندة التنمية. وأثنى على مشاركة الويبو النشطة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأشار بارتياح إلى أنه في عام 2017، نظمت الويبو عدة أنشطة وشاركت في عدد من الفعاليات التي نظمتها المنظمات الحكومية الدولية الرئيسية الشريكة. وصرح الوفد بأن هذه المشاركة ضرورية لتعزيز دور الابتكار وتأثيره. كما هنأ الويبو على جهودها المتواصلة في تعزيز التكنولوجيا الخضراء. وأفاد أنه من دواعي سروره أن يتعاون مع أسرة برنامج "ويبو غرين" (WIPO Green) منذ أكتوبر 2017، وهو أمر مهم لتحقيق الأهداف المشتركة. كما أثنى الوفد على عمل الويبو في تنظيم وتقديم مائدة مستديرة ناجحة بشأن المساعدة التقنية وبناء القدرات من أجل تبادل الخبرات والأدوات والمنهجيات. وأشار إلى أن الاستنتاج الذي تلاه نائب المدير العام (السيد ماريو ماتوس) أبرز أهمية تنظيم البرامج لإشراك الشباب في قضايا تتعلق بالملكية الفكرية. وتطلع الوفد للمبادرات التي يشارك فيها الشباب، وأعرب عن سعادته بإطلاق أحدث أداة، ألا وهي الملكية الفكرية للشباب والمعلمين. وهنأ أكاديمية الويبو بحلول الذكرى العشرين لتأسيسها، وأشار إلى أن مكتب الملكية الفكرية الكندي نظم وقدم منذ عام 1997، بالاشتراك مع أكاديمية الويبو، دورات تدريبية متخصصة. وأعرب الوفد عن تقديره للأكاديمية على دعمها المستمر.

68. ورحب وفد إندونيسيا، بصفته الوطنية، بالتقدم المستمر المحرز في تنفيذ وتعميم أجندة التنمية. كما رحب بإدراج أهداف التنمية المستدامة في أجندة التنمية، لاسيما في الجزء الأول من التقرير، وأعرب عن أمله في رؤية تأثير أقوى على أنشطة الويبو في المستقبل. وأيد الويبو في اتباع نهج موجه نحو الملكية الفكرية في قضايا التنمية. وأعرب عن أمله في رؤية الأنشطة المستقبلية التي تتناول احتياجات صانعي السياسات للحماية ضد أي آثار خارجية سلبية أو تداعيات ناجمة عن حماية الملكية الفكرية التي يواجهها كل دولة، سواء في البلدان النامية أو المتقدمة. وأبرز الوفد الحاجة إلى تعزيز مهمة الويبو من أجل تطوير نظام دولي للملكية الفكرية يتسم بالتوازن والفعالية ويعزز الابتكار لصالح أصحاب حقوق الملكية الفكرية دون تجاهل المصالح العامة والمجتمع. وفي الختام، أعرب الوفد عن تطلعه إلى تقديم تقارير مستقبلية.

69. وذكر وفد باكستان أنه ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لكيفية تمكين البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من التخفيف من التكلفة المرتبطة بتنفيذ الملكية الفكرية. أفاد أنه من المهم للغاية أن يكون التقرير اللاحق مجهزاً بالطرق والوسائل اللازمة للتخفيف من هذه التكاليف. واقترح الوفد على الأمانة تطوير أدوات أكثر كفاءة وتركيزاً على التنمية كجزء من توصيات أجندة

التنمية بشأن مواطن المرونة المتعلقة بالملكية الفكرية والوصول إلى المعرفة ونقل التكنولوجيا. كما ذكر بأنه يجب أن يصبح تحليل المتابعة حول فعالية تلك الأدوات جزءاً من التقارير المستقبلية.

70. وأحاط نائب المدير العام (السيد ماريو ماتوس) علماً بالتعليقات التي أبدتها الدول الأعضاء. وأشار إلى أنه خلال السنوات العشر الماضية كانت هناك أساطير حول الملكية الفكرية وأن الطريقة الوحيدة لمعالجة تلك الأساطير هي من خلال تبادل المعلومات والحوار وبناء القدرات والأدلة الإحصائية. وذكر على سبيل المثال أحد الاجتماعات العادية للمكاتب الوطنية للملكية الفكرية في الدول العربية الذي جرى في مصر قبل بضعة أسابيع. وأفاد أنه في هذا الاجتماع، أعدت الويبو دراسة عن حالة المرأة في خمسة بلدان، المرأة المكرسة للعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM). وأظهرت نتائج الدراسة أن حوالي 37% من النساء في تلك البلدان العربية الخمسة قد كرسن أو تناولن العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. وفي غضون ذلك، كانت النسبة المئوية للعلامات في الاتحاد الأوروبي اللاتي يركزن على العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات حوالي 31% أو 32%. ولمعالجة الأسطورة حول القضايا المتعلقة بنوع الجنس، يجب جمع البيانات الإحصائية المتعلقة بالمنظور الجنساني.

71. وأفاد الرئيس أن الأمانة ستحيط علماً بتعليقات الوفود وملاحظاتها واقتراحاتها. وأحاطت اللجنة علماً بتقرير المدير العام الوارد في الوثيقة CDIP/21/2.

التقرير التقييمي بشأن مشروع بناء القدرات في استخدام المعلومات التقنية والعلمية الملائمة لمجالات تكنولوجية محددة حلاً لتحديات إنمائية محددة - المرحلة الثانية، الوارد في الوثيقة CDIP/21/13

72. دعا الرئيس المقيم الخارجي إلى تقديم الوثيقة.

73. وقدم المقيم الخارجي (البروفيسور توم أوغادا) التقرير. وأفاد أن التقييم نظر في المرحلة الثانية من المشروع، والتي نُفذت من 2014 إلى 2017، وشمل ثلاثة بلدان هي ترازيا ورواندا وإثيوبيا. واستندت المرحلة الثانية من المشروع إلى الخبرة والدروس المستفادة من المرحلة الأولى من المشروع، والتي نُفذت في الفترة من 2010 إلى 2013 في زامبيا ونيبال وبنغلاديش. وذكر أن الأهداف الرئيسية للمشروع هي: تيسير زيادة استخدام المعلومات التقنية والعلمية الملائمة في تلبية الاحتياجات الإنمائية المحددة وطنياً، وبناء القدرات المؤسسية الوطنية لاستخدام المعلومات التقنية والعلمية لتلبية الاحتياجات الإنمائية المحددة، وتنسيق استرجاع المعلومات التقنية والعلمية الملائمة وتوفير الدراية المناسبة حول المجال التقني لتنفيذ التكنولوجيا بطريقة عملية وفعالة. تتمثل أهداف التقييم في هدفين اثنين: النظر في ما نجح بشكل جيد وما لم ينجح كطريقة لتحسين التنفيذ المستقبلي للمشروع، وتقديم معلومات قائمة على الأدلة إلى اللجنة بهدف اتخاذ القرارات. كما أفاد أن التقييم نظر في أربعة معايير. وأفاد أن المعيار الأول ركز على تصميم المشروع وإدارته وكيفية تأثيره على التنفيذ. وركز الثاني على فعالية المشروع. وتناول المعيار الثالث على جانب الاستدامة، بينما تناول الرابع مدى مساهمة المشروع في تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وأظهر التقييم عشرة نتائج وتسعة استنتاجات وخمسة توصيات. كما اشتملت جزئية تصميم وإدارة المشروع على خمسة نتائج. وتمثلت النتيجة الأولى في أن الوثيقة المنقحة كافية كدليل لتنفيذ المشروع وتقييم النتائج المحققة. ومن الجيد أن نلاحظ أنه تم تنفيذ المشروع دون مراجعة لوثيقة المشروع. وعلاوة على ذلك، وقعت الدول الأعضاء المشاركة في المشروع والويبو على مذكرة التفاهم التي جعلت تنفيذ المشروع فعالاً قدر الإمكان. وقد ساعدت مذكرة التفاهم في توضيح التزامات كلا الطرفين، وبالتالي، ضمنت البدء المناسب للمشروع. ومع ذلك، وبناءً على تجربة المرحلة الأولى، كان من المتوقع أن تكون المرحلة الثانية بمثابة رفع للمستوى، ولم يحدث ذلك أبداً بسبب محدودية الموازنة. وتمثلت النتيجة الثانية في أنه قد تبين أن أدوات المتابعة والتقييم واعداد التقارير الخاصة بالمشروع كافية ومفيدة لتقديم معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ المشروع. وقد لوحظ أن جميع مذكرات التفاهم قد تم توقيعها، حسب الاقتضاء، وتم وضع خطط العمل في الوقت المناسب قبل بدء تنفيذ المشروع. وتم إعداد جميع التقارير المطلوبة وعرضها على اللجنة، وبالتالي تم تنفيذ المشروع وإنهائه في الوقت المحدد. أما

النتيجة الثالثة فتمثلت في أن مساهمات الكيانات الأخرى داخل الأمانة كانت كافية إلى حد ما، مما مكن من تنفيذ المشروع بفعالية وكفاءة، لاسيما مساهمات إدارة خدمات معلومات البراءات وشعبة تنسيق أجندة التنمية. وتمثلت النتيجة الرابعة في أن المخاطر المحددة في وثيقة المشروع المعدلة لم تحدث، وبالتالي، لم تؤثر سلبا على تنفيذ المشروع. أما النتيجة الخامسة فتمثلت في أن المشروع أخذ في الاعتبار الاتجاهات والتكنولوجيات والعوامل الخارجية الناشئة. وأشار بشكل سار إلى أن البلدان الثلاثة المعنية انتقت مشروعا بشأن الزراعة، وهو مجال اهتمام ناشئ في أفريقيا. كما نظمت الويبو زيارة إلى ماليزيا لوفود من تلك البلدان الثلاثة. وكانت النتيجة السادسة تتعلق بفعالية المشروع. وقد أشير إلى أن المشروع فعال ومفيد في تيسير زيادة استخدام المعلومات التقنية والعلمية الملائمة في تلبية الاحتياجات المحددة على الصعيد الوطني من أجل التنمية. كما أشير إلى أنه تم اختيار ستة مشاريع وتم تحديد التكنولوجيات الملائمة، وبناء على ذلك، أعدت خطط العمل المناسبة. وأشار أيضا إلى أن أحد المشاريع المنفذة في إثيوبيا كان بشأن التجفيف الشمسي للقهوة. وكان هناك مشروع آخر بشأن تنقية المياه من خلال التقطير الشمسي لدى رواندا، وهو مجال هام للغاية بالنسبة للاحتياجات الإنمائية لهذا البلد. وتمثلت النتيجة السابعة في أن المشروع كان فعالا إلى حد ما ومفيد في بناء القدرات المؤسسية الوطنية في استخدام المعلومات التقنية والعلمية في المجال المحدد. وتم تنفيذ ما مجموعه 12 برنامجا لبناء القدرات في البلدان الثلاثة، وتم تدريب 180 عضوا من أفرقة الخبراء الوطنيين من البلدان الثلاثة وكذلك 240 من كبار المسؤولين. أما النتيجة الثامنة فتمثلت في أن المشروع كان أيضا فعالا جدا في تنسيق استرجاع الدراية المناسبة في المجالات التقنية التي تم تحديدها لتنفيذ هذه التقنيات بطريقة عملية وفعالة. كما نظر فريق التقييم في قضايا الاستدامة، وكانت هناك أربعة نتائج حولها. وتمثلت النتيجة التاسعة في احتمال أن يتم تنفيذ خطط الأعمال التي تم تطويرها في المشاريع. وأشار إلى أن جميع البلدان الثلاثة قد خصصت أموالا لتنفيذ خطط العمل. أما النتيجة العاشرة فتمثلت في أن هناك احتمال أن يستمر مشروع التكنولوجيا الملائمة في البلدان الثلاثة حتى بعد الانتهاء من المشروع، الأمر الذي يعد عنصرا هاما للغاية لاستدامة المشروع. كما أشير إلى أن إثيوبيا قد طورت برنامج خارطة طريق تكنولوجي يشمل جدول أعمال تكنولوجي مناسب. كما تم الاعتراف بأن تنزانيا بدأت برنامجا يطلق عليه اسم "مساحات الابتكار" في الجامعات وكانت التقنية الملائمة أيضا جزءا من هذا البرنامج. وأخيرا، أدرجت رواندا أيضا قضايا التكنولوجيا الملائمة في الخطة الاستراتيجية للمعهد الوطني للبحوث الصناعية لعام 2019-2026. وبالتالي، فقد كان ذلك مؤشرا قويا على أن مشاريع التكنولوجيا الملائمة ستستمر في تلك البلدان. وتمثلت النتيجة الحادية عشرة في أنه من المحتمل أن تستمر الويبو والدول الأعضاء في تنفيذ المشروع. ونما إلى علم التقييم أن المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي يخطط لتجربة مشاريع التكنولوجيا الملائمة في منطقتهم. وبجانب ذلك، تم توقيع مذكرة التفاهم مع حكومة موزمبيق لتنفيذ مشروع تكنولوجيا مناسبة هناك. وعلاوة على ذلك، قام الصندوق الاستثماري الكوري، بالتعاون مع الويبو، بتنفيذ مشاريع تكنولوجيا ملائمة في بعض البلدان النامية. لذا، كان هناك مؤشر قوي على تنفيذ هذا المشروع في دول أعضاء أخرى. وتمثلت النتيجة الثانية عشرة في أن مستوى تنفيذ المرحلة الأولى كان معتدلا. وأشار المقيم إلى أن المرحلة الثانية استندت إلى الدروس المستفادة من المرحلة الأولى. وأشار إلى أن مشروع تجميع مياه الأمطار في زامبيا قد تم تنفيذه بنجاح وأن صندوق البيئة العالمي (GEF) كان حريصا على تبني هذا المشروع وتوسيع نطاقه في زامبيا. كما أشير إلى أن مشروع قبولية الكتلة الحيوية قد نُفذ في نيبال وأن عددا صغارا من الممارسين شاركوا في إنتاج فحم حجري حيوي الكتلة. وإلى جانب ذلك، هناك مشروعان قيد التنفيذ في بنغلاديش. وتمثلت النتيجة الأخيرة في أن المشروع استجاب للتوصيات 19 و30 و31 من توصيات أجندة التنمية. كما أشير إلى أن المشروع يسر وصول أقل البلدان نموا إلى المعرفة والتكنولوجيا، استجابة للتوصية 19 من أجندة التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، دعم المشروع التعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات ذات الصلة لتيسير الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية واستخدامها في مجال الاهتمام لدى أقل البلدان نموا، استجابة للتوصية 30. وفي النهاية، ساهم المشروع في تيسير الوصول إلى معلومات البراءات المتاحة للجمهور وذلك فيما يتعلق بالتوصية 31. وبناء على هذه النتائج، أظهر التقييم تسعة استنتاجات. وتمثل الاستنتاج الأول في أن وثيقة المشروع كافية للتنفيذ المستقبلي لمشاريع التكنولوجيا الملائمة لدى البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وتمثل الاستنتاج الثاني في أن مساهمة كيانات الويبو الأخرى تحتاج إلى تعزيز، لاسيما إشراك المكتب الإقليمي. وتمثل الاستنتاج الثالث في أن الاستخدام الفعال لأفرقة الخبراء الوطنية، باعتبارها أجهزة وطنية لبناء القدرات وتنفيذ مشروع التكنولوجيا الملائمة، لا يزال يمثل تحدياً. وتمثل الاستنتاج الرابع في أن عملية تجربة المشروع قد

اكتملت بنجاح، وينبغي تعميم المشروع وتوسيع نطاقه. أما الاستنتاج الخامس فقد تمثل في أن المشروع أظهر بنجاح قدرته على بناء القدرات في استخدام التكنولوجيا الملائمة في تلبية الاحتياجات الإنمائية المحددة وطنياً، لاسيما بالنسبة لأقل البلدان نمواً. ومع ذلك، وبغرض زيادة فعاليتها، ينبغي توسيع نطاق المشروع ليشمل المزيد من البلدان، وينبغي التركيز على تنفيذ خطة العمل. وتمثل الاستنتاج السادس في أن الممارسة الحالية للبحث في مجال البراءات تحتاج إلى تغيير، بما يسمح بفرض أفضل لبناء القدرات لأعضاء مجموعات الخبراء الوطنيين بشأن البحث في مجال البراءات. وأفاد أنه تم التوصل إلى ثلاثة استنتاجات حول جزئية الاستفادة من التقييم. وتمثل الاستنتاج السابع في أن تنفيذ خطط الأعمال وتكرارها وتوسيع نطاقها لازال يمثل أضعف نقطة لاستدامة المشروع. وتمثل الاستنتاج الثامن في أن تصميم المشروع لم يركز على تيسير وضع الأطر القانونية والمؤسسية والسياساتية المناسبة لضمان استمرار المشروع بعد تنفيذ خطط العمل. وأخيراً، تمثل الاستنتاج التاسع في أن كل من الويبو والدول الأعضاء أبدت اهتمامها بمواصلة مشروع التكنولوجيا الملائمة. وذكر أنه استناداً إلى النتائج والاستنتاجات، جاء التقييم بخمس توصيات. واقترحت التوصية الأولى أن توافق اللجنة على تعميم مشروع التكنولوجيا الملائمة لصالح أقل البلدان نمواً والالتقاء به. وذكرت التوصية الثانية أنه من أجل تمكين التعميم الفعال للمشروع وتوسيع نطاقه، يتعين على الأمانة تحديث إجراءات تنفيذ مشروع التكنولوجيا الملائمة لتلبية ما يلي: ضمان مرونة المشروع وقابليته للاستخدام من قبل أقل البلدان نمواً والبلدان النامية، وضمان التوزيع الإقليمي أثناء التنفيذ، وضمان زيادة عدد المشاريع لكل بلد، وتقليل وقت تنفيذ كل مشروع، والتوسع في المشروع ليشمل البلدان النامية المهمة، وضمان الإعداد الفعال للتقارير من جانب أفرقة الخبراء الوطنيين، وتعزيز مشاركة المكاتب الإقليمية. وتمثلت التوصية الثالثة في تعزيز بناء القدرات ونقل الدراية بشأن استخدام المعلومات التقنية والعلمية الملائمة من أجل تلبية الاحتياجات الإنمائية للدول الأعضاء. وأفاد أنه ينبغي لأمانة الويبو أن تضمن: أن تكون أفرقة الخبراء الوطنيين مسؤولة مسؤولة كاملة عن إجراء بحث في مجال البراءات، فضلاً عن استعدادها لإعداد تقارير تنسيق المواقع وخطط الأعمال، ومشاركة عدد أكبر من الأشخاص في التدريب على استخدام المعلومات التقنية والعلمية الملائمة في تلبية الاحتياجات الإنمائية للدول الأعضاء، وتنفيذ المزيد من المشروعات لكل بلد. وذكرت التوصية الرابعة أنه من أجل تعزيز فرص تنفيذ خطة العمل وتكرار المشاريع وتوسيع نطاقها، ينبغي لأمانة الويبو أن تضطلع بما يلي: ضمان أن يصبح تنفيذ خطط الأعمال الشرط الرئيسي لاختيار المشاركين في المشروع وجزءاً لا يتجزأ من مذكرة التفاهم، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص والمؤسسات المالية المحلية والمنظمات غير الحكومية في تطوير وتنفيذ المشاريع في البلدان المعنية، وتعزيز تعميم استخدام التكنولوجيا الملائمة في الاستراتيجيات والسياسات الوطنية للدول الأعضاء، وعقد اجتماع مراجعة للمديرين السابقين للدول الست (ثلاثة في المرحلة الأولى وثلاثة في المرحلة الثانية) والإدارات الحكومية ذات الصلة لاستكشاف كيفية تعزيز استخدام التقنيات الملائمة في تلك البلدان. وذكر أن الاجتماع سيساعد على تذليل أي تحديات تؤثر على استمرار المشروع. وأخيراً، اقترحت التوصية الخامسة على الأمانة اتخاذ الإجراءات التالية: دمج مشروع التكنولوجيا الملائمة كبرنامج داخل شعبة أقل البلدان نمواً، وتعزيز وتشجيع جهود المكاتب الإقليمية لتجربة مشروع التكنولوجيا الملائمة في البلدان النامية في منطقتها، وتعزيز الشركات القائمة ذات الصلة بمشروع التكنولوجيا الملائمة وإنشاء شراكات جديدة، ومراجعة وتوثيق المشاريع القائمة لتوفير قصص النجاح اللازمة وإنشاء مركز للتمييز داخل شعبة أقل البلدان نمواً والذي سيكون مصدراً للمعلومات بالنسبة للدول الأعضاء عن التكنولوجيا الملائمة.

74. وأعرب وفد إثيوبيا عن تقدير حكومة إثيوبيا للويبو لما قدمته من دعم لجهود التنمية في ذلك البلد. وأشار الوفد إلى أن إثيوبيا قد استفادت من تنفيذ المشروعات المتعلقة بالتكنولوجيا الملائمة، والتي ستكون خبرتها مفيدة في تنفيذ مشاريع أخرى ذات طبيعة مماثلة. وأفاد أنه كما ذكر في تقرير التقييم، كانت المشاريع فعالة ومفيدة في تيسير استخدام المعلومات التقنية والعلمية الملائمة وفي تلبية الاحتياجات الإنمائية المحددة. وساعدت المشاريع في توفير حلول في مجالين محددتين هما: تخفيف الفهوة بالطاقة الشمسية وتربية الأحياء المائية. وذكر أن كلا المجالين بالغ الأهمية لتوفير فرص العمل والأمن الغذائي وإضافة القيمة. وأفاد أن تنفيذ هذه المشاريع ساهم في تطوير القدرات اللازمة للبلاد في الاستخدام الفعال للمعلومات العلمية والتقنية وتحديد التكنولوجيات الملائمة. كما أفاد بأن اجتماعات بناء القدرات التكنولوجية الوطنية والأقليمية، مثل تلك التي تُعقد في ماليزيا والسويد، تعتبر حيوية للغاية في هذا الصدد. وذكر بأن تقرير التقييم أظهر أن المشروع كان فعالاً في تنسيق استرجاع

المعلومات التقنية والعلمية الملائمة وتوفير الدراية اللازمة لتنفيذ التكنولوجيات المحددة بطريقة عملية وفعالة. وقد ساعدت المعلومات التقنية والعلمية المقدمة من الويبو بلاده على اختيار نقل التكنولوجيا المطلوبة وتكييفها مع متطلبات البلاد وتلبية الاحتياجات المتعلقة بالتكنولوجيا الملائمة. وبالإضافة إلى ذلك، توفر خطة العمل التي أعدها الخبراء الوطنيون والدوليون الفرص للخبراء الوطنيين والمجموعات الوطنية لأصحاب المصلحة المتعددين للمشاركة في المناقشات وتحديد مجالات المشكلات وتحليلها والسعي إلى إيجاد حلول لها من خلال التعلم بالممارسة والممارسة من خلال التعلم. وأشار الوفد إلى أن حكومة إثيوبيا خصصت موارد مالية كافية لتنفيذ المشاريع وأنشأت اللجنة الوطنية المعنية بالتكنولوجيا الملائمة التي ستواصل العمل في مجال التكنولوجيا الملائمة. وعلاوة على ذلك، وخلال الاجتماع الذي عُقد مع المدير العام في عام 2017، أعرب وزير العلوم والتكنولوجيا في إثيوبيا عن رغبته في رؤية أول تطبيق لهذه التكنولوجيا وتكرارها في أجزاء مختلفة من البلاد. وأفاد أن الوكالة المنفذة ستندعم بمجموعات من صغار رواد الأعمال المهتمين بإنتاج ألواح الطاقة الشمسية. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر الوفد أن مؤسسة أبحاث زراعية شاركت أيضا في العمل على تحسين الأشياء. وفي الختام، أعرب الوفد مجددا عن تقديره الصادق للمدير العام، الذي كرس جهوده لتطوير بناء القدرات التكنولوجية في الاقتصادات الصغيرة واختيار إثيوبيا كأحد البلدان المستفيدة لتنفيذ ذلك المشروع.

75. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، وذكر أن تقرير التقييم هو بمثابة أساس جيد لمزيد من المناقشة. وأعرب عن تقديره للنتيجة التي تفيده بأن المشروع فعال ومفيد في تيسير زيادة استخدام المعلومات التقنية والعلمية الملائمة في تلبية الاحتياجات المحددة على الصعيد الوطني. ورحب الوفد بحقيقة أن المشروع سيستمر على الأرجح في تنزانيا ورواندا وإثيوبيا، وبأن الدول الأعضاء الأخرى أبدت بالفعل اهتمامها بالمشاركة فيه.

76. وذكر وفد بلغاريا، متحدثا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، أن الوثائق أظهرت بأن التقدم قد أُحرز منذ استكمال المرحلة الأولى من المشروع. وأفاد أنه تم تيسير العمل في المشروع بشكل كبير من خلال مذكرات التفاهم التي وُقعت قبل بداية المرحلة الثانية. ولم تحدث أي مخاطر ولم يتم تعريض تنفيذ المشروع للخطر. واتفق الوفد في الرأي على أنه يمكن النظر في تعميم هذا المشروع، وأفاد أنه ينبغي إعادة النظر في مدة تقديم نتائج محددة. كما أفاد بأنه يمكن أن تكون مساعدة مكاتب الويبو الإقليمية مفيدة أيضا في زيادة الوعي بمشروع التكنولوجيا الملائمة وإشراك المكاتب الإقليمية لضمان تعميم التكنولوجيا الملائمة في استراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية. وذكر أن التقرير أظهر أنه ينبغي أن تعبر الدول عن المزيد من الالتزام بتنفيذ مشاريع مماثلة. ومن الضروري إشراك مجموعات الخبراء الوطنيين بفعالية في كل مرحلة من مراحل المشروع، لاسيما في مراحل التصميم والمتابعة والتقييم. وذكر الوفد أنه يمكن إيلاء المزيد من الاهتمام باختيار مجموعات الخبراء الوطنيين وعضويتها وتشغيلها. وذكر أنه تم الاعتراف بأنه خلال مرحلة التصميم، يمكن النظر في حلول جديدة لضمان والمشاركة الأوسع للمشاريع واستدامتها. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة لمزيد من الجهود لتنفيذ خطط الأعمال واستمرار الأنشطة بعد إنجازها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إشراك القطاع الخاص و/ أو المنظمات غير الحكومية، وتهيئة الظروف لإنشاء أطر قانونية ومؤسسية وسياساتية بعد تنفيذ خطط الأعمال.

77. وأحاط وفد السودان علما بالمعلومات الواردة في تقرير التقييم. وأفاد أنه، كما ذكر، تم استكمال المرحلة الثانية من المشروع وُنفذت بنجاح في البلدان المستفيدة التي أنجزت جميع الأهداف. كما مكن المشروع البلدان المستفيدة وعزز من قدرتها على استخدام المعلومات العلمية والتقنية بفعالية، وعلى تحديد تكنولوجيتين مناسبتين في كل بلد من البلدان المستفيدة، مما يوفر حولا طويلة الأجل لمسألتين محددتين ذاتي صلة بالتنمية. كما نجح المشروع في بناء القدرات الوطنية، من خلال الاضطلاع بعدة اجتماعات لبناء القدرات الوطنية في استخدام المعلومات التقنية والعلمية. وأشار الوفد إلى أن بلاده مهتمة بالاستفادة من المشروع في مجال الزراعة. وذكر أنه ينبغي دعم تعميم وتوسيع نطاق المشروع إلى برنامج في شعبة البلدان الأقل نمواً، وينبغي تكرار المشروع في البلدان الأقل نمواً الأخرى. وهنأ الوفد وشكر الويبو وطلب تنفيذ مشروع مماثل في السودان على سبيل الأولوية. كما أعرب عن استعداده للتوقيع على مذكرة التفاهم للاستفادة من المشاريع المماثلة.

78. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأعرب عن تقديره لحكومات إثيوبيا ورواندا وتزانيا لاهتمامها ومشاركتها النشطة في المرحلة الثانية من المشروع، وأحاط علما برضا حكومة إثيوبيا عن نتائج المشروع. كما أحاط الوفد علما بالتقرير ورَّحِب بمواصلة المشروع في الدول الأعضاء المهتمة، بما يشمل ولا يقتصر على إثيوبيا ورواندا وتزانيا.

79. وأعرب وفد جمهورية كوريا عن امتنانه لأمانة الويبو لنجاحها في استكمال المشروع المقترح الذي بدأته جمهورية كوريا. وذكر أن تقرير التقييم أظهر أن المشروع فعال وعملي في بناء قدرات البلدان النامية وأقل البلدان نموا. كما أشار الوفد إلى أنه من الضروري التفكير في نتائج وتوصيات تقرير التقييم وتعميم مشاريع التكنولوجيا الملائمة في الويبو.

80. وأكد وفد منغوليا أن تقييم المشروع أظهر أهمية وثائق البراءات والمعلومات العلمية والتقنية الأخرى بالنسبة لبناء القدرات التكنولوجية للبلدان النامية وأقل البلدان نموا. وهنأ الويبو على إنجازاتها في إثبات أهمية وفائدة وثائق البراءات وغيرها من المجالات العلمية والتقنية كمصادر للتكنولوجيا وبناء القدرات التكنولوجية للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وأفاد أن تقرير التقييم ذكر أن تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع كان فعالا ومفيدا في تيسير زيادة استخدام المعلومات التقنية والعلمية الملائمة وفي تلبية الاحتياجات المحددة وطنيا للتنمية في البلدان المستفيدة. كما أبرز تقرير التقييم أن المشروع كان فعالا في تنسيق استرجاع المعلومات التقنية والعلمية الملائمة وتوفير الدراية الملائمة لتنفيذ التكنولوجيات المحددة بطريقة عملية وفعالة. وعلاوة على ذلك، أبرز تقرير التقييم النتائج والإنجازات المهمة للمشروع من خلال تطبيق الممارسات والتقنيات الناجحة لإدارة المشاريع. وشملت الإنجازات الرئيسية للمشروع ما يلي: فريق الخبراء الوطني المؤلف من أصحاب المصلحة الوطنيين الرئيسيين لدعم المشروع، وتحديد مجال احتياجات التنمية، وإعداد طلبات وتقارير البحث في مجال البراءات، وخطة العمل الخاصة بتطبيق التكنولوجيا. وأفاد أن مشروع التكنولوجيا الملائمة الذي تنفذه شعبة أقل البلدان نموا يمثل نموذجا لمبادرة الويبو لتقديم شراكة تنموية في مجال نقل التكنولوجيا الملائمة. ودعم الوفد تقييم نتائج المشروع وشكر المقيم على تقييمه العادل لأنشطة المشروع. كما شكر الويبو على الاستراتيجية المطبقة لتنفيذ المشروع بنجاح. وأفاد أن هذا المشروع مفيد للبلدان التجريبية ويمكنه مساعدة أقل البلدان نموا والبلدان النامية الأخرى في التصدي لتحدياتها الإنمائية العاجلة من خلال استخدام التكنولوجيا الملائمة والنهوض بالمهارات التقنية والعلمية الوطنية. وأكد الوفد على اهتمام حكومة منغوليا بالاستفادة من تنفيذ المشروع ودعا مدير شعبة أقل البلدان نموا إلى إيفاء بعثة إلى منغوليا كسألة ذات أولوية. وبالإضافة إلى ذلك، طلب الوفد من شعبة أقل البلدان نموا إعداد دليل مرجعي عن استراتيجية تنفيذ مشروع التكنولوجيا الملائمة.

81. وأعرب وفد جمهورية تزانيا المتحدة عن تقديره لدعم الأمانة في تحديد الحلول التكنولوجية الملائمة لمعالجة مجالين رئيسيين من مجالات الأولوية لدى بلاده وهما: معالجة الأعشاب البحرية وتربية الأحياء المائية. وأكد الوفد على أن تطبيق التكنولوجيات المحددة سيدعم التنمية حتما ويعزز النمو الاقتصادي لبلاده في هذين القطاعين. وأفاد أن مذكرة التفاهم الموقعة بين جمهورية تزانيا المتحدة والويبو أكدت على تعريف واضح لنطاق المسؤوليات المحددة بين الطرفين منذ بداية المشروع، الأمر الذي كان عاملا رئيسيا في نجاح تنفيذه. وذكر أن أحد العناصر الرئيسية الأخرى يتمثل في إنشاء أفرقة خبراء وطنيين تتألف من أعضاء من الحكومة والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ووكلاء التنمية. وأبرز الوفد أن المشروع كان فعالا بشكل خاص في بناء القدرات المؤسسية في استخدام المعلومات التقنية والعلمية، لاسيما من خلال إعداد طلبين وتقارير للبحث في مجال البراءات وتقريرين في مجال تنسيق المواقع التكنولوجية لتحديد التكنولوجيات الملائمة. وأفاد أنه تم عقد خمسة اجتماعات لبناء القدرات الوطنية في تزانيا، والتي ركزت على بناء القدرات التقنية في استرجاع المعلومات التقنية والعلمية الملائمة واستخدامها في تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية. كما شاركت بلاده في دراسة بناء القدرات التكنولوجية التي أجريت في ماليزيا. وبالإضافة إلى ذلك، نُظمت عدة برامج لبناء القدرات بالتعاون مع جامعة دار السلام ومعهد نيلسون مانديلا الأفريقي للعلوم والتكنولوجيا، وركزت برامج التدريب على الوصول إلى المعلومات العلمية والتقنية، بما في ذلك وثائق البراءات. كما تم الاضطلاع ببرامج توعية في زنجبار لنشر معلومات عن التكنولوجيا الملائمة لمعالجة الأعشاب البحرية لاستخراج الكاراجينان على مستوى المجتمعات المحلية. وأشار الوفد إلى الاجتماع الذي نظمته الويبو بالتعاون مع اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (CSTD). وأفاد أن الاجتماع عُقد في زنجبار في عام 2018 بمشاركة وزير التجارة

والصناعة في الحكومة الثورية لزنجبار والمتحدث الرسمي لرئيس مجلس النواب وغيرها من السياسيين وأعضاء المجموعة الوطنية. وأعرب الوفد عن تقديره لمستوى المشاركة في رفع مستوى الوعي لدى المجتمع وصناع القرار والجهات التنفيذية. ونتيجة لهذا الاجتماع، تم تحقيق نتائج مؤسسية عملية في كل من زنجبار وبرها الرئيسي. وشملت تلك النتائج إنشاء التحالف الاستراتيجي لتنفيذ مشاريع التكنولوجيا الملائمة. وأكد الوفد على أن هناك حاجة إلى مزيد من الدعم لتعميم وتوسيع نطاق المشروع ليشمل مناطق أخرى من البلاد وغيرها من المستفيدين من أقل البلدان نموا التي تواجه تحديات مماثلة. وصرح الوفد أنه يتفق بشأن تحديد التكنولوجيات الملائمة، بما يقتصر على مجالات البيئة والحفظ والتصنيع، باعتبارها إحدى أولويات بلاده، وأفريقيا بشكل عام.

82. وذكر وفد المغرب، متحدثا باسم مجموعة البلدان الأفريقية، أن نتائج المشروع كانت بالغة الأهمية بالنسبة للبلدان المستفيدة. كما أحاط علما بالتوصيات والاستنتاجات المستخلصة من تنفيذ هذه المشاريع، لاسيما الحاجة إلى ضمان استدامتها ونطاقها. وذكر وفد المجموعة أنه سيكون من المناسب في هذا الوقت تعزيز المشروع لضمان تنفيذه وتصديره إلى أقل البلدان نموا والبلدان النامية الأخرى.

83. ورحب وفد رواندا باستنتاجات التقرير، وأفاد بأن المرحلة الثانية من مشروع بناء القدرات في استخدام المعلومات التقنية والعلمية الملائمة التكنولوجية كحل لتحديات إنمائية محددة في رواندا قد أُنجزت بنجاح. وتم تحديد مجالين من مجالات التنمية المحددة في إطار المشروع وهما: (1) تقطير المياه باستخدام الطاقة الشمسية و(2) تربية الأحياء المائية. ومن المتوقع أن يؤدي تطبيق تلك التكنولوجيات الملائمة المحددة إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية في القطاعين الوطنيين الرئيسيين. وذكر أنه كما أشار التقرير، كانت المشاركة المستمرة والمثمرة بين الويو وفريق الخبراء الوطنيين والمؤسسات الوطنية الأخرى، والخبراء الوطنيين والدوليين عنصرا أساسيا لتحقيق جميع نتائج المشروعات. وأفاد أن فريق الخبراء الوطنيين شمل المؤسسات الرئيسية مثل الوكالة الوطنية للبحث والتطوير الصناعي (NIRDA)، ووزارة التعليم، وجامعة رواندا، ووزارة التجارة والصناعة، واتحاد القطاع الخاص. كما ساهم التنسيق الوثيق بين هذه المؤسسات الرئيسية في نجاح المشروع وملكيته، لاسيما فيما يتعلق بتحديد الاحتياجات والنقل الناجح للتكنولوجيا وبناء القدرات التكنولوجية. وأفاد أنه للمضي قدما، اتخذت رواندا إجراءات وطنية تشمل ما يلي: (1) تخصيص الأموال الكافية وتطبيق التكنولوجيات، (2) تحويل فريق الخبراء الوطنيين إلى هيئة وطنية معنية باستخدام التكنولوجيا الملائمة، الأمر الذي يمثل خطوة مهمة لاستدامة البرنامج بالنسبة للمشاريع المستقبلية. واختتم الوفد كلمته قائلًا بأنه مع مثل هذه التطورات الإيجابية في كل من رواندا والبلدان الأخرى، يؤيد الوفد تعميم المشروع كبرنامج في شعبة أقل البلدان نموا وأوصى بتوسيع نطاق المشروع ليشمل أيضا بلدانا أخرى من أقل البلدان نموا.

84. وشكر المقيم (السيد توم أوغادا) جميع الوفود على تعليقاتها واقتراحاتها وأفاد بأنها مفيدة للغاية. وأعرب عن أمله في أن تستخدم الأمانة تلك التعليقات والمقترحات في تحسين وثيقة المشروع بمجرد تعميمه. كما أعرب المقيم عن تقديره للتوصية الرئيسية للتقييم والمتعلقة بتعميم وتوسيع نطاق المشروع. وأفاد بأن من شأن ذلك أن يوسع نطاق المشروع في أقل البلدان نموا الأخرى حيث تكون تلك المشاريع مفيدة للغاية، وأيضا في البلدان النامية الأخرى التي ينبغي استخدام التكنولوجيات الملائمة فيها بهدف تحفيز القطاعات الاقتصادية المختلفة.

85. وقدم نائب المدير العام (السيد ماريو ماتوس) تعليقا عاما بشأن المشروع التجريبي الذي حقق نجاحا كبيرا. وأشار إلى أن الجميع قد أبرز أهمية المشروع بالنسبة لاقتصاداتهم الخاصة وعلاقتها بالملكية الفكرية والنمو الاقتصادي. ونتيجة لذلك، بدأت الويو بتلقي الطلبات ليس من أقل البلدان نموا فحسب، بل من البلدان النامية لتكرار تنفيذ أنشطة المشروع باستخدام نفس النهج والمنطق. وأفاد بأن الويو أحاطت علما بتلك الطلبات وستشارك مع الأطراف المعنية في تقييم الجدوى مادامت هذه الأنشطة ستكون جزءا من المشروع.

86. واقترح الرئيس أن تحيط اللجنة علماً بالمعلومات الواردة في تقرير التقييم، حيث لا توجد ملاحظات أخرى من الحضور.

البند 7 (1) من جدول الأعمال: المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية

ممارسات الويبو لاختيار الخبراء الاستشاريين لأغراض المساعدة التقنية - الوثيقة CDIP/21/9

87. دعا الرئيس الأمانة إلى تقديم الوثيقة.

88. وأشارت الأمانة (السيد بالوش) إلى القرار ذي النقاط الست بشأن المساعدة التقنية الذي أُعتمد في الدورة الثامنة عشرة للجنة (المرفق الأول من الوثيقة CDIP/17/SUMMARY) والذي دعا، من بين أمور أخرى، إلى إنشاء بند فرعي 7 (1) من جدول الأعمال. وطلب من الأمانة تنفيذ القرار ذي النقاط الست المشار إليه أعلاه على مدار ست دورات للجنة وإبلاغها به. كما أشارت الأمانة (السيد بالوش) إلى أن التقرير قيد المناقشة يصف ممارسات الويبو الحالية بشأن اختيار الخبراء الاستشاريين لأغراض المساعدة التقنية. وأفادت بأن الوثيقة تتمحور حول جزأين: (أ) الإطار العام لاختيار الاستشاريين في المنظمة، الوارد في "سياسة الويبو بشأن الخدمات التعاقدية الفردية" (تعليمات المكتب رقم 2013/45) واللوائح والقواعد المالية للويبو، لاسيما في الفصل 5، (ب) الممارسات الفعلية المطبقة على تعيين الخبراء الاستشاريين، لاسيما لتقديم المساعدة التقنية، المنطبقة على الفئات غير الحصرية التالية من المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو: (1) الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية وخطط التنمية، (2) البنية التحتية التقنية والإدارية، (3) بناء القدرات، (4) المساعدة التشريعية، (5) المشاريع المرتبطة بأجندة التنمية، (6) الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وذكرت أنه في حالة الممارسات الفعلية، تصف الوثيقة الخطوات التالية لعملية التعيين: تقييم الاحتياجات، وإعداد الاختصاصات، وتحديد المرشحين، وعملية الاختيار، واستعراض النظراء، والمتابعة والتقييم.

89. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وأبرز أن اختيار الخبراء الاستشاريين يتم وفقا لأسس شفافة ومتوازنة. وذكر أن هذه الأسس لا تفرض أعباء زائدة على هذه العملية دون داع، بل تسمح باختيار أفضل الخبراء المناسبين. وعلاوة على ذلك، أقر الوفد بفائدة قائمة الخبراء الاستشاريين وشجع الأمانة على تحديث هذه الأداة باستمرار. وفي الختام، أشار الوفد بارتياح أن المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو مصممة لتلبية احتياجات وأولويات المستفيدين، وهو ما يمثل العامل الأساسي في فعاليتها.

90. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادي، وأشار إلى أن إشراك الويبو للاستشاريين الخارجيين يأتي في إطار سياسة الويبو بشأن الخدمات التعاقدية الفردية واللوائح والقواعد المالية للويبو. كما أشار إلى أن اختيار الخبراء الاستشاريين يسترشد بتعليمات مكتب الويبو بشأن السياسة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين (تعليمات المكتب رقم 2014/47). وأبرز أن إشراك الويبو للاستشاريين الخارجيين تم وفقا للمبادئ الواردة في الفقرة 7 من الوثيقة المذكورة أعلاه، مثل: إجراءات الاختيار التنافسية والفعالة التي تضمن توفير خدمات فعالة للويبو، وتحقيق أفضل قيمة للمال، ومراعاة النزاهة، ومراعاة السرية، ومراعاة الشفافية في التنفيذ، ومراعاة المصالح العليا للمنظمة، ومراعاة الممارسات الحكيمة للمشاركة. وذكر بأنه وفقا للإجراءات الرسمية بشأن اختيار الخبراء الاستشاريين الواردة في الفقرة 8 من الوثيقة، ينبغي أن يشمل اختيار الخبراء الاستشاريين ما يلي: (1) موافقة في خطة عمل النشاط الذي يتطلب الاستعانة بمصادر من غير الموظفين، (2) الالتزام بإدراج الشروط المرجعية التفصيلية التي تحتوي على المواصفات المتوقعة (الأهداف والغايات والمخرجات الملموسة والقابلة للقياس للتكليف الخاص بالعمل وتواريخ التسليم ومؤشرات الأداء لتقييم النتائج)، (3) الالتزام بمراعاة إجراءات رسمية محددة فيما يتعلق بالتكريم. ورحب بتنفيذ تلك الممارسات وحث على مواصلة تنفيذها.

91. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، واعتبر أن الوثيقة قدمت عرضاً مفصلاً عن القواعد والممارسات القائمة بشأن اختيار الخبراء الاستشاريين لأغراض المساعدة التقنية. ورأى أنها تتسم بالشفافية والتوازن وتنطبق مع أفضل الممارسات الدولية بشأن تعيين الخبراء الاستشاريين الأفراد. وبالإضافة إلى ذلك، أفاد أنه تم تصميم هذه القواعد بطريقة لا تفرض أعباء غير ضرورية على عملية الاختيار. وذكر أن قائمة الخبراء الاستشاريين المذكورة في الوثيقة تمثل أداة مفيدة للغاية لتحديد المتخصصين وفقاً لخبرتهم ومهاراتهم اللغوية. وشجع وفد المجموعة الويبو على تحديث الأداة المذكورة بانتظام.

92. وتحدث وفد بلغاريا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأقر بأن الويبو تتبع مبادئ توصيات أجندة التنمية في أنشطتها المتعلقة بالتقييم. وفي هذا السياق، تم توفير المساعدة التقنية بطريقة شفافة وموجهة نحو التنمية ومدفوعة بالطلب. كما أكد أنه تم تصميم المساعدة التقنية لتلبية الاحتياجات والأولويات الوطنية للدول الأعضاء، الأمر الذي يضمن الكفاءة. وفي الختام، أشار الوفد إلى أن ممارسات الويبو المحددة لاختيار الخبراء الاستشاريين هي على نفس القدر من تأييد اختيار أفضل المرشحين المناسبين وحماية مصلحة المنظمة.

93. وتحدث وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وأشار إلى أن إشراك الخبراء الاستشاريين قد تم تنفيذه من خلال عملية تفصيلية وشفافة وديمقراطية. وأشار إلى التوصية الساسة من توصيات أجندة التنمية، سياسة الويبو بشأن خدمات المتعاقدين الفرديين وسياسة الويبو بشأن المساواة بين الجنسين واللوائح والقواعد المالية للويبو. كما أبرز أن الخبراء الاستشاريين المختارين يجب أن يخضعوا للمساءلة وليس لديهم أي اهتمام محني أو ارتباط سابق بأي من النشاطات أو المؤسسة التي من المقرر تنفيذ هذا النشاط فيها. ومع ذلك، أشار إلى أن التقارير لم توضح كيف يتم ضمان ذلك. وطلب الوفد من الأمانة أن توضح بشكل أكبر مسألة ضمان عدم وجود أي تضارب في المصالح لدى الخبراء الاستشاريين المختارين في أنشطة معينة. وذكر أنه سيكون من الملائم توضيح ما إذا كانت هناك مبادئ توجيهية متبعة بالنسبة للسياسات في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، أشار الوفد إلى أن المراجعة الخارجية للمساعدات التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية أوصت باعتماد مبادئ توجيهية لإشراك القطاع الخاص في أنشطة المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو لضمان الكشف عن تضارب المصالح. ولأغراض تحسين فعالية نشاط المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو فيما يتعلق بإشراك الاستشاريين الخارجيين، ينبغي للجنة أن تضمن عملية اختيار أكثر شفافية و تتبع مجموعة من المبادئ التوجيهية المؤهلة بشكل مناسب في هذا الصدد.

94. وأكد وفد الاتحاد الروسي على الوضوح والمعلومات المتعمقة التي قدمتها الوثيقة، بالإضافة إلى العملية الشفافة المنصوص عليها فيها. وأعرب عن استعداد الخبراء الروس لتبادل خبراتهم وأفضل الممارسات الخاصة بهم في هذا المجال.

95. وأيد وفد أوغندا بالكامل البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وذكر أنه منذ اعتماد أجندة التنمية، اتسع دور الويبو وتجاوز دورها التقليدي في تعزيز الملكية الفكرية وإنفاذها ليشمل الاهتمامات الإنمائية الأخرى المرتبطة بالملكية الفكرية لغالبية الدول الأعضاء فيها. وقد أدى ذلك أيضاً إلى توسيع أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات. وذكر أنه مع الطبيعة المتغيرة لحقوق الملكية الفكرية والثورة الرقمية، انتقل نطاق خدمات المساعدة التقنية وبناء القدرات التي تطلبها الدول الأعضاء من خدمات الملكية الفكرية التقليدية المتمثلة في مجرد فهم قواعد الملكية الفكرية، إلى فهم النظام وصلته بالمجالات الأخرى مثل الزراعة والحد من الفقر والإصلاحات المؤسسية والتنمية وتغير المناخ. وأفاد أنه بالنسبة للمستفيدين من المساعدة التقنية، ينبغي إشراك الخبراء الاستشاريين لمعرفةهم وقدرتهم على نقل المهارات وتوسيع قاعدة معارف المستفيدين أثناء تنفيذ المهمة. وأشار إلى الممارسات المختلفة التي تستخدمها الأمانة في اختيار الخبراء الاستشاريين. وذكر أن تلك الممارسات تضمن أن يكون الخبراء الاستشاريون المختارون مهيئين وموضوعيين ومحايدين، وأفاد أن مصلحة العميل تحظى بأهمية قصوى في جميع الأوقات. واقترح الوفد أن تعرض الأمانة أيضاً ممارساتها لاختيار مقيمي الخبراء الاستشاريين في الدورة التالية للجنة.

96. وردت الأمانة (السيد بالوش) على الملاحظات التي أبدتها الوفود وأكدت على أن التوصية السادسة من توصيات أجنحة التنمية تنص على أن تظل المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو محايدة وتخضع للمساءلة عن طريق إيلاء اهتمام خاص بمدونة قواعد السلوك الحالية وتجنب أي تضارب مصالح. وفي هذا الصدد، أشار إلى عمل المنظمة على زيادة وعي الموظفين بمدونة قواعد السلوك. وأفاد أنه بناء على ذلك، يولي الموظفون اهتماما خاصا لأحكام المدونة المذكورة أثناء اختيار الاستشاريين الخارجيين. وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن العقود الموقعة بين المنظمة والاستشاريين الخارجيين عدة بنود تهدف إلى ضمان هذا الجانب.

97. واختتم الرئيس المناقشات حول الوثيقة CDIP/21/9، نظراً لعدم وجود تعليقات أخرى من الحضور. وأحاطت اللجنة علماً بالوثيقة.

مجموعة ممارسات ومنهجيات وأدوات الويبو القائمة لتقديم المساعدة التقنية - الوثيقة CDIP/21/4

98. دعا الرئيس الأمانة إلى تقديم الوثيقة.

99. وذكّرت الأمانة (السيد بالوش) بأن الوثيقة استجابت للفقرة الأولى من قرار النقاط الست في الدورة الثامنة عشرة للجنة بشأن المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو. وطلب من الأمانة مجموعة ممارسات المنظمة ومنهجياتها وأدواتها. وأفادت أن الوثيقة قيد النظر تتمحور حول المجالات الستة التالية: (1) استراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية وخطط التنمية، (2) البنية التحتية التقنية والإدارية، (3) بناء القدرات، (4) المساعدة التشريعية، (5) المشاريع المرتبطة بأجنحة التنمية، (6) الشركات بين القطاعين العام والخاص. وقد أعدت الوثيقة على أساس المدخلات الواردة من مختلف شعب الويبو وأقسامها.

100. وتحدث وفد بلغاريا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وذكر أن الوثيقة هي استمرار للمناقشات المثمرة التي جرت في اجتماع المائة المستديرة حول المساعدة التقنية وبناء القدرات في عام 2017 والمقدمة في "تقرير المائة المستديرة حول المساعدة التقنية وبناء القدرات: تبادل الخبرات والأدوات والمنهجيات" (الوثيقة CDIP/20/3). وأفاد أنها سلطت الضوء على النهج المنظم الذي تتبعته الويبو في تقديم المساعدة التقنية، واتفق حول الخطوات الأربع المشار إليها في التقرير. كما أفاد أن هذه الخطوات الأربع هي: (1) تقييم الاحتياجات، (2) التخطيط والتصميم، (3) التنفيذ، (4) المتابعة والتقييم. كما أعرب الوفد عن تقديره للتأكيد الذي تم التركيز عليه في تلبية احتياجات المستفيدين وأكد على أنه ينبغي للويبو أن تهدف إلى تنفيذ مشاريع لاستكمال أو البناء على أنشطة التنمية السابقة بما يتماشى مع استراتيجيات الملكية الفكرية وخطط التنمية الوطنية. وذكر أنه نظراً للطبيعة الأفقية لأنشطة المساعدة التقنية، من المتوقع أن يتم تحسين التنسيق فيما بين مؤسسات الويبو والمكاتب الإقليمية ومراكز دعم الابتكار التكنولوجي بهدف تصميم الأنشطة وضمان مشاركة المؤسسات الوطنية ذات الصلة في تنفيذها.

101. وأكد وفد البرازيل على أن مجموعة الممارسات والمنهجيات والأدوات القائمة توضح إلى حد كبير العمل المميز الذي تضطلع به الويبو لمساعدة الدول الأعضاء على تطوير وتحسين نظمها المؤسسية للملكية الفكرية الوطنية. وأفاد أنه من خلال تقديم المساعدة التقنية، مكنت الويبو الدول الأعضاء، لاسيما البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، من استخدام نظام الملكية الفكرية لتحقيق أهدافها الإنمائية وزيادة مستوى الابتكار في الاقتصاد العالمي. وذكر أنه منذ اعتماد أجنحة التنمية، نجح عمل الويبو في هذا المجال إلى حد معقول في نقل الرسالة بأن الملكية الفكرية لها دور توديه في تشجيع وتعزيز الابتكار والإبداع لفائدة المجتمع ككل. وعلاوة على ذلك، أظهر موظفو الويبو مزيداً من الانفتاح والقدرة على الاستجابة لاعتبارات التنمية. وأفاد أنه منذ عام 2007، أصبحت المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو أكثر توجهاً نحو التنمية ومدفوعة بالطلب وشفافة، وتراعي الأولويات والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً وكذلك المستويات المختلفة لتنمية الدول الأعضاء على النحو المنصوص عليه في التوصية الأولى من أجنحة التنمية. وذكر أن البرازيل استفادت من المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجموعة متنوعة من المواضيع، لاسيما في تحسين قاعدة بياناتها الإحصائية وقدراتها المؤسسية. كما أشار الوفد إلى برنامج بناء

القدرات الذي نظمتها البرازيل والويو لتدريب القضاة البرازيليين الذين يفتقرون إلى المعرفة بالحقوق والالتزامات المرتبطة بالملكية الفكرية. وأفاد أن الهدف من هذا البرنامج هو تعزيز اليقين والاتساق القانوني بالنسبة لأصحاب الملكية الفكرية والمستثمرين في البرازيل، وجرت صياغة محتواه في توافق تام مع التوصية الأولى من أجندة التنمية. كما ذكر أن أمريكا اللاتينية والكاريبية هي إحدى المناطق التي استفادت أكثر من وثيقة المساعدة التقنية التي تقدمها الويو والتي كانت مؤشرا جيدا على الثقة والتقدير للخدمات التي تقدمها الويو. وعلى الرغم من ذلك، لا بد من التمييز بين المساعدة التقنية والتنمية، حيث أن المساعدة التقنية هي واحدة من الأدوات التي يمكن للبلدان استخدامها لتحسين قدرتها على الابتكار وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، أما التنمية فهي بدورها تمثل مفهوما أكثر شمولاً وتعقيداً يشمل مجموعة واسعة من العناصر مثل النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية.

102. ورحب وفد إندونيسيا، متحدثاً نيابة عن مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، بالحقيقة الواردة في التقرير والتي تفيد بأنه تم إجراء حوار منتظم مع الدول الأعضاء أو المستفيدين لضمان ملكيتهم ومشاركتهم في كل مرحلة من مراحل تقديم المساعدة، بدءاً من مرحلة تقييم الاحتياجات ومروراً بمراحل تنفيذ التخطيط والتصميم ووصولاً إلى مراحل المتابعة والتقييم. وأفاد أن الوثيقة قيد المناقشة يمكن أن تمثل أساساً مفيداً لأي مناقشة أو نظر حول تحسين المساعدة التقنية التي تقدمها الويو في مجال التعاون لأغراض التنمية.

103. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، وذكر أن تقديم المساعدة التقنية كجزء من التنفيذ الفعال لأجندة التنمية هو أحد الأولويات الرئيسية للويو. وأكد الوفد أنه مع أخذ التنوع الكبير في مبادرات الويو وبرامجها وأنشطتها في مجال المساعدة التقنية في الاعتبار، تعد الوثيقة موجزة وغنية بالمعلومات. وذكر أن الوثيقة قيد النظر تبرز المجالات الرئيسية للمساعدة التقنية والأنشطة ذات الصلة التي تمكن الدول الأعضاء والمؤسسات المهتمة من اتخاذ خيارات مستنيرة في هذا الصدد. ومن المهم أن تواصل الويو تقديم المساعدة القانونية التقليدية وبناء القدرات فضلاً عن المساعدة في تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية والمشروعات الملموسة ذات الأثر من أجل الاستخدام الاستراتيجي والفعال للملكية الفكرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية. كما أنه من الضروري أن تظل أنشطة المساعدة التقنية منظمة حول دورة التنفيذ الكاملة وهي تقييم الاحتياجات والتخطيط والتصميم والتنفيذ والمتابعة والتقييم وفقاً للممارسات الدولية. ورحب الوفد بالأدوات والمنهجيات المحددة التي طورتها الويو بناء على الدروس المستفادة من تجارب التنفيذ السابقة. كما رحب بإتاحة الويو لعملية المنهجية للمستفيدين المحتملين، وشجع الويو على استخدام نظام المتابعة الموجه نحو النتائج من أجل فهم أفضل لنتائج وآثار البرامج والمشاريع. كما حث المنظمة على استخدام تلك النتائج لفائدة تصاميم المشاريع المستقبلية.

104. وأشار وفد ليتوانيا، متحدثاً نيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، إلى أن الوثيقة تحتوي على مجموعة كاملة من أنشطة الويو للمساعدة التقنية التي تعتبر أساسية لتحقيق أهداف أجندة التنمية. وأفاد أن ذلك سيكون مرجعاً جيداً عند تحديد احتياجات الدول الأعضاء. وأشار إلى الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية التي وضعت بتوجيه من الويو وصُممت خصيصاً لمعالجة حالات معينة. وأفاد أن هذه الأداة مفيدة للغاية في صياغة الأولويات والأهداف الوطنية لتطوير أنظمة الملكية الفكرية وتحديد الاحتياجات لمزيد من المساعدة التقنية بطريقة استراتيجية. كما سلط الضوء على أهمية نظم المتابعة والتقييم من أجل تقييم آثار المشروعات والدروس المستفادة بهدف زيادة صقل وتوجيه عملية التقديم.

105. وذكر وفد الصين أن المساعدة التقنية تهدف إلى مساعدة البلدان النامية على تحسين قدراتها ذات الصلة. وأفاد أن أحد المناهج الرئيسية يتمثل في تعزيز التنمية من خلال الملكية الفكرية. ومع تعميم التنمية في عمل المنظمة، شاركت المزيد من شعب الويو والاستشاريين الخارجيين في أنشطة المساعدة التقنية على نطاق واسع. وأفاد أن العديد من البلدان النامية استفادت من جميع تلك الأنشطة، بما في ذلك الصين. كما أشار إلى تعاون الويو مع مكتب الملكية الفكرية لجمهورية الصين الشعبية التابع لمكتب البراءات في مجال المساعدة التقنية بهدف تعزيز معاهدة التعاون بشأن البراءات وأنظمة مدريد ولاهاي وأنظمة التحكيم والوساطة في مجال حقوق الملكية الفكرية في البلاد، وفي تحسين قدرات مودعي الطلبات الصينيين في

سياق النظم المذكورة أعلاه. وأشار الوفد إلى الدورات تدريبية في مجال حقوق الملكية الفكرية والمساعدات المالية لطلاب البلدان النامية للالتحاق بجامعة جياو تونغ في شنغهاي، كما أشار إلى البرنامج الرئيسي المشترك لليوبو بشأن حقوق الملكية الفكرية. وأخيراً، أشار إلى أن عام 2018 يوافق الذكرى العاشرة لاستراتيجية الملكية الفكرية الوطنية في الصين.

106. وتحدث وفد بلغاريا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأضاف إلى بيانه السابق أن مشاريع أجندة التنمية هي واحدة من أهم أدوات المساعدة التقنية. وشدد على دور تلك المشاريع الهام في زيادة الوعي بشأن القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية. وشجع على التأكيد الأكثر صراحة على تطوير أدوات تركز على تحسين المساواة بين الجنسين وإشراك الشباب. كما سلط الضوء على أهمية المتابعة والتقييم لضمان استدامة المشاريع بعد اكتمالها. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن الوثيقة قيد المناقشة قدمت نظرة عامة مفيدة حول ممارسات اليوبو ومنهجياتها وأدواتها لتقديم المساعدة التقنية. وأفاد أن خطوات وفئات المساعدة التقنية الواردة في الوثيقة قيد المناقشة ملائمة وينبغي أن تسمح لليوبو بمواصلة تحسين وتطوير مشاريع مصممة خصيصاً لمعالجة الاحتياجات الوطنية المحددة.

107. وتحدث وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية وعلق على الفئة ألف من توصيات أجندة التنمية بشأن المساعدة التقنية وبناء القدرات. وأشار إلى أن تنمية القدرات انعكست في الوثيقة باعتبارها فئة فرعية من المساعدة التقنية. وفي هذا السياق، ذكر وفد المجموعة أن تنمية القدرات تعد مكلاً حاسماً للمساعدة التقنية بغرض فهم قواعد الملكية الفكرية وتطبيقها والاستفادة الكاملة من الأدوات المقدمة لتلبية التطلعات الإنمائية للدول الأعضاء. وأفاد أنه يشير إلى أن بعض معاهدات اليوبو تعكس قدر أقل من الوعي بمشاكل التنمية في البلدان النامية وقليل من التقدير لقدرات العديد من البلدان النامية على تنفيذها. ولذلك، هناك حاجة دائماً إلى المساعدة التقنية لتعزيز فهم المشاكل التي تواجهها البلدان النامية ولتعزيز قدرتها على دفع أهدافها الإنمائية إلى الأمام. وذكر أن تصميم منهجية وأدوات تقديم المساعدة التقنية يجب ألا يكون مجرد مساعدة البلدان النامية في تنفيذ التزامات معاهدات اليوبو فحسب، بل لفهم آثارها الإيجابية والسلبية على تطلعات التنمية. وبناءً على ذلك، ينبغي أن تكون المساعدة التقنية مدفوعة بالطلب، مع أخذ الاحتياجات الخاصة ومستويات التنمية لدى الجهات الطالبة في الاعتبار، وتقديم المساعدة بطريقة مخططة وشفافة وتعاونية وتشاركية ومستدامة وموجهة نحو التنمية. وأفاد أن الممارسات الحالية والمنهجيات والأدوات التي وضعتها اليوبو لتقديم المساعدة التقنية تمثل أساساً جيداً لتحسين عملها في المستقبل. وأشار بشكل خاص باليوبو لإشراكها العديد من أصحاب المصلحة في تقديم المساعدة التقنية وحث على مواصلة تعزيز ذلك. وأشار إلى الفقرة 2 من القرار ذي النطاق الست المعتمد في الدورة الثامنة عشرة للجنة (المرفق الأول من الوثيقة CDIP/17/Summary). وأفاد أنه ينبغي للمنظمة أن تعزز تعاونها مع الوكالات الأخرى، لاسيما مع منظمة الصحة العالمية (WHO) ومنظمة التجارة العالمية (WTO) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) في تقديم المساعدة التقنية المتعلقة بالملكية الفكرية لضمان تكامل أنشطتهم وعدم تنافسهم. كما ينبغي للأمانة أن تعزز تعاونها مع ممثلي الدول الأعضاء في جنيف في تخطيط وتقديم المساعدة التقنية. وحث الوفد الأمانة على أن تقوم بشكل دوري بتطوير فئات أنشطة المساعدة التقنية الممكنة وتعميمها على الدول الأعضاء في اليوبو وعلى جهات التنسيق. وأخيراً، أشار إلى الاقتراح المشترك المقدم من مجموعة أجندة التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية بشأن المساعدة التقنية التي تقدمها اليوبو في مجال التعاون لأغراض التنمية الوارد في الوثيقة CDIP/9/16. وفي هذا الصدد، أفاد أنه ينبغي للجنة أن تنظر في وضع مبادئ توجيهية بشأن كيفية تخطيط وتنفيذ المزيد من المساعدة الموجهة نحو التنمية سواء من حيث الجوهر أو العملية.

108. وأشار وفد ميانمار إلى فئات المساعدة التقنية الواردة في الوثيقة ورأى أنها مفيدة للغاية. وعلاوة على ذلك، أعرب عن تقديره للمساعدة التقنية التي توفرها اليوبو في ميانمار، لاسيما المساعدة في التشريعات وتطوير سياسة واستراتيجية الملكية الفكرية والتعليم والمساعدة في مجال الملكية الفكرية بشأن إنشاء منظمة الإدارة الجماعية في ميانمار، والتي بفضلها أصبحت ميانمار على استعداد لبدء مكتب الملكية الفكرية الخاص بها.

109. وأيد وفد أستراليا البيان الذي أدلى به وفد سويسرا باسم المجموعة بـ، وذكر أن الملخص الشامل الذي قدمته الوثيقة سيكون مصدرا مفيدا للمناقشات المستقبلية حول كيفية تعظيم الاستفادة من نتائج المساعدة التقنية.

110. وأيد وفد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأشار إلى الفئات الست للمساعدة التقنية المحددة في الوثيقة. كما أشار إلى أن إحدى تلك الفئات تمثل فئة حصرية بعنوان "بناء القدرات" وتساءل عما إذا كانت الفئات الخمس الأخرى تقتصر على المساعدة التقنية. وأشار أيضا إلى أنه بينما كان عنوان الفئة ألف من توصيات أجنحة التنمية هو المساعدة التقنية وبناء القدرات، إلا أنه يبدو أن تلك المسميات لها وضع متساوي وأن بناء القدرات لا تعتبر فئة فرعية من المساعدة التقنية. كما أشار إلى أن بناء القدرات وتنمية القدرات قد استخدمت بشكل تبادلي متكرر ويمكن تعريفها على أنها عملية تُمكن الأفراد والمنظمات والمجتمعات من خلالها الحصول على القدرات اللازمة وتعزيزها والحفاظ عليها لوضع أهدافهم الإنمائية وتحقيقها. كما ذكر المساعدة التقنية تمكن من وضع أساس وإنشاء الحد الأدنى من البنى التحتية التي يمكن أن تتخذ أشكالاً مختلفة. وأفاد أنه بمجرد دخولها حيز التنفيذ، فإنه يتعين على البلدان وضع احتياجات محددة لتحفيز تنمية القدرات. وبالتالي، رأى الوفد أن تنمية القدرات ليست فئة فرعية من المساعدة التقنية، ولكنها أداة للتنمية. وشجع الويبو على زيادة مساعيها الموجهة نحو تنمية القدرات لتكملة المساعدة التقنية.

111. وأشار وفد كندا إلى أن الويبو بدأت في تقديم المساعدة التقنية قبل اعتماد أجنحة التنمية وأن اعتماد أجنحة التنمية يعد خطوة مهمة بالنسبة للويبو، مما أتاح توفير إطار منظم فيما يتعلق بالمساعدة التقنية. وأعرب عن تقديره لأن المساعدة التقنية تستند إلى أولويات واحتياجات البلدان المستفيدة. وذكر الأدوات المذكورة في الوثيقة. وعلاوة على ذلك، أثنى على إجراء الأمانة لتحليل شامل لستة مجالات مختلفة من المساعدة التقنية بإضافة الممارسات والمنهجيات والأدوات التي تم تكييفها مع كل من هذه الفئات. وأبرز على وجه الخصوص التدريب عالي الجودة الذي يمكن للجميع الوصول إليه وتكيفه مع احتياجات البلدان. وشجع الوفد الويبو وجميع الدول الأعضاء المستفيدة على تحقيق الأهداف الموضحة في المساعدة التقنية. وأخيرا، أشار إلى أن مؤشرات الأداء القائمة على النتائج ومؤشرات المتابعة ستجعل المشاريع أكثر كفاءة وستحسن من المساعدة التقنية.

112. واختم الرئيس المناقشات حول الوثيقة CDIP/21/9 نظرا لعدم وجود تعليقات أخرى من الحضور. وأحاطت اللجنة علما بالوثيقة.

مناقشة حول إنشاء منتدى بشأن المساعدة التقنية

113. دعا الرئيس الأمانة إلى تقديم هذه القضية.

114. وأوضحت الأمانة (السيد بالوش) أن الموضوع الثالث في إطار البند 7 (1) من جدول الأعمال هو إنشاء منتدى للدول الأعضاء لتبادل الآراء حول الخبرات والأدوات والمنهجيات. وأفادت بأنه يستجيب للفقرة 1 من قرار النقاط الست بشأن المساعدة التقنية الذي اعتمد في الدورة الثامنة عشرة للجنة (المرفق الأول من الوثيقة CDIP/17/Summary). وطلبت الأمانة بعض التوجيهات لتنفيذ القرار المذكور. أولاً، طلبت المزيد من المعلومات بشأن النتائج أو الفوائد المتوقعة والمناقشات النهائية في إطار المنتدى، واستفسرت تحديدا عما إذا كانت مرتبطة بالممارسات والمنهجيات والأدوات الخاصة بتوفير المساعدة التقنية والواردة في الوثيقة CDIP/21/4. ثانياً، أشارت إلى ميزات منتدى الويبو. وفي هذا الصدد، طلبت الأمانة من اللجنة أن تضع في اعتبارها الاستخدام المنخفض للمنتديات المماثلة ليس فقط في الويبو فحسب، بل في المنظمات الأخرى. كما أوضحت أن التكاليف المرتبطة بتصوير منتدى الويبو ونشره لا يمكن استيعابها ضمن الموارد الحالية للموظفين وغير الموظفين، وأن إدارته يجب أن تعتمد على الحد الأدنى من الطلب على تلك الموارد. وبالإضافة إلى ذلك، من المستحسن أن يكون هيكله قابل للتطوير استجابة لاستخدامه الحقيقي. كما أثرت بعض القضايا حول تخزين المعلومات، مثل مدة الاحتفاظ بالمعلومات وما إذا كان ينبغي حذفها على الفور. وطرح الأمانة بعد ذلك عددا من الأسئلة حول ميزات منتدى الويبو. وفيما يتعلق ببنية المنتدى، استفسرت عما إذا كان: (1) يجب أن تكون دائمة أو محددة زمنياً، (2) يجب أن يكون

الوصول إليه مقيدا ومحما بكلمة مرور، (3) ينبغي أن يتكون من غرفة دردشة واحدة أو غرف متعددة، وإذا كانت هناك غرف متعددة، ما إذا كان ينبغي تنظيمها بواسطة فئات المساعدة التقنية الموضحة في الوثيقة CDIP/21/4. وفيما يتعلق بالمشاركين في المنتدى، استفسرت الأمانة عما إذا كان ينبغي أن يكون المنتدى متاحا للدول الأعضاء فقط أو مفتوحا لأصحاب المصلحة الآخرين أيضا، وإذا كان الأمر كذلك، فمن ينبغي أن يكون هؤلاء أصحاب المصلحة وما إذا ينبغي أن يكون لدى مختلف مجموعات أصحاب المصلحة حقوق وصول مختلفة. وفيما يتعلق باللغات، استفسرت عما إذا كان يجب أن يكون منتدى الويب بلغة واحدة أو باللغة الإنجليزية والفرنسية والإسبانية أو بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست، وفي حالة إنشاء غرف متعددة، ما إذا كانت كل غرفة ستصبح متاحة أيضا بأكثر من لغة واحدة. فعلى سبيل المثال، إذا تم تنظيم المنتدى حول المكونات الستة الأساسية للمساعدة التقنية، فهل يمكن أن يكون لكل منها غرفة دردشة منفصلة، وهل سيتم إدارة كل غرفة بلغات الأمم المتحدة الست (مما يؤدي إلى إنشاء 36 غرفة دردشة في المجموع). وأخيرا، استفسرت الأمانة عما إذا كان ينبغي أن يخضع المنتدى للإشراف، وإذا كان الأمر كذلك، فمن الذي سيكون مسؤولا عن ذلك، مع مراعاة الموارد التي سيتم نشرها (على الأرجح على مدار الساعة بست لغات بواسطة ستة مشرفين) في حالة ضرورة مشاركة الأمانة.

115. وأشار نائب المدير العام (السيد ماريو ماتوس) إلى تعقيدات منتدى الويب وشدد على وجوب مراعاة الكفاءة والفعالية في إنشائه. ولخص المسائل التي ذكرتها الأمانة وطلب من اللجنة اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان منتدى الويب ينبغي أن: (1) يكون دائم أم محدد زمنيا، (2) يتألف من غرفة فردية أو غرف متعددة، (3) يتم تنظيمه في شكل موضوع واحد أو موضوعات متعددة للمناقشة ما في ذلك إمكانية تنظيم المناقشات في إطار الفئات الموضحة في الوثيقة CDIP/21/4، (4) يكون مفتوحا أمام الجمهور بشكل عام أم يقتصر على الدول الأعضاء فقط أم على الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المختارين، وما هي معايير اختيارهم، (5) يكون بأي لغة، (6) يكون خاضعا للإشراف من عدمه ومن سيكون له سلطة الإشراف عليه.

116. وتحدث وفد إندونيسيا بصفته الوطنية واقترح استراحة قصيرة لمناقشة القضايا التي أثارها الأمانة وطلب منها تزويد الوفود بعرض باور-بوينت المستخدم.

117. وتساءل وفد المكسيك عما إذا كان مثل هذا المنتدى موجود بالفعل، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي طرق تنفيذه وما هي طرقه التشغيلية وما هو شكله وعملياته الديناميكية.

118. وأشارت الأمانة (السيد بالوش) إلى القرار ذي النقاط الست بشأن المساعدة التقنية الذي اعتمده اللجنة في دورتها الثامنة عشرة والوارد في المرفق الأول من ملخص رئيس الدورة السابعة عشرة. كما ذكر أنه وفقا لهذا القرار، تم تنظيم مائدة مستديرة في عام 2017 لمناقشة تقييم الاحتياجات وتخطيط وتصميم وتنفيذ وتقييم أنشطة المعونة. وأوضحت أن القرار المذكور يتطلب من الأمانة تنفيذ منتدى ويب لتبادل الأفكار والممارسات والخبرات بشأن المساعدة التقنية. وتم تفضيل المناقشات وجها لوجه من حيث نتائج المناقشات. وفي هذا السياق، من المهم أن نفهم إلى أي مدى يمكن للمناقشة في منتدى الويب أن تفيد الدول الأعضاء والمنظمة لتحسين تقديم المساعدة التقنية. وذكرت أن المنظمة لم تنشئ أي منتدى دائم لمناقشة المساعدة التقنية.

119. وأقر وفد الولايات المتحدة الأمريكية بأهمية القضايا التي حددتها الأمانة في عرضها، والتي لم تكن تأخذها الدول الأعضاء في الاعتبار سابقا. ومن ثم، اقترح تأجيل المناقشة حتى وقت لاحق من الدورة للتفكير في القضايا المثارة.

120. وأيد وفد الجمهورية التشيكية الاقتراح الذي تقدم به وفد الولايات المتحدة الأمريكية للسماح للوفود بالمزيد من الاستعداد لتقديم التوجيه بشأن القضية قيد المناقشة.

121. وأيد وفد ليتوانيا اقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية وطلب من الأمانة توفير عرض باور-بوينت المستخدم في مداخلتها.

122. وأشار وفد البرازيل إلى أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تقرر ما إذا كان للمنتدى قيمة مضافة وموازنة الفوائد مقابل تكاليف تأسيسه. وذكر أن تجاربه السابقة بمثل هذه المنتديات لم تكن إيجابية للغاية، وبالتالي، لم يكن مقتنعا بفائدتها. ومع ذلك، أفاد أنه سيجري مناقشات بناء مع الوفود الأخرى لتبادل بعض المعلومات التي قد تمكن الوفد من تغيير موقفه.

123. واتفق وفد المغرب مع الوفود التي اقترحت إرجاء هذه المسألة من أجل المضي قدما في القضايا الأخرى في إطار جدول الأعمال.

124. وأيد وفد البرازيل البيان الذي أدلى به وفد المغرب، وأشار إلى أهمية المناقشة المعلقة في إطار بند جدول الأعمال بشأن "الملكية الفكرية والتنمية".

125. وأشار الرئيس إلى القضايا المعلقة المعروضة على بند جدول الأعمال واقترح تناول هذه المسألة في وقت لاحق من الدورة، بعد التوصل إلى اتفاق بين الوفود أو المجموعات الإقليمية. واقترح أن تتفق الدول الأعضاء أولا على وظيفة منتدى الويب ثم تتناول مسألة شكله. كما ذكر أن نسخة ورقية من عرض باور-بوينت المستخدم في مداخلة الأمانة ستكون متاحة للوفود.

126. وطلب وفد إندونيسيا إلى الأمانة تزويد المنسقين الإقليميين بنسخة إلكترونية من عرض باور-بوينت المستخدم في مداخلتها.

127. وطلب وفد المغرب توضيحا حول ما إذا كان سيتم استئناف المناقشة حول هذه المسألة في نهاية الأسبوع.

128. وأوضح الرئيس أن الأمر يعتمد على تقدم عمل اللجنة. وأفاد أن المناقشة لن تستأنف بالضرورة في نهاية الأسبوع، ولكن في وقت سابق إذا ما توفرت فواصل. ووافق على اقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية، الذي رددته بعض الوفود، بتأجيل المناقشة حول هذه المسألة والتفكير فيها والرجوع إلى الموضوع في وقت لاحق من تلك الدورة.

البند 8 من جدول الأعمال: النظر في برنامج العمل المعني بتنفيذ التوصيات المعتمدة

مقترح المشروع المقدم من وفود كندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تعزيز دور المرأة في الابتكار وريادة الأعمال، وتشجيع النساء في البلدان النامية على استخدام نظام الملكية الفكرية - الوثيقة CDIP/21/12 Rev.

129. دعا الرئيس وفد كندا إلى تقديم الوثيقة.

130. وأفاد وفد كندا أن تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والسلام المستدام هو أمر مستحيل ما لم يتم تمكين النساء والفتيات من القضاء على تمثيلهن الناقص وتعزيز تمكينهن. وأفاد أن هذا الأمر يمثل أولوية قصوى لحكومة كندا على المستوى الوطني والعالمي. وذكر أن التمثيل الناقص للمرأة في مجال ريادة الأعمال والملكية الفكرية مسألة تجاوزت الحدود وموجودة في البلدان المتقدمة والنامية على السواء. وذكر أنه في عام 2017، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المركز الأول من حيث دعم ريادة الأعمال النسائية، على الرغم من أن 18% فقط من الشركات المبتدئة قد أسست من قبل النساء. وفي هذا السياق، عقدت كندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية العزم على إتفاق الموارد على هذه المسألة على المستوى الوطني. وقدم الوفد عددا من الأمثلة على البرامج التي ينفذها المكتب الكندي للملكية الفكرية (CIPO) لرفع مستوى الوعي وتنقيف المرأة في مجال الملكية الفكرية وتعزيز المساواة بين الجنسين في نفس المجال. وأفاد أن المكتب الكندي للملكية

الفكرية نشر أيضا التقرير المتعلق بمشاركة المرأة في الملكية الفكرية ونفذ سلسلة من مشاريع الويب بشأن الملكية الفكرية والتي تم تكييفها مع رائدات الأعمال. كما عمل مجلس كندا-الولايات المتحدة للنهوض براءات الأعمال وقادة الأعمال على إزالة العقبات التي تعترض مشاركة المرأة في مجال الأعمال ومساعدتها على التقدم. وركزت المكسيك على إطلاق وتنفيذ مشاريع ابتكارية لزيادة مشاركة المرأة في مجالات الأعمال والملكية الفكرية بما في ذلك برنامج النهوض بالمرأة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وأفاد أنه تم إنشاء البرنامج من قبل المعهد الوطني لرواد الأعمال جنبا إلى جنب مع المعهد الوطني المكسيكي للمرأة وفيكتوريا 147، وهي منصة عبر الإنترنت لتعزيز رائدات الأعمال وتعزيز المساواة بين الجنسين. وذكر أنه في عام 2017، وضعت كندا سياسة المساعدة الدولية النسائية الكندية لتركيز مساعدة كندا على تمكين النساء والفتيات. وتمثل أحد مجالات العمل لهذه السياسة في تعزيز النمو لخدمة الجميع. وسعت هذه المبادرة إلى زيادة إمكانية وصول المرأة إلى الإمكانيات والموارد الاقتصادية، ومساعدتها على أن تكون مستقلة اقتصاديا ومن ثم لها سيطرة أكبر على حياتها. كما كانت قضية تعزيز المساواة بين الجنسين قضية مهمة بالنسبة لرئاسة كندا لمجموعة الدول السبع (G7) في عام 2018. وكانت كندا واثقة من أن دول مجموعة السبع ستنتهز هذه الفرصة للعمل معا لإيجاد حلول محددة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وكذلك لضمان مشاركتهم الكاملة في النمو الاقتصادي وخلق حلول للتحديات العالمية مثل تغير المناخ. وأفاد أنه في المؤتمر الوزاري الحادي عشر (MC11) لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد في ديسمبر 2017، اعتمد 118 من الأعضاء والمراقبين في منظمة التجارة العالمية الإعلان المشترك لبوينس آيرس حول التجارة والتمكين الاقتصادي للمرأة. وقد سعى هذا الإعلان، الذي ضم حتى الآن 123 دولة عضو موقعة، إلى إزالة العقبات التي تحول دون تمكين المرأة. وعلى مدى الأشهر القليلة الماضية، لاسيا في اليوم الدولي للمرأة واليوم العالمي للملكية الفكرية، عبر القادة الكنديون عن أنفسهم بوضوح شديد بشأن قضية عدم المساواة بين المرأة والرجل. ووفقا لرئيس وزراء كندا، "يمكننا معا بناء عالم لن تواجه فيه النساء والفتيات جدرانا أو أسقفا زجاجية، عالم يتمتع فيه بحرية الوصول إلى إمكانياتهن". وذكر أن موضوع اليوم العالمي للملكية الفكرية 2018 كان "تمكين التغيير: المرأة في مجال الابتكار والإبداع". وأفاد أن ذلك يسلط الضوء على الدور الذي يجب أن تلعبه المرأة في العالم الحديث. وأشار الوفد إلى دعوة المدير العام لاتخاذ إجراء لزيادة مشاركة المرأة في الابتكار والإبداع، وهو ما يردده القادة في جميع أنحاء العالم. وذكر بأن المساهمة النشطة للمرأة في التنمية الاقتصادية هي بمثابة حالة الكل فائز. وأفاد أن الفجوة بين النساء والرجال في ريادة الأعمال والملكية الفكرية حقيقة واقعة في كل من البلدان المتقدمة والنامية. وأعرب الوفد عن اعتقاده الراضخ بأن المشروع يمكن أن يساهم في تحقيق هذا الهدف. وأفاد أن الهدف النهائي للمشروع هو تعزيز القدرة الابتكارية للبلدان المستفيدة من خلال زيادة مشاركة النساء المخترعات في نظم الابتكار الوطنية. وسيتم ذلك من خلال توسيع معارف النساء المخترعات واستخدام الملكية الفكرية لحماية اختراعاتهن التجارية وتسويقها من خلال برامج دعم وتوعية أكثر استهدافا وإمكانية الوصول إلى التوجيه وفرص التواصل. وذكر أن لدى المشروع القدرة على المساهمة بشكل هادف في تحقيق عدد من توصيات أجندة التنمية (تحديدا التوصيات 1 و10 و12 و19 و31) وكذلك أهداف التنمية المستدامة. وأفاد أنه لا يمكن تحقيق هذا الهدف الطموح إلا من خلال نهج متعدد الأوجه. وعلى هذا النحو، سيتم تقديم المشروع المقترح من خلال عدد من المخرجات. أولا، من خلال اكتساب فهم أفضل للمشاكل التي تواجهها النساء المخترعات والمبتكرات في استخدام نظام الملكية الفكرية لإنشاء شركات قائمة على الملكية الفكرية بناء على مراجعة الأدبيات الموجودة وجمع الخبرات وأفضل الممارسات في هذا الموضوع. ثانيا، من خلال تحديد الآليات والهياكل والبرامج القائمة لتوفير دعم أكثر استهدافا للمخترعات والمبتكرات لتمكينهن من استخدام نظام الملكية الفكرية على نحو أكثر فعالية. ثالثا، من خلال إنشاء مراكز موارد أو أعمال توفر معلومات عن الملكية الفكرية وخدمات الدعم ذات الصلة للمخترعات والمبتكرات في البيئات المخصصة للنساء فقط، بما في ذلك خدمات البحث في مجال البراءات بالإضافة إلى أنشطة التوعية للجامعات ومراكز الأبحاث والمدارس لتعزيز العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وأهمية الملكية الفكرية بالنسبة لهذه المجالات. رابعا، من خلال إنشاء أو توسيع شبكة المخترعات ورائدات الأعمال من شأنها أن توفر دعما متواصلًا للمبتكرين في البلد أو المنطقة، وتنظيم فعاليات شبكية وطنية أو إقليمية منتظمة لرائدات الأعمال. خامسا، من خلال إنشاء أو توسيع برامج توجيه الملكية الفكرية إلى المخترعات والمبتكرات الجدد في البلد أو المنطقة، فضلا عن أنشطة التوعية للمدارس والجامعات. سادسا، من خلال إنشاء أو توسيع برامج الدعم القانوني للمبتكرات لمساعدتهن في حماية ملكيتهن الفكرية. وأخيرا، من خلال إنشاء مجموعة أدوات و/ أو مجموعة أفضل الممارسات

والدروس المستفادة بهدف مساعدة البلدان الأخرى في إنشاء وتوسيع برامج دعم النساء المبتكرات المماثلات. وذكر أنه بشكل عام ، سيتم في البداية اختيار أربعة بلدان لديها رابطة وطنية قائمة للنساء المخترعات والمبتكرات للمشروع. وسيتم اختيار ثلاثة بلدان تجريبية، بالإضافة إلى المكسيك، على أساس معايير محددة، مع مراعاة التوازن الجغرافي والتنوع في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما أشار الوفد إلى مدة المشروع (48 شهرا) والميزانية (التكاليف التقديرية غير الشخصية التي يتم إنفاقها على نحو تدريجي خلال فترة أربع سنوات بقيمة 435.000 فرنك سويسري). وذكر الوفد بالتزامه العميق بالمساواة بين الجنسين والنهوض بالملكية الفكرية. وأعرب عن استعداده للرد على أي أسئلة أو ملاحظات من الوفود.

131. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية مداخلة وفد كندا. وذكر بأن المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا بشكل تاريخي في أنشطة الابتكار في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم سواء البلدان المتقدمة والنامية، ليس لأنها أقل ابتكارا من الرجل ولكن بسبب العديد من العوامل الثقافية والاقتصادية التي تساهم في الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بأنشطة الابتكار. وقدم عددا كبيرا من الأمثلة على اختراعات النساء مثل مساحات درع الرياح ومواد البناء غير السامة المضادة للحريق والمرشحات الورقية للقهوة والزجاج غير العاكس والألياف الكفالية وغيرها من المنتجات الثورية. وذكر أنه من الصعب قياس الأنشطة المبتكرة، رغم أنه تم فحصها من خلال سلوك براءات الاختراع المرتبط بالتعليم والوظائف في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. وأفاد أنه في حين أن المشروع لم يطمح إلى استكشاف ومعالجة كل أسباب الفجوة بين الجنسين في أنشطة الابتكار، إلا أنه يعمل على تشجيع ومساعدة ودعم المبتكرات من النساء في استخدام نظام الملكية الفكرية لحماية اختراعاتهن وتسويقها. وأفاد أن اثنين من الأسباب التي ذكرها الباحثون على أنها تساهم في الفجوة بين الجنسين المذكورة يتمثلان في محدودية الوصول إلى المعلومات وعدم وجود شبكات داعمة. وذكر أن المشروع سيحاول معالجة هذين السببين من خلال إنشاء أو توسيع مراكز الدعم للمبتكرات لتيسير وصولهن إلى المعلومات، وكذلك عن طريق إنشاء أو توسيع شبكات وفرص العضوية لهن. كما سيجمع المشروع معلومات مفيدة مثل مراجعة الأدبيات وأفضل الممارسات والتقصص الفردية للمبدعات لفهم مدى المشكلة ومعالجتها بشكل أكثر فعالية. وذكر أنه أثناء تنفيذ المشروع، ينبغي للويبو أن تعمل مع الرابطة النسائية الوطنية ومكاتب الملكية الفكرية والجامعات ومؤسسات البحث والمحامين وغيرهم من الجهات الفاعلة المهمة. ولضمان استدامة المشروع، ستقوم الويبو بتطوير مجموعة أدوات تستند إلى الدروس المستفادة من خلال المشروع والتي يمكن للبلدان الأخرى استخدامها لإنشاء برامجها الخاصة لدعم النساء المبتكرات. وأعرب الوفد عن استعداده للإجابة على أي أسئلة تطرحها الوفود.

132. وأفاد وفد المكسيك أن المشروع يهدف إلى مساعدة المخترعات في البلدان النامية على تعزيز معرفتهن بنظام الملكية الفكرية. وذكر أن المشروع كان يركز من قبل على تطوير الأعمال لرائدات الأعمال ومساعدتهن على تطوير حياتهن المهنية كمخترعات ورائدات أعمال. وأفاد أنه في حالة اعتماد المشروع، سيتم إنشاء مراكز دعم للنساء، وسيتم إنشاء شبكة من المخترعات ورائدات الأعمال، وسيتم إطلاق دورات حول الملكية الفكرية للنساء، بالإضافة إلى مجموعة أدوات أو مجموعة من أفضل الممارسات لإنشاء وتوسيع برامج دعم المخترعات في الدول النامية. وأشار إلى الطبيعة الشاملة لأهداف التنمية المستدامة وعلاقتها بدور المرأة في الابتكار. وأعرب عن توقعه بأن يصبح العمل في إطار المشروع بمثابة حجر الأساس للابتكار في القرن الحادي والعشرين حتى يتم الاعتراف بالنساء كقادة علماء ومبتكرين وصناع قرار. ودعا الوفود إلى مشاهدة شريط فيديو تم عرضه بشأن المرأة والملكية الفكرية.

133. وتحدث وفد بلغاريا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأيد إطلاق المبادرة الجديدة التي ستساهم في تنفيذ توصيات أجندة التنمية 1، و10 و12 و19 و31. وصرح الوفد بأن وجود رابطة وطنية للمخترعات كأحد معايير الاختيار لا ينبغي أن تكون عقبة بالنسبة لبعض المستفيدين المحتملين بل تعتبر بمثابة أحد الأنشطة المحتملة للمشروع. وأفاد أن الافتقار المحتمل للموجهين قد يؤثر على ضمان استمرارية المشروع، كما يمكن للشركات مع الجامعات أو الجمعيات المهنية التعامل مع هذه المخاطر.

134. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادي، وأشار إلى أن المشروع سيدعم النساء المبتكرات من خلال زيادة وعيهم ومعرفتهن بنظام الملكية الفكرية. وأكدت أن المجموعة ستنتظر بشكل إيجابي في المشروع المذكور أعلاه ومن المتوقع أن تكون هناك مداخلات وطنية من أجل توفير مدخلات أكثر تفصيلاً للمشروع المقترح.

135. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، وأشار إلى أهمية مساعدة المرأة في البلدان النامية في الاستفادة من إمكاناتها الابتكارية والخاصة بزيادة الأعمال في استخدام نظام الملكية الفكرية. وذكر أن المشروع المقترح يعالج احتياجات إنشاء وتوسيع برامج دعم المخترعات. كما أفاد أن المشروع المقترح يتناول الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وأعرب وفد المجموعة عن دعمه للمشروع الذي من شأنه أن يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. كما أشار إلى أن موضوع المشروع ذو صلة بموضوع اليوم العالمي للملكية الفكرية لعام 2018 الذي احتفلت فيه الويبو بقدرة المرأة على الصمود وإبداعها وشجاعة المرأة التي تقود التغيير في العالم.

136. وشاهدت الوفود شريط الفيديو الذي أعده وفد المكسيك.

137. وأشار وفد تونس إلى أن المشروع سيساهم في مساعدة النساء اقتصادياً واجتماعياً في العديد من البلدان، مما سيعزز بدوره من دورهن النشط والإبداعي في التكنولوجيا الحديثة والتنمية المستدامة. وشدد على أهمية سد الفجوة بين الجنسين وتحقيق المساواة بين المرأة والرجل.

138. وأفاد وفد جمهورية كوريا بأنه يعلق أهمية كبيرة على التوعية وتعزيز الأنشطة الابتكارية للمرأة في التنمية الاقتصادية. وذكر أنه في كل عام تستضيف جمهورية كوريا مسابقات اختراع للنساء لتحفيز أنشطتهن المتعلقة بالاختراع. وتحصل الفائزات على دعم حكومي لاستخدام وتسويق اختراعاتهن. وبالمثل، تقام معارض سنوية لعرض أفكارهن الإبداعية. وبالتعاون مع الحكومات المحلية والجمعيات ذات الصلة، يوفر المكتب الكوري للملكية الفكرية التعليم والتدريب في مجال الملكية الفكرية لحوالي 3000 امرأة كل عام اعتباراً من عام 2008. وأعرب الوفد عن حرصه على المشاركة ببحرته في مجال الاختراعات النسائية.

139. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وأبرز أهمية الموضوع في عالم اليوم، وأفاد أنه يتفق مع الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة بشأن المساواة بين الجنسين. وأشار إلى اليوم العالمي للملكية الفكرية المخصص لتمكين التغيير من خلال الابتكار والإبداع الخاص بالمرأة وأكد على أهمية الموضوع في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك منطقة أوروبا الوسطى والبلطيق. وذكر وفد المجموعة أن المشروع لديه إمكانات كبيرة لتحقيق نتائج جيدة في البلدان المستفيدة.

140. وأشار وفد شيلي إلى تعدد الدراسات في جميع أنحاء العالم بشأن الفجوة بين المرأة والرجل في جميع أنحاء العالم فيما يتعلق بالمشاركة في أنظمة الملكية الفكرية. كما أشار إلى الفرق بين طلبات الملكية الفكرية المقدمة من المخترعين والمخترعات وأصحاب البراءات من الإناث والذكور في شيلي. وأفاد الوفد أن 94% من طلبات الملكية الفكرية المقدمة في الفترة من عام 1991 إلى عام 2014 تخص مودعي الطلبات الذكور وأن 6% فقط من مدعي الطلبات الإناث. وفي غضون ذلك، كانت نسبة الطلبات المقدمة في مجال التصاميم الصناعية وغيرها من المنتجات المماثلة في نفس الفترة 15% من مودعي الطلبات النساء. وبالمثل، فيما يتعلق بالطلبات المقدمة في مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة في الفترة 1986-1999، كانت نسبة 91% من مودعي الطلبات الذكور وأصحاب الحقوق، ولم تقدم المرأة سوى 3% منها. وتوضح تلك الإحصاءات الفوارق بين الجنسين. ولذلك، من الضروري اعتماد تدابير محددة لسد الفجوة. وأفاد أن المشروع قيد المناقشة يمكن أن يلعب دوراً قيماً من حيث زيادة الوعي بهذا التفاوت وسيوفر مدخلات مهمة للمستفيدين. وسيكون من المرغوب للغاية تكرار هذا النوع من الاقتراح في مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة وفي مجال الصناعات الإبداعية. ويمكن أن يصبح المشروع نقطة انطلاق

جيدة من حيث إدراج هذا الموضوع بشكل مستمر في برامج المساعدة التقنية لليوبو وبرامج بناء القدرات. وأعرب الوفد عن رغبته في مشاركة خبرته في هذا المجال بالذات وأعرب عن اهتمامه بالاستفادة من المشروع.

141. وتحدث وفد المغرب بصفته الوطنية، وطلب توضيحا حول المنهجية التي سيتم تطبيقها على اختيار البلدان المستفيدة وحول تمديد المشروع من 36 إلى 48 شهرا.

142. وأدلى وفد إندونيسيا بعدد من الملاحظات. أولا، ذكر أن سبب انخفاض معدل استخدام النساء لنظام الملكية الفكرية في البلدان النامية وأقل البلدان نموا يرتبط بقلّة عدد المخترعات فضلا عن انخفاض معدل الملكية الفكرية. ثانيا، يشير عنوان الاقتراح إلى نظام الملكية الفكرية بشكل عام، بينما يشير النص المقترح أيضا إلى بعض القيود المتعلقة بنظام البراءات. ثالثا، لكي تكون مثل هذه المقترحات أكثر فائدة للبلدان النامية وأقل البلدان نموا، ينبغي ألا تقتصر على مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات ولكن يجب أن تشمل على سبيل المثال التصاميم الصناعية والصناعات الإبداعية. رابعا، أفاد أنه من المهم أن تُدرج مسألة التسويق بعد التسجيل. وأخيرا، ينبغي أن يوسع المشروع نطاق أصحاب المصلحة الذين ينبغي إشراكهم، حيث لا يوجد لدى البلدان النامية وأقل البلدان نموا رابطة وطنية للمخترعات، ولا ينبغي منع المبتكرات من الانضمام إلى المشروع في حالة اعتماده.

143. وأقر وفد كوت ديفوار بأن المشروع يهدف إلى تشجيع النساء المبتكرات على تغيير العالم وتشكيل المستقبل. وذكر أنه في كل يوم تطور المرأة إبداعات تقنية ثورية لتحسين وتحويل الحياة اليومية وتطوير المعرفة في مجموعة متنوعة من المجالات. وقد أظهرت النساء قوتهم في جميع مجالات الحياة الخاصة والعامة. وسيساعد تنفيذ المشروع على الاقرار بسلطة المرأة وإمكانياتها وتشجيع عدد أكبر من النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم، لاسيما في البلدان النامية، على الابتكار والإبداع. وذكر وفد قائمة الاختراعات النسائية مثل تدفئة السيارة ونظام تأمين أجهزة التلفاز في دارته المغلقة، وعملية تحويل والحفاظ على الليثيوم من خلال التجميد، واختراع امرأة من كوت ديفوار لمادة طبيعية للتعامل مع مرض السكري، من بين أمور أخرى. وأخيرا، أعرب الوفد عن تأييده للاقتراح.

144. ورأى وفد باكستان أن المشروع سيلعب دورا مهما في تشجيع النساء المبتكرات ويمكنهن من استخدام نظم الملكية الفكرية الوطنية الخاصة بهن على نحو أكثر كفاءة. وأفاد أن الأفكار المقدمة في الاقتراح (مثل إنشاء مراكز بحوث النساء المبدعات وبرامج توجيه المرأة في مجال الملكية الفكرية وتمديد برامج الدعم القانوني) عملية وجديرة بالثناء. وأيد إقامة شراكات بين المؤسسات الوطنية من أجل التنفيذ الناجح للمشروع. وأفاد أن باكستان منحت الأولوية للمساواة بين الجنسين مع إيلاء أهمية بالغة للمرأة الباكستانية في مجال الابتكار وتمتية ريادة الأعمال. وأشار إلى المبادرات ذات الصلة التي نفذتها الحكومة في البلاد. وأفاد أن المرأة الباكستانية تضطلع أيضا بأدوار قيادية وتساهم في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. وفي الختام، أعرب الوفد عن رغبته في اعتبار باكستان واحدة من البلدان التجريبية للمشروع.

145. وأعرب وفد أستراليا عن أسفه بأن تمثيل المرأة في نظام الملكية الفكرية منخفض. وذكر أن ذلك ينعكس بالفعل في عدد طلبات البراءات المودعة في أستراليا من قبل المخترعات. وأفاد أن التقرير الذي نشره مؤخرا مكتب أستراليا للملكية الفكرية أظهر زيادة تدريجية في عدد المخترعات في السنوات الثلاثين الماضية. وأشارت إلى النتائج الإيجابية المحتملة من زيادة عدد المخترعات ورائدات الأعمال ودعم المقترح الخاص بالمشروع.

146. وأقر وفد بوركينا فاسو بالحاجة إلى المشاركة النشطة للمرأة في كل المجالات في جميع أنحاء العالم. وذكر أن تعزيز دور المرأة في الابتكار وزيادة الأعمال أمر حيوي، لاسيما في البلدان النامية. وأفاد أن هذا هو الوقت المناسب لمساعدتهن على فهم أفضل لنظام الملكية الفكرية واستخدامه. وأيد الوفد الاقتراح الخاص بالمشروع.

147. ورد وفد الولايات المتحدة الأمريكية على أسئلة بعض الوفود. وفيما يتعلق بمعايير المشاركة، رأى الوفد أنه من الضروري وجود رابطة نسائية للشراكة معها. وأفاد أنه ينبغي أن يكون هناك كيان في البلد يمكنه تقديم الدعم والذي يمكن لعضويته أن تستفيد من المشروع. وأفاد أن هذا المعيار مهم، حيث قد لا تتمكن الويبو من تنظيم النساء في جمعية، الأمر الذي يعتبر خارج نطاق ولاية الويبو. ومع ذلك، يمكن للويبو العمل مع رابطة المرأة أو سيدات الأعمال أو المخترعات. وحول التمديد من 36 إلى 48 شهرا، أوضح الوفد أن عدد الأنشطة المتوخاة أكبر من أن يتم تنفيذه خلال 36 شهرا. وفيما يتعلق بالمنهجية، ذكر الوفد أنه يمكن إعداد نسخة منقحة من الوثيقة لدورة اللجنة تلك، من أجل التوسع في هذا الجانب، وكذلك بشأن ميزانية المشروع والجدول الزمني. وشدد على أن الشراكات مع الجامعات ومكاتب الملكية الفكرية وأصحاب المصلحة الآخرين التي أنشأتها المنظمة عموما من خلال مذكرات التفاهم، تشكل جزءا بالغ الأهمية من المشروع. كما ذكر أن الجانب التجاري الذي ذكره وفد إندونيسيا سوف يؤخذ في الاعتبار أيضا في الوثيقة المنقحة. كما أشار إلى النطاق يقتصر على البراءات وأن هناك حاجة لتقديم الدعم في جميع مجالات الملكية الفكرية، بما في ذلك الإبداع والتصميم وغيرها. وأفاد أن هذا النطاق هو نقطة بداية ولن يحول دون وجود مشروع آخر على نفس المنوال بشأن الجوانب الأخرى لحماية الملكية الفكرية. وأكد من جديد أنه سيتم تقديم اقتراح مشروع منقح مع مراعاة جميع التعليقات والاقتراحات التي قدمتها الوفود.

148. وأبرز وفد الجزائر أن المرأة في الجزائر تمثل دعامة لعملية تنمية المجتمع بفضل معرفتها وتواجدها في مختلف القطاعات. وذكر أنه تم منح جائزة أفضل مخترع لامرأة في اليوم العالمي للملكية الفكرية في الجزائر. وأعرب عن دعمه لاقتراح المشروع قيد المناقشة. كما أعرب عن استعداده للمشاركة في المشروع كدولة تجريبية.

149. وشكر وفد كندا جميع الوفود على دعمهم. ووعده بتزويد اللجنة بنسخة منقحة تتناول جميع التعليقات التي قدمتها الوفود.

150. وأكد الرئيس على الدعم الكبير للمشروع الذي تلقته الوفود. واختتم المناقشة بإعطاء بعض الوقت للوفود المؤيدة للتوصل إلى اقتراح منقح في مرحلة لاحقة خلال الأسبوع.

دراسة جدوى بشأن تعزيز جميع بيانات اقتصادية عن القطاع السمعي البصري في عدد من البلدان الأفريقية - الوثيقة

CDIP/21/INF/2

151. دعا الرئيس الأمانة إلى تقديم الوثيقة.

152. وقدمت الأمانة (السيدة كروبيلا) دراسة الجدوى بشأن تعزيز جمع البيانات الاقتصادية عن القطاع السمعي البصري في عدد من البلدان الأفريقية (الوثيقة CDIP/21/INF/2). وأفادت أنه تم الاضطلاع بها كجزء من مشروع تعزيز وتمييز القطاع السمعي البصري في بوركينافاسو وبعض البلدان الأفريقية - المرحلة الثانية (الوثيقة CDIP/17/7). وأفادت أن الهدف الرئيسي من المشروع هو تعزيز فهم الملكية الفكرية واستخدامها الاستراتيجي في القطاع السمعي البصري من أجل توفير التمويل وتوزيع المنصات السمعية البصرية في جميع وسائل الإعلام. وفي سياق الدراسة الاستطلاعية بشأن تعزيز وتمييز القطاع السمعي البصري الذي أُضطلع به في عام 2013، تم الاضطلاع بأنشطة لاحقة مع المهنيين من بوركينافاسو والسنغال وكينيا وكوت ديفوار والمغرب وهي البلدان المستفيدة من المشروع التجريبي. وذكرت أن الكثير من المهنيين والمسؤولين الحكوميين أكدوا باستمرار على أن عدم وجود بيانات اقتصادية في القطاع السمعي البصري في المنطقة هي واحدة من التحديات الرئيسية لإضفاء الطابع المهني على الصناعة. وهناك اتفاق واسع النطاق بين أصحاب المصلحة على أنه مجال مهم يتعين معالجته من أجل المساعدة في إضفاء الطابع المهني على الصناعة، ووضع الأساس لبيانات موثوقة يمكن تقديمها إلى الحكومة وكذلك للمستثمرين المحتملين. وهناك طلب لتقييم مدى الاهتمام من خلال دراسة جدوى والتقدم ببعض المقترحات لتحسين الوضع بناء على تجربة الأسواق السمعية البصرية الناشئة الأخرى بشكل خاص. وأفادت أن التوصيات التي صيغت

في الدراسة لم تُوجه إلى الويبو فقط. ويمكن لتلك التوصيات مساعدة الدول الأعضاء على المستويين الوطني والإقليمي عند وضع سياستها السمعية البصرية.

153. وأوضحت الاستشارية (السيدة ديدر كيفن) أن الدراسة كانت جزءاً من مشروع أكبر خُصص إلى وجود نقص في البيانات الاقتصادية التي جعلت من الصعب العمل على تنفيذ سياسات لتحسين إدارة حق المؤلف. وتم الاتصال بخمسة وعشرين خبيراً على الأقل، وأجريت مناقشات مستفيضة ومثمرة في خمسة بلدان أجريت فيها الدراسة هي: بوركينا فاسو وكوت ديفوار وكينيا والمغرب والسنغال. كما أجريت بحوث مكتبية لمعرفة ما هي البيانات والمؤسسات المتاحة. كما قدمت الدراسة لمحة عامة عن النهج المتبع فيما يتعلق بجمع البيانات في مناطق أخرى، ووجود المؤسسات الإقليمية والخطوات المقبلة المحتملة. وكانت البيانات الاقتصادية مهمة فيما يتعلق بتطوير أسواق البلدان المختارة لأسباب مختلفة. وكان من المهم فهم السوق والجهات الفاعلة الرئيسية (هيئات البث، ومشغلي التلفزيون المدفوع، والموزعين وكذلك الجهات التي تعمل على مستوى عموم إفريقيا) من أجل إيجاد شركاء لإنتاج المصنفات بشكل مشترك. كما كانت البيانات المتعلقة باستخدام المستهلكين لوسائل الإعلام مهمة وغير موجودة في البلدان المختارة. وكان يتعين الحصول على معلومات عن بيانات الجمهور وعدد الحضور في دور السينما والمشاركين الذين يدفعون اشتراكات التلفزة، من أجل فهم الاستهلاك وتعزيز القدرة التي قد تحتاج الصناعة إلى التفاوض بشأنها. وكان المنتجون الذين يتفاوضون مع هيئات البث بحاجة إلى فهم عدد الأشخاص الذين يربحون منهم شاهدوا فيلماً أو برنامجاً تلفزيونياً. وكما ذكر، كانت البيانات مهمة أيضاً لإشراك مستثمرين آخرين ومصروف استثمار. وأفادت الاستشارية أنه بمجرد تطوير النظام، يمكن أن تساعد البيانات في إنتاج اتجاهات السوق بمرور الوقت وتوضح ما هو قيد التطوير، ويمكن أن تساعد في تطوير خطط استراتيجية جديدة وخلافه. وكانت معرفة القطاع السمعي البصري ونماذج العمل المختلفة التي تتغير بشكل متكرر بمثابة مكون مهم جداً في أطر وسياسات حقوق النشر التي نُفذت بنجاح. وكان ينبغي الحصول على المعلومات عن اتجاهات السوق بشأن الإيرادات ونماذج الأعمال المتغيرة من أجل تكييف سياسة حقوق المؤلف ومراعاة الجهات الفاعلة الجديدة وأنماط الاستغلال. وبالتالي، كان الإطار التشريعي لحقوق المؤلف حاسماً. ومع ذلك، كانت الجهات الفاعلة ملزمة أيضاً بالمشاركة بالمعلومات وإعداد تقارير حول المصنفات وجاهيرها. وكان من المهم بالنسبة لمؤسسات إدارة حقوق المؤلف معرفة الجهات الفاعلة الرئيسية. وتطلب الأمر معلومات عن الجمهور ومشاهدي السينما والمشاركين. وكان من المهم أيضاً جمع البيانات المتعلقة بسوق الإعلان للبث المجاني وكذلك البيانات المتعلقة بمشركي التلفزيون. وكان ينبغي للمنتجين والمبدعين أن يفهموا قيمة أعمالهم. وكان الحال مماثل بالنسبة للبيانات على شاشات السينما والجهات الفاعلة المهمة في التوزيع. وكان الدليل على مساهمة القطاع السمعي البصري في الناتج المحلي الإجمالي وفرص العمل أداة هامة للضغط على صانعي السياسة وإثبات إلى أي مدى يساهم القطاع في المجتمع وفرص العمل والناتج المحلي الإجمالي. وأظهرت الدراسة تحليل الإيرادات وبيانات الإعلانات وسوق التلفزيون المدفوع لمدة خمس سنوات. كما أظهرت أن إيرادات سوق التلفزيون المدفوع للبث الكبلي والبث بالأقمار الصناعية مستمرة في الارتفاع. وظلت إيرادات الإعلانات راكدة، وفي أوروبا كانت إيرادات خدمات الفيديو حسب الطلب في تزايد مستمر. كما عرضت الدراسة الوصول إلى بيانات المؤسسة التي لها دور خاص في القطاع السمعي البصري ذي الاختصاص المحدد (الشكل 1، صفحة 21). وأثناء تحليل هذه المؤسسات، اكتشف الخبراء أن هناك بيانات فعلية متاحة. وكانت القضية الرئيسية هي كيفية تجميع كل تلك البيانات من مالكيها. وأفادت بأنه يمكن جمع البيانات التي تجمعها هذه المنظمات معا ويكون لها قيمة مضافة تساعد في تنظيم السياسة وفهم السوق لتنفيذ أطر حقوق المؤلف. وساعدت تلك البيانات على إظهار هيكل السوق وعدد الشركات الموجودة هناك وما تم إنتاجه وما إلى ذلك. كما أظهر الشكل (1) أن هناك العديد من الجهات الفاعلة المشاركة في مجال مساعدة وإدارة وتنظيم وتيسير الصناعة السمعية البصرية. ولكل تلك الجهات الفاعلة (المعاهد السينمائية، النقابات، مجموعات حق المؤلف، الوزارات، هيئات تنظيم البث) دور تقوم به، وربما كلهم جمعوا البيانات ويمكن لتلك البيانات أن تفيد بالمزيد عن السوق. ووفقاً لأصحاب المصلحة الذين تمت مقابلتهم، هناك بعض التحديات والعقبات الرئيسية التي تم تحديدها. فلم تكن هناك بيانات عن عدد شركات الإنتاج، ولم عدد المهنيين أو الكتاب أو المؤلفين أو المديرين الذين يملكون المال. وكان من الصعب للغاية وضع أي إحصائيات - جزئياً أو في بعض الحالات بشكل أساسي - نظراً لحقيقة أن الشركات كانت بطيئة في التسجيل لدى المؤسسات المناسبة. وفي كثير

من الأحيان، لم تكن هناك معلومات عن عدد الأفلام أو المسلسلات التلفزيونية أو الدراما التي تم إنتاجها فعلياً في البلدان. وكان هناك صعوبة في فهم نجاح تلك الأعمال لأنه في بعض البلدان لم تكن هناك بيانات عن جمهور التلفزيون. فلم يتم قياس ذلك، وإن كان قد تم قياسه فقد تم ذلك من قبل شركة تجارية وليس من قبل أي شركة عامة. ولم يكن هناك وصول إلى تلك المعلومات. وفي كثير من الأحيان لم يكن هناك حتى بيانات عن دخول السينما. وكان من الصعب جداً معرفة من يشارك في الأعمال، ومن الذي كان يصنع ماذا، وما هو الكم الذي قد تم صنعه، ومن الذي كان يشاهده وماذا كانت اتجاهات البرمجة. وأفادت بأن كل هذه العقبات تعوق تطوير أي سياسة واستراتيجية يمكن أن تساعد السوق، حيث لا توجد صورة. والأهم من ذلك أنهم جعلوا أعمال منظمات الإدارة الجماعية ومكاتب حق المؤلف صعبة للغاية. وبدون هذه البيانات وسلسلة عناوين فعالة لوثائق حق المؤلف، كان من الصعب تشجيع المستثمرين والبنوك على المشاركة. وكانت تلك قضية مهمة للغاية بالنسبة للمنتجين والمصممين. وأشار مقدم العرض إلى أن البيانات كانت متاحة في معظم البلدان، ولكنها متفرقة بين مجموعة من المؤسسات، ونادراً ما يتم جمعها وتوحيدها في تقرير وطني واحد. ومن ناحية أخرى، كانت هناك معلومات تم جمعها لكنها كانت معلومات تجارية تم جمعها من قبل الشركات التجارية، وبالتالي أصبح الوصول إليها/ الاشتراك فيها مكلفاً. وفي الوقت نفسه، ومع تطور أسواق العولمة، عملت العديد من الشركات على نحو عبر وطني، لاسيما في مجال التلفزة المدفوعة. كما أظهرت الدراسة أن أصحاب المصلحة، مثل المنتجين، لم يكونوا دائماً على دراية بالفوائد المترتبة على تسجيل مصنفاتهم أو شركاتهم، أو من المشاركة في إدارة حق المؤلف لأنها تساعد في تحسين الإحصاءات. ويمكن أن يستفيدوا من التمويل ومن ثم يصبحون قادرين على اكتساب الحقوق لمصنفاتهم. كما أشير أيضاً إلى أن هناك نقص عام في التعاون والمحادثة في الصناعة وأن هناك حاجة إلى تبادل الخبرات والتفاهم والعمل معاً لتحسين موقفهم. وكان ذلك مجرد مثال على نوع البيانات التي تم تقديمها في تلك البلدان ولكنها مملوكة لشركات تجارية. ومن حيث الفرص وأفضل الممارسات، أكدت الخبرة الاستشارية أن إحدى الرسائل الرئيسية التي تم تلقيها من جرت مقابلتهم كانت حول الإمكانيات المذهلة في القطاع السمعي البصري، والمدراء العظماء، والأفكار المثيرة، والابتكار، والتقصص والقصص الثقافية التي ينبغي أن تحكى. كما أشير إلى أنها كانت لحظة عظيمة لأنه جرى إدخال التلفزيون الأرضي الرقمي وبدأ الإنترنت يظهر مع مجموعة جديدة كاملة من الجهات الفاعلة. لقد كانت لحظة لتشجيع الإنتاج المحلي من خلال إلزام القنوات التي حصلت على تراخيص بالحصول على المحتوى المحلي وإعداد تقارير بما كانوا يعرضونه. لقد كانت أيضاً لحظة إعداد المربعات التي يمكن استخدامها لإدخال البنية التحتية لقياس الجمهور. وكانت هناك العديد من الأمثلة على الممارسات الجيدة والتطورات الإيجابية، بعضها يتعلق بالمشروع الذي تعمل عليه اليوبو. فعلى سبيل المثال، كانت هناك مجموعة متميزة من البيانات حول إنتاج الأفلام والوسائل السمعية والبصرية من قبل المركز السينمائي في المغرب. وتم مؤخراً إنشاء مؤسسة إدارة تجميع خاصة في السنغال. وفي كوت ديفوار، تم إدخال بعض التخفيضات الضريبية لقطاع الإنتاج، والتي كانت بمثابة حافز للشركات على التسجيل. وفي كينيا، تم إدخال حصص على المحتوى المحلي للتلفزيون، كما جرى العمل مع معاهد الإحصاء لتحسين تصنيف الشركات والحصول على صورة أفضل لهيكل السوق. وعلى نطاق أوسع في مجالات أخرى، كان هناك تحسين لجعل الهيئات والمعاهد والمراسد الإقليمية تعمل معاً لجمع هذه البيانات. ففي أوروبا، هناك المرصد الأوروبي السمعي البصري، وفي أمريكا الجنوبية هناك المرصد الأمريكي المكتبي. وكان إطلاق الاتحاد الإفريقي للمنتجات السمعية البصرية والسينما من قبل الاتحاد الإفريقي تطوراً هاماً آخر. وربما كانت هناك فرص أخرى لزيادة تعزيز جمع البيانات الاقتصادية، حيث يمثل ذلك تغذية موجزة للأفكار على أساس المعلومات المستفادة من البلدان التي تم تطوير الدراسة فيها. وتمثلت الرسالة التي أرادوا إعادة إليها إلى الدول الأعضاء هي الحاجة إلى إيجاد بيئة لجمع البيانات، وأن التشريعات والسياسات (مثل إعادة تحديد حصص البث أو الحصول على محتوى محلي أو إعداد التقارير بشأن أنواع البرامج) هي عامل رئيسي. وكان من المهم زيادة شفافية البيانات التي تأتي من جميع الشركات وتحسين قواعد تسليم البيانات المتعلقة بدخول السينما، ولضمان أن جميع المؤسسات التي عُرضت في الدراسة لها صلاحيات واضحة وملزمة بتقديم معلومات لتسجيل شركاتها. وأفادت بأن تشجيع تسجيل الشركات مهم جداً وكذلك زيادة الوعي بمزايا التسجيل. كما أن تيسير الحوار المستمر بين أصحاب المصلحة أمر مهم بنفس القدر لأن الناس يميلون إلى العمل في زاويتهم الخاصة بينما يحتاجون إلى التعاون وفهم النظام البيئي بأكمله وكيفية تطويره. وينطبق الشيء نفسه على توحيد البيانات وتشجيع التعاون بين مختلف الأشخاص الذين يجمعون البيانات. كما صرحت الخبرة الاستشارية بأنهم سيقترحون تنظيم المزيد من ورش العمل بين جميع تلك المؤسسات أو بين

جميع أصحاب المصلحة للتعاون وتبادل أفضل الممارسات والخبرات والنظر في الخطوة التالية التي يمكن اتخاذها لإنشاء تلك الصورة لأسواق وسائل الإعلام الخاصة بهم. وأفادت بأنه يمكن تنفيذ ذلك على المستوى الوطني و/ أو الإقليمي. ويمكن تنظيم الأنشطة التي من شأنها تثقيف أصحاب المصلحة بشأن قيمة جمع البيانات في القطاع السمعي البصري. وذكرت أن المشاركين من هذه الصناعة سيكونون هم المنتجون والمذيعون والموزعون والمؤلفون. وفيما يتعلق بالمؤسسات، فستكون: لجنة السينما ومكاتب حق المؤلف والوزارات والهيئات التنظيمية والجمعيات المهنية. ويمكنهم تقاسم كيفية عملهم وكيفية جمعهم للبيانات والمنهجيات ومناقشة التعاون المحتمل في التقارير المشتركة وتطوير شبكات الخبراء وما إلى ذلك. وإذا كان ذلك مفيد على المستوى الإقليمي، فيمكن أن يكون لديهم شبكات في جميع لجان السينما التي يمكنهم تقاسم البيانات مع بعضهم البعض فيها. وبالنظر إلى تأثير العولمة الذي كان ملموسا في جميع أسواق الإعلام، من المهم أيضا العمل معا في جميع البلدان. وقد تم ذلك في أوروبا وأمريكا الجنوبية وكانت طريقة لتبادل المعلومات بجميع الشركات التي تعمل عبر الحدود الوطنية. ولكن قبل كل شيء، سيكون من الجيد إطلاق نقاش مع المعاهد الوطنية لتحديد العقبات والثغرات في المعلومات والطرق التي يمكن للتعاون الدولي أن يعزز بها العملية. وسيكون من المهم توفير نظرة عامة على بيانات السوق التي تجمعها الشركات التجارية، فعلى سبيل المثال، في أوروبا يتم شرائها عن طريق جميع الموارد، مما يعني أنه تم تجميع الموارد وتبادل المعلومات. وبشكل عام، يمكن لأي عمل إضافي أو بحث آخر في هذا المجال أن يساهم في تعزيز وعي الدول الأعضاء وصانعي السياسات بشأن سبب وجود فوائد للتعاون في هذه القضايا والإسهام في تعزيز الوعي بهذا التعاون بالنسبة لمنظمات مثل الاتحاد الأفريقي وعلى مستوى الكيانات الاقتصادية الإقليمية.

154. واستفسر وفد كينيا عن الاستنتاج القائل بأن البيانات كانت متاحة ومفيدة. وفي الوقت نفسه، كانت التحديات التي ذكرتها الخبرة تمثل عوائق حقيقية أمام جمع البيانات القابلة للاستخدام. وأعرب الوفد عن عدم اقتناعه بتوافر تلك البيانات. وأفاد أنه يمكن جمع البيانات وتحليلها للقدرة على اتخاذ قرارات تجارية معينة حيث تم جمعها بمختلف النوايا وبعضها ليس له معنى. وطلب مزيدا من التفصيل بشأن الخلاصة في مواجهة التحديات المذكورة في التقرير.

155. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، وذكر أن دراسة الجدوى قدمت مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات القيمة للخطوات المقبلة المحتملة نحو تحسين جمع البيانات في بوركينا فاسو وكوت ديفوار وكينيا والمغرب والسنغال. ووفرت بعض التغذية الفكرية بالنسبة لصانعي السياسات فيما يتعلق بالخطوات التالية التي يمكن اتخاذها لتعزيز الشفافية في السوق. وأيد الوفد رأي الخبراء في أن التحول الرقمي يمثل فرصة لتهيئة بيئة أفضل لتطوير خدمات جديدة ومبتكرة وقانونية لمواجهة الاتجاه نحو القرصنة السمعية البصرية وقرصنة البث. وأعرب عن تطلعه إلى تقييم التقرير المرحلي المقبل للمرحلة الثانية من مشروع أجندة التنمية المعني بتعزيز وتطوير القطاع السمعي البصري في بوركينا فاسو وبعض البلدان الأفريقية.

156. وأفاد وفد كوت ديفوار أن بلاده استفادت من المرحلة الثانية من المشروع وأنه يمثل تطورا مبدئيا للقطاع السمعي البصري. وأيد الوفد الدراسة.

157. وذكر وفد بوركينا فاسو إن الدراسة أظهرت صورة لما يحدث بالفعل في البلدان المختارة. وستمكن الاقتراحات ذات الصلة المقدمة من البلدان المستفيدة، بما في ذلك بوركينا فاسو، من إنشاء آليات لتحسين جمع البيانات المتعلقة بالقطاع السمعي البصري من أجل تقدير أثرها على الاقتصاد الوطني على نحو أفضل. وسيكون للانتقال إلى التلفزة الرقمية الذي بدأ بالفعل تأثير كبير على الاقتصاد الوطني لبوركينا فاسو وعلى الاقتصاد دون الإقليمي. وأفاد أنه لا يمكن إنكار الحاجة إلى معرفة تأثيره على الاقتصاد الوطني. فقد عزز الاقتناع بأنه من الضروري إنشاء نظام أكثر تخصصا لجمع البيانات الاقتصادية كما جرى اقتراحه في الدراسة. واعتبر الوفد أن الاقتراحات الواردة في الوثيقة CDIP/21/INF/2 ذات صلة وثيقة بالموضوع.

158. وتحدث وفد بلغاريا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وأحاط علما بالمعلومات الواردة في الدراسة وأقر بالعمل المضطلع به في إطار مشروع تعزيز وتنمية القطاع السمعي البصري في بوركينا فاسو وبعض الدول الأفريقية. وذكر أن

المشروع حقق أهدافه وحدد مجالات قليلة لتحسين القطاعات السمعية البصرية في البلدان المستفيدة. وذكر أن من بينها الحاجة العاجلة إلى زيادة الوعي بأهمية استخدام حق المؤلف وفوائده إلى جانب إدخال الإطار التشريعي المناسب حيثما اقتضى الأمر. وأفاد أن من شأن ذلك أن يعزز الشفافية ويسمح بتعاون أفضل. ومن المؤكد أن احتياجات تأمين البيانات الموثوقة على جانبي قطاع الإنتاج ومقدار الإنتاج وكذلك بشأن الالتزامات المقابلة لختلف الجهات الفاعلة فيما يتعلق بهما ستستفيد بالتأكيد من وضع القواعد في هذا القطاع. كما ستوفر اللوائح التنظيمية الخطوات اللازمة لوضع خريطة منتظمة لحالة السوق ونقاط قوتها، الأمر الذي قد يكون مفيداً للبلدان المشاركة في المشروع. وأعرب وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه عن تقديره لفكرة تقديم المزيد من مساعدة الويبو من خلال استكمال دراسة جدوى بشأن إنشاء معهد لجمع البيانات المتعلقة بالقطاع السمعي البصري على المستوى دون الإقليمي أو المستوى الأفريقي. ورأى أنه من أجل إنجاز هذه المهمة بنجاح، قد يكون هناك حاجة لإشراك المؤسسات الوطنية للبلدان والقطاع الخاص بشكل جزئي والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المهنية والشركات وخلافه.

159. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأعرب عن امتنانه لبوركينا فاسو وكوت ديفوار وكنيا والسنغال والمغرب لاهتمامها بالمشاركة في الدراسة. وأفاد أن الدراسة اقترحت كيفية تحسين جمع البيانات في البلدان المستفيدة وتعزيز شفافية القطاع السمعي البصري. وأقر وفد المجموعة بأن التحول الرقمي يمثل فرصة لخلق بيئة أفضل لتطوير خدمات مبتكرة وقانونية جديدة لمواجهة الاتجاه نحو القرصنة السمعية البصرية وقرصنة البث، وهو أمر سليم للغاية. كما أيد وفد المجموعة الرأي القائل بأن جمع البيانات الموثوق بها يمثل الخطوة الأولى المهمة للغاية في عملية وضع السياسات الإنمائية والإطار التنظيمي. وأعرب عن دعمه لإجراء دراسة جدوى أخرى بشأن إنشاء معهد لجمع البيانات المتعلقة بالقطاع السمعي البصري على المستوى دون الإقليمي أو المستوى الأفريقي.

160. ودعا الرئيس الأمانة للرد على التعليقات.

161. وأعربت الخبيرة الاستشارية (السيدة ديردري كيفن) عن تقديرها للتغذية المرتدة الإيجابية. كما أشارت إلى السؤال الذي طرحه وفد كينيا وأوضحت أن هناك هياكل قائمة لمزيد من البيانات، لكن لا تزال هناك حاجة إلى إطار قانوني مناسب ومزيد من التوعية والمشاركة لجميع أصحاب المصلحة. وذكرت أن كينيا مثال جيد لدولة لديها تطورات إيجابية. وأفادت أنها لا تقصد أن تقول أن البيانات كانت متاحة للجميع.

162. وأكدت الأمانة (السيدة كرويل) على أنه من المهم لأصحاب المصلحة أن يدركوا أنه لكي يُنظر إلى الأمر على أنه صناعة جادة، ينبغي للمهنيين أن يوفرُوا بيانات موثوقة. وأفادت بأن هذه البيانات مهمة بالنسبة للمستثمرين المحتملين. واختتمت بالقول أن الدراسة تهدف إلى توفير صورة للسوق لمعرفة كيف يمكن تحسين العمل في المنطقة للوصول إلى بيانات أكثر موثوقية.

163. وأغلق الرئيس المناقشة بشأن الوثيقة CDIP/21/INF/2 نظراً لعدم وجود ملاحظات إضافية من الحضور. وأحاطت اللجنة علماً بالمعلومات الواردة في الدراسة، وأفادت بأنه يمكن مناقشة المزيد من الأنشطة في مرحلة لاحقة.

مشروع تعزيز استخدام الملكية الفكرية في قطاع البرمجيات في البلدان الأفريقية المقترح من جمهورية كينيا –

الوثيقة CDIP/21/7

164. دعا الرئيس وفد كينيا إلى تقديم مقترح مشروعه بشأن تعزيز استخدام الملكية الفكرية في قطاع البرمجيات في البلدان الأفريقية، الوارد في الوثيقة CDIP/21/7.

165. وقدم وفد كينيا الوثيقة CDIP/21/7 بشأن مشروع تعزيز استخدام الملكية الفكرية في قطاع البرمجيات في البلدان الأفريقية. وأشار إلى أن مقترح المشروع في مرحلته الأولية ويتطلب المزيد من التفصيل. وذكر الوفد بأنه أجرى مناقشات

أولية مع أمانة الويبو بشأن تعزيز المشروع. وأفاد أن المشروع يستهدف الشباب في أفريقيا للأسباب الواردة في الصفحة الثانية من الوثيقة CDIP/21/7. وأفاد أن هناك إقبال كبير على الهواتف الذكية في المنطقة الأفريقية وذلك هو السبب في أن تركيز المشروع كان على البلدان الأفريقية التي لديها نفس معلومات الخلفية كما هو وارد في الصفحة الثانية من الوثيقة. وذكر أن الشباب يمثل القسم الأكبر من السكان في البلدان الأفريقية، وهم شباب متعلم جيدا ويستخدمون الهواتف الذكية، يستفيدون من الحركة التكنولوجية عن طريق إنشاء العديد من التطبيقات. وكانت هذه التطبيقات مفيدة وغيرت حياة السكان في البلدان الأفريقية. وذكر أن برنامج (M-Pesa) في كينيا غير حياة الكثيرين داخل النظام المصرفي ونظام تحويل الأموال، إلا أن الفائدة التي تعود على الشباب كانت محدودة بسبب نقص المعلومات بشأن حماية ابتكاراتهم والاعتراف المحدود بالملكية الفكرية كضمان للحصول على الائتمان ورأس المال للتوسع والتسويق. ولهذا السبب، تم تصميم المشروع لتلبية عدد من توصيات اللجنة، لاسيما التوصيات 11 و23 و24 و27. كما أفاد أن المشروع يمكن أن يسهم أيضا في عدد من أهداف التنمية المستدامة مثل الأهداف 1 و2 و3 و8 و9 على النحو المتوخى في الصفحة الثالثة من الوثيقة. وذكر أن الفكرة وراء هذا المشروع هي خلق ترابط بين مؤسسات الملكية الفكرية ومراكز الإبداع لتمكين الفائدة المفقودة وإتاحتها للشباب والأشخاص الذين قد يرغبون في العمل في هذا القطاع. ثانيا، تتمثل الفكرة في تطوير برنامج توعية ومواد تدريبية للقطاع، حيث لدى القطاع اعتماد محدود على الملكية الفكرية لأسباب تتعلق بالإطار القانوني وإطار السياسات ولكن هناك أيضا سؤال حول الوعي باستخدام الملكية الفكرية لتطوير هذا القطاع. ثالثا، أقتراح فحص الندائير التي تدعم استيعاب الملكية الفكرية والوصول إلى معلومات الملكية الفكرية لفائدة القطاع. وذكر أن الفكرة تتمثل في توفير إمكانية الحصول على هذه المعلومات في مكان متاح عند الطلب دون رفع مستوى التكنولوجيا. وأخيرا، ذكر الوفد أنه ينبغي البدء في استخدام الملكية الفكرية لهذا القطاع كضمان للحصول على الائتمان الذي يمثل الخط التالي للتنمية في قطاع الملكية الفكرية في أفريقيا. وكرر الوفد أنه لا يزال يعمل على الاقتراح بما يتماشى مع مقترحات مشروع اللجنة وأنه ينظر في كيفية تطبيق العلامات التجارية وحقوق المؤلف والأسرار التجارية وبراءات الاختراع في مجال البرمجيات في أفريقيا وكيفية استخدام الملكية الفكرية كأداة للتنمية في هذا السياق. كما ينظر الوفد في إمكانية العمل مع المنظمات والمراكز والجامعات الأخرى. وأفاد أنه قد تكون هناك حاجة لتطوير بعض الدراسات لهذا المشروع وكذلك ورش العمل ومواد التوعية والمساعدة التقنية في مجال تطوير الأطر التشريعية التي من شأنها دعم استخدام الملكية الفكرية في هذا القطاع. واختتم الوفد كلمته قائلًا أن المشروع له نطاق واسع ويمكنه أن يبنى شيئًا قد يكون مفيدا ويتم تعميمه في برامج الويبو.

166. وذكر وفد أوغندا أن التكنولوجيا تلعب دورا كبيرا في التقدم المستقبلي. وأفاد أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أصبحت ذات أهمية متزايدة في البلدان النامية. وتتمثل المشكلة الأكبر بالنسبة لشركات البرمجيات الإفريقية الناشئة الرئيسية في الحصول على التمويل من أجل تسويق ابتكاراتها. وذكر أن العديد من شركات البرمجيات ليس لديها المعرفة والأدوات اللازمة لتدقيق الابتكارات بغرض الوصول إلى رأس المال الأولي. ولكي يتم تحديد قيمة الاختراع، لم تعترف البنوك التجارية في الواقع ببرمجيات الملكية الفكرية كأصول لأغراض تقديم الضمانات. وذكر أن العديد من البلدان النامية التي نجحت ببلدان رائدة في رعاية شركات البرمجيات، دعمت الابتكار وريادة الأعمال من خلال الموارد العامة. وفي محاولة تهدف إلى تعزيز الابتكار، اتخذت حكومة أوغندا خطوة جريئة في تخصيص التمويل لمساعدة المبتكرين على تسويق منتجاتهم. وكان لابد من منح تصريح خاص للشباب الموهوبين في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومع ذلك، لم يكن التمويل العام كافيا. وهناك فجوة تمويلية في قطاع تكنولوجيا المعلومات. وهذا ما يجعل اقتراح وفد كينيا مثير للاهتمام وذو أهمية كبيرة. وذكر أن الاقتراح يهدف إلى تقديم المساعدة لتطوير البرمجيات وتقييم أصول الملكية الفكرية بغرض استخدامها كضمان لتأمين التمويل. وأفاد أن بعض الوحدات تمكنت من جمع الأموال من المؤسسات غير المالية مثل شركات رأس المال الاستثماري، الأمر الذي يمنح أصول الملكية الفكرية الخاصة بها كضمان. وأعرب عن تأييده للاقتراح الخاص بدمج الوصول إلى طرق التمويل هذه والذي يمكن تطبيقه على وضع البلدان النامية. وشجع الدول الأعضاء الأخرى على الموافقة على الاقتراح.

التوصيتان 5 و11 من المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات أجندة التنمية

167. دعا الرئيس الأمانة إلى تقديم خلفية عن القضية قيد المناقشة.

168. وأشارت الأمانة (السيد بالوش) إلى أنه تم إجراء مراجعة مستقلة لتنفيذ توصيات أجندة التنمية، تغطي الفترة من عام 2008 إلى عام 2015، وقُدّم تقرير المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات أجندة التنمية إلى الدورة الثامنة عشرة للجنة (الوثيقة CDIP/18/7). ومنذ ذلك الحين، كانت اللجنة تناقش الجوانب المختلفة للتوصيات الواردة في التقرير المذكور. وخلال الدورة العشرين للجنة، كان هناك اختلاف في وجهات النظر حول بعض عناصر التوصيتين 5 و11 من التقرير، لاسيما التوصية المتعلقة بإدراج النتائج المتوقعة الجديدة (ERs) أو تعديل النتائج الحالية لضمان تكامل أكثر فعالية لتوصيات أجندة التنمية في عمل الويبو على نحو أكثر فعالية وبطريقة مستدامة. وكان موقف المنظمة الوارد في الوثيقة CDIP/19/3 هو أن النهج القائم يفي بالقصد من التوصيات وأنه لا توجد حاجة إلى تعديل الإطار القائم على النتائج (RBM). وطلبت اللجنة في دورتها الماضية أن يساهم فريق المراجعة في المناقشة من خلال مؤتمر عبر الفيديو. وقرر فريق المراجعة بعد المناقشة، أن يشارك المقيّم الرئيسي، السيد إف. كي. غوبتا، في هذه العملية. ودعت الأمانة المقيّم الرئيسي إلى تقديم عرضه.

169. وأعلن الرئيس أنه بسبب بعض المشاكل التقنية، سيتم تأجيل المناقشة مع المقيّم الرئيسي إلى جلسة ما بعد الظهر وفتح الباب للإدلاء ببيانات الوفود بشأن التوصيتين 5 و11.

170. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، واعتبر أنه تماشيا مع استجابات الأمانة المبينة في الوثيقة CDIP/19/3 والتوضيحات التي قدمتها الأمانة خلال الدورة السابقة، فإن النهج المتبع يفي بالغرض من التوصيتين 5 و11. ولذلك، أدرك الوفد أن هذه التوصيات لا تحتاج إلى اعتماد رسمي، نظرا لأنها قد تمت معالجتها بالفعل. وقال الوفد إنه أعرب عن تطلعه إلى الاستماع إلى تفسيرات كبير المقيّمين بشأن هذه المسألة بالذات.

171. وأيد وفد ليتوانيا البيان الذي أدلى به وفد سويسرا باسم المجموعة باء.

172. وتحدث وفد بلغاريا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأشار إلى أن التوصية 5 تنظر في ربط توصيات أجندة التنمية بالنتائج المتوقعة الواردة في وثيقة البرنامج والميزانية. وعلى أساس البرنامج والميزانية الحاليين وتقرير أداء البرنامج والخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل المعدلة، كان لدى الويبو بالفعل الأدوات اللازمة لرصد عملية دمج توصيات أجندة التنمية في أعمالها. وتتطلع التوصية 11 إلى إنشاء آلية لرفع تقارير عن توصيات أجندة التنمية الواردة في تقارير التقييم وعن النتائج المعممة لمشاريع أجندة التنمية. واتفق الوفد في الرأي مع الأمانة على أن نهج الإدارة القائمة على النتائج الموجود حاليا يفي بالغرض من هذه التوصية. وأعرب عن تأييده للتعليق الذي أدلى به وفد سويسرا باسم المجموعة باء بأن الآلية المقترحة في التوصية 11 قد تكون عبئا ثقيلًا.

173. واقترح الرئيس تأجيل المناقشة إلى حين تقديم العرض من قبل كبير المقيّمين في جلسة ما بعد الظهر. وتمت الموافقة نظرا لعدم وجود تعليقات أخرى من جانب الحضور.

مشروع لتعزيز استخدام الملكية الفكرية في قطاع البرمجيات في البلدان الأفريقية مقترح من جمهورية كينيا - الوثيقة CDIP/21/7 (سمة)

174. استأنف الرئيس الدورة ومناقشة مقترح المشروع المقدم من وفد كينيا.

175. وقال وفد غابون إن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقطاع البرمجيات بوجه عام هما قطاعان يمتعان بإمكانيات غير محدودة، وأفريقيا لا تفتقر إلى العباقرة الذين يمكنهم العمل في هذا القطاع. وأشار إلى أن غابون واجهت مشاكل مختلفة مثل صعوبات الحماية وصعوبة تسويق الملكية الفكرية. وأعرب عن اعتقاده بأن المشروع الذي اقترحه وفد كينيا مثير للاهتمام وأيد المقترح.

176. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وأيد المقترح. ورأى أن المقترح مدفوع بالطلب ويتأشى مع احتياجات البلدان التي لديها أعداد كبيرة من مهندسي البرمجيات والتي تحتاج إلى زيادة وعيهم بشأن أدوات وطرق حماية الملكية الفكرية الخاصة بهم. ورأت المجموعة أن فكرة تقديم قيمة أصول الملكية الفكرية للمؤسسات المالية كضمانة هي فكرة مثيرة للاهتمام ويمكن مناقشتها باستفاضة مع أصحاب المصلحة المعنيين. وأشار إلى أن المجموعة ستؤيد تضمين المساعدة في تقييم الأصول التي يمكن أن تؤثر إيجابا على خيارات التمويل لمطوري البرامج. وحث الأمانة على تقديم المشورة بشأن كيفية استكمال المقترح بمزيد من التفاصيل حول الأنشطة المخطط القيام بها في إطار المقترح والنتائج المتوقعة للمشروع. وفي الختام، قال الوفد إنهم يرون المقترح المقدم من وفد كينيا بمثابة أساس جيد لتطوير مشروع ذي مغزى من شأنه تحقيق قيمة للبلد المستفيد، وسيكون بمثابة مثال لأعضاء آخرين من المحتمل أن يكونوا مهتمين بالأمر.

177. وتحدث وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأشار إلى أن مقترح المشروع يأمل في تنفيذ التوصيات 11 و23 و24 و27 لأجندة التنمية وأهداف التنمية المستدامة 1 و2 و3 و8 و9. ورأى الوفد أنه سيساهم في رفع الوعي لدى الشعوب في أفريقيا بشأن حقوق الملكية الفكرية وتنفيذها. وأعرب عن تأييده للمقترح.

178. وأيد وفد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأشار إلى أن أكثر من 60% من سكان كينيا يمتلكون هواتف ذكية، وكشفت تقارير مختلفة أن تلك الإحصاءات تمتد لتشمل معظم البلدان الأفريقية مع وجود اتجاه تصاعدي متوقع. وبالتالي، أصبح استخدام التطبيقات وسيلة هامة للحصول على التحديتات الطبية، وهي مصدر معلومات للتمويل، من بين أشياء أخرى كثيرة. ومن أجل مكافأة الإبداع والابتكار لدى مطوري البرمجيات، فمن الضروري وجود فهم واضح لنظام الملكية الفكرية حتى يتمكن هؤلاء المطورين من العمل ضمن نظام الملكية الفكرية والاستفادة منه. وأيد الوفد المقترح.

179. وتحدث وفد بلغاريا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأعرب عن تقديره لنمو وإمكانيات مجال التكنولوجيا في أفريقيا إلى جانب حاجته الحالية لفهم الملكية الفكرية واستخدامها بشكل أفضل، لا سيما من جانب مطوري التطبيقات. وأشار إلى أن المشروع يبدو أكثر أهمية لأن لديه الطموح للمساعدة في تحقيق أربعة توصيات لأجندة التنمية تشمل التوصيات 11 و23 و24 و27. كما أن مقترح المشروع يهدف إلى المساعدة في تقييم أصول الملكية الفكرية وخلق فرص التمويل، وتوسيع نطاق المجموعة المستهدفة منه وذلك من خلال تضمين البنوك ومؤسسات التمويل ويمكن أن يوضع محاميو الملكية الفكرية في الاعتبار. وأوضح أن المقترح يحيط علما بحقيقة أن المؤسسات المالية في أفريقيا لا تعتبر البرمجيات والملكية الفكرية أصولا غير ملموسة. ويمكن أن ينعكس ذلك في الأنشطة المقترحة إلى جانب وضع المزيد من الإجراءات الهادفة للجمع بين القطاعات المختلفة لتحقيق أهداف المشروع. ورأى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أن المقترح مثير للاهتمام.

180. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، ورأى أن المقترح يتناول موضوعا بالغ الأهمية. وأشار إلى أن هندسة البرمجيات تشهد صعودا نحو القمة بين العديد من البلدان عبر القارة الأفريقية. وأوضح أن نيروبي معروفة بالفعل باسم سافانا السليكون في شرق أفريقيا بسبب الأعداد الكبيرة للمبرمجين. ولدى تطوير البرمجيات الكثير من الإمكانيات ليكون أداة للتنمية الاقتصادية للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وأعرب عن تأييد المجموعة بشكل عام للفكرة التي يقوم عليها مقترح المشروع الذي تقدم به وفد كينيا والذي من الواضح أنه معني بالطلب وملائم للبلد. وانفتحت المجموعة في الرأي على أنه من الأهمية بمكان زيادة الوعي بشأن حماية الملكية الفكرية المتاحة لحماية تطبيقات وابتكارات الأجهزة النقالة بين المخترعين والمبدعين الشباب في البلدان الأفريقية. كما أيد الوفد المقترح الخاص بمساعدة المستفيدين على تقييم الملكية الفكرية من أجل استخدامها كضمانة للحصول على الائتمان ورأس المال. ورأى أنه يتأشى تماما مع مقترح القيام بأنشطة لمساعدة المطورين والمخترعين على إنفاذ حقوق الملكية الفكرية الخاصة بهم. ورأت المجموعة أيضا أنه ينبغي توسيع مقترح المشروع الحالي من خلال تحديد أهداف المشروع بوضوح، على سبيل المثال، زيادة الوعي بين المجموعات المستهدفة، وقائمة الأنشطة والنتائج، ووصف المستفيدين

الرئيسيين وأصحاب المصلحة المعنيين، وكذلك تفاصيل الميزانية. وأعرب الوفد عن أمله في أن تساعد الأمانة وفد كينيا في الانتهاء من تلك الجوانب في مقترح المشروع. وأعرب عن تطلع المجموعة إلى مناقشة مقترح مشروع منفتح في الدورة المقبلة.

181. وأيد وفد السودان البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأعرب عن تقديره للعرض المعلوماتي الذي قدمه وفد كينيا. ورحب بالمقترح وأيده، نظرا لأن المقترح يساهم في النمو الاقتصادي للبلاد وفي تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وحث الوفد الأمانة على مساعدة وفد كينيا من أجل تنفيذ المشروع عندما تعتمده لجنة التنمية.

182. وهنأ وفد بوركينا فاسو وفد كينيا على بدء المشروع. وأيد البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية. ورأى أن مقترح المشروع الخاص بتعزيز استخدام الملكية الفكرية في قطاع البرمجيات في البلدان الأفريقية يعكس بوضوح الصعوبات التي يواجهها مطورو البرمجيات. وأشار إلى أن الهدف من المشروع يتمثل في تمكين مطوري البرمجيات، الذين ليسوا على دراية كافية في كثير من الأحيان، من إدراك الحاجة إلى حماية اختراعاتهم من خلال الملكية الفكرية. ومن شأن ذلك أن يمكنهم من معرفة قيمة اختراعاتهم ويؤدي إلى الحصول على ائتمانات للتمويل. وأوضح أنه لم يعد من الضروري إثبات أهمية تكنولوجيا المعلومات في التطور الاجتماعي الثقافي. وتوضح ذلك التوصية 27 من أجندة التنمية. ورأى الوفد أن المشروع الذي قدمه وفد كينيا مهم لأفريقيا وأيده تأييدا تاما.

183. ورأى وفد الاتحاد الروسي أن هذا المشروع مفيد ومهم للغاية وموجه نحو تنفيذ عدد كبير من توصيات أجندة التنمية. وأشار إلى أن نتائج تنفيذ المشروع ستأتي بشكل ملموس وعملي، وأن تنفيذ المشروع سيمكن الدول الأعضاء من استخدام جميع مزايا نظام الملكية الفكرية في مجال التكنولوجيا الرقمية. وأيد الوفد المقترح.

184. وأشار الرئيس إلى أن وفد كينيا أبلغ اللجنة بأن المشروع لا يزال في العملية الأولية. وكانت الأمانة قد عينت بالفعل شخصا سيساعد وفد كينيا في هذه العملية. واختتم الرئيس مناقشة الوثيقة CDIP/21/7. واقترح تضمين القرار التالي في ملخص الرئيس: نظرت اللجنة بشكل إيجابي في المشروع المقترح وطلبت من وفد كينيا، بعد التشاور مع الأطراف المعنية، ولا سيما أمانة الويبو، مواصلة التوسع في المشروع في الدورة التالية. وتم اعتماد القرار نظرا لعدم وجود ملاحظات من الحضور.

مقترح مشروع مقدم من وفد بيرو بشأن الملكية الفكرية والسياحة وفن الطهي في بيرو تحت عنوان: تعزيز تنمية السياحة وفن الطهي في بيرو من خلال الملكية الفكرية - الوثيقة CDIP/21/14

185. دعا الرئيس وفد بيرو إلى تقديم مقترحه.

186. وذكر وفد بيرو أن قطاع فن الطهي هو أحد القطاعات الأكثر إنتاجية في البلاد، والقطاع الثاني هو السياحة. وإلى جانب مناطق الجذب السياحي المعروفة عالميا في بيرو، فإن 82% من السياح اختاروا بيرو كمقصد لفن الطهي. وعلى نفس المنوال، تم اختيار بيرو كأفضل مقصد لفن الطهي للسنة السادسة على التوالي من قبل جوائز السفر العالمية. وبالمثل، كانت المطاعم البيروفية قد حصلت، في السنوات السابقة، على أعلى الجوائز على المستوى الدولي. وقد أدت سياحة فن الطهي في بيرو إلى حلقة مثمرة من الخدمات المرتبطة بها، وأصبحت أداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. ولم تقتصر الاستفادة من هذا الزخم على المطاعم المعترف بها دوليا، بل امتدت أيضا لأصحاب المشاريع الصغيرة والصغرى في هذا القطاع. ووفقا لإحصاءات صادرة عن المعهد الوطني للإحصاءات في بيرو، يتم افتتاح 56 مطعم في اليوم في ليما، عاصمة البلاد. وفي هذا السياق، ليس هناك فقط حاجة للحفاظ على جودة فن الطهي التقليدي البيروفي وحفظه، بل أيضا لخلق قيمة مضافة وزيادة الأنشطة المتعلقة بالسياحة الاقتصادية، مما يعود بالفائدة على سلسلة القيمة بأكملها. وسيوفر المشروع فرصا للحفاظ على الفوائد المذكورة والحفاظ عليها من خلال الاستخدام المكثف لنظام الملكية الفكرية في سياحة فن الطهي، بما في ذلك حماية الأصناف النباتية والمعارف التقليدية وتسميات المنشأ والشهادات والعلامات الجماعية والرسوم والنماذج

الصناعية وحقوق المؤلف. وسيكون الهدف من المشروع هو تعزيز الاستخدام الفعال لنظام الملكية الفكرية من خلال سياحة فن الطهي. ويمكن توسيع نطاق المشروع ليشمل بلدان أخرى تتمتع بإمكانيات متساوية في هذا المجال.

187. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وقال إن الآراء الأولية حول مقترح المشروع كانت إيجابية إلى حد ما. وذكر الوفد أنه مع ذلك، وبما أن الوثيقة تم تقديمها في مرحلة متأخرة للغاية، فإنه يرغب في الحصول على مزيد من الوقت لتقييمها. وقال إنه يشاطر الرأي القائل بأن تنفيذ مقترح المشروع القائم على الاحتياجات الملموسة للدول الأعضاء هو أداة فعالة للغاية لتنفيذ أجندة التنمية. ورحب الوفد بشدة بمقترح بيرو وحث على تقديم المقترحات من قبل الوفود الأخرى التي تتوافق مع احتياجاتها التنموية الخاصة.

188. وتحدث وفد بلغاريا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأيد تقديم المشاريع التي تساهم بشكل ملموس في تحقيق توصيات أجندة التنمية. وقال الوفد إنه نظرا لأنه قد تم تقديم مقترح المشروع قبل الدورة بقليل، فإنه أعرب عن تطلعه إلى مناقشته في الدورة المقبلة للجنة.

189. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، ورحب بمبادرات الدول الأعضاء لتقديم مقترحات مشاريع إلى لجنة التنمية. وأشار إلى تاريخ التقديم وأعرب عن رغبته الحصول على مزيد من الوقت لتقييمه بشكل كامل وإبداء ملاحظاته. ومع ذلك، ذكر أنه يمكن لبعض وفود المجموعة باء تقديم تعليقات وطلب إيضاحات بما لها من صفة وطنية في تلك المرحلة.

190. وقال وفد شيلي إن السياحة وفن الطهي هما قطاعان اقتصاديان يتمتعان بإمكانات كبيرة. لذلك، سيكون من المهم بحث كيفية تعزيز هذا القطاع لفائدة جميع الدول الأعضاء. وأشار إلى أن شيلي نجحت في تنفيذ برنامج "ختم المنشأ" الذي ساهم في نشر إمكانات المنتجات الشيلية المرتبطة بالمنشأ. وطلب المزيد من المعلومات عن التكاليف المرتبطة بالمشروع ومراحل تنفيذه ونتائج المتوقعة. كما التمس إيضاحا بشأن ما إذا كانت هناك منتجات تحظى بالأولوية. وأبدى الوفد استعداداه لمشاركة خبراته للمساهمة في صياغة المشروع.

191. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ ورحب بالمقترح بشكل إيجابي وطلب المزيد من الوقت لدراسته بطريقة أعمق وأكثر تفصيلا.

192. ورأى وفد الاتحاد الروسي أن المشروع مثير للاهتمام. وأشار إلى مشروع الملكية الفكرية والسياحة والثقافة والذي يحمل عنوان: دعم الأهداف الإنمائية وتعزيز التراث الثقافي في مصر والبلدان النامية الأخرى (الوثيقة CDIP/15/7 Rev.). وسلط الضوء على النتائج العملية الجيدة لمثل هذا المشروع وأعرب عن استعداده للنظر في مقترح بيرو بطريقة بناءة.

193. ورحب وفد البرازيل بمقترح المشروع. ورأى أن المقترح واعد جد وأعرب عن اهتمامه الكبير بالموضوع.

194. وأثنى وفد غواتيمالا على مقترح المشروع ورأى أن مثل هذا المقترح يفتح المجال أمام الدول الأعضاء لعرض ثرائها الثقافي.

195. واقترح الرئيس أن تأخذ اللجنة علما بمقترح المشروع وطلبت من وفد بيرو تنقيحه بدعم من الأمانة للنظر فيه في دورته التالية. وقد تم الاتفاق على ذلك في ضوء عدم وجود تعليقات أخرى من الحضور.

البند 7 من جدول الأعمال: رصد تقرير عن تنفيذ جميع توصيات أجندة التنمية وتقييمه ومناقشته وبحث تقرير المدير العام عن تنفيذ أجندة التنمية (تمة)

تقرير عن مساهمة الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والأهداف المرتبطة بها - الوثيقة CDIP/21/10

196. دعا الرئيس الأمانة إلى تقديم الوثيقة.

197. وقدمت الأمانة (السيد بوعبيد) التقرير الثاني الذي أعدته الأمانة ردا على قرار الدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية والذي تضمن ثلاثة أجزاء: (أ) الأنشطة والمبادرات التي اضطلعت بها الويبو بشكل فردي. (ب) الأنشطة المضطلع بها داخل منظومة الأمم المتحدة ككل. (ج) المساعدة التي تقدمها الويبو إلى الدول الأعضاء بناء على طلبها. وتناول الإصدار الأول من التقرير الذي تم تقديمه في الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية مساهمة الويبو كجزء من منظومة الأمم المتحدة. وفي عام 2018، استكملت الأمانة هذا الجزء لاطلاع الدول الأعضاء على مشاركة الويبو ومساهماتها وشراكاتها مع مختلف مؤسسات الأمم المتحدة. ولم يتغير الجزء الثالث من التقرير لأنه لم تكن هناك طلبات من الدول الأعضاء للحصول على المساعدة المرتبطة بأية هدف من أهداف التنمية المستدامة. ويركز تقرير عام 2018 (الوثيقة CDIP/21/10) على الجزء الأول من الطلب ويوضح التفاصيل بشأنه ويقدم تقريرا كاملا عن إسهام الويبو في البرامج والمنصات والمشاريع والأنشطة التي يمكن أن تساعد الدول الأعضاء في إنشاء أو تطوير بيئة مفيدة للإبداع والابتكار، والتي يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويستند العمل إلى البرنامج والميزانية للفترة 2018-2019. وهذه هي المرة الأولى التي يقيم فيها البرنامج والميزانية روابط بين الأهداف الاستراتيجية للويبو وأهداف التنمية المستدامة. ويتضمن التقرير سلسلة من الرسوم البيانية والجداول التي تربط أهداف التنمية المستدامة وبرامج الويبو من جهة وأهداف التنمية المستدامة (التي تسهم فيها إما بشكل مباشر أو غير مباشر وتماشيا مع المؤشرات) والنواتج المتوقعة للويبو من جهة أخرى. ثم شدد على أن الوثيقة تقدم بطريقة بسيطة الروابط المباشرة / أو غير المباشرة بين الأهداف الاستراتيجية والبرامج وأهداف التنمية المستدامة. وبالنسبة لأولئك الذين يريدون إجراء تحليل متعمق للأهداف الاستراتيجية وصلتها بأهداف التنمية المستدامة، يقدم ملحق الوثيقة صورة أكثر تفصيلا للصلة بين برامج الويبو ومؤشراتها والنواتج المتوقعة وأهداف الويبو الاستراتيجية وأهداف التنمية المستدامة. ويوضح أن أنشطة التعاون الإنمائي والمساعدة الفنية وأنشطة تكوين الكفاءات التي تضطلع بها الويبو هي أنشطة استراتيجية تهدف إلى تقديم المساعدة إلى الأعضاء بناء على طلبهم. ويتم ربط 21 برنامجا، من ضمن البرامج الأحد والثلاثين الواردة في برنامج وميزانية الويبو، بأهداف التنمية المستدامة، ويتم نشر تلك الأنشطة في جميع أنحاء المنظمة وينفذها عدد من القطاعات/الشعب المختلفة للويبو. وأشار كذلك إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي تم اعتماده بتوافق الآراء في 20 ديسمبر 2017 تحت عنوان "العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية"، والذي تؤكد فيه على الجهود المستمرة التي تبذلها مختلف برامج الويبو في هذا المجال. وتشجع الويبو على مواصلة تقديم أنشطة الدعم الفني، في مساعدة البلدان على تصميم وتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية والابتكار تتماشى مع استراتيجياتها الإنمائية.

198. وتحدث وفد بلغاريا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وأعرب عن تقديره لفرصة مناقشة التقرير السنوي لمساهمات الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والأهداف المرتبطة بها. وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي ملتزم بدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة باعتبارها شديدة الأهمية بالنسبة للدول المتقدمة والنامية. أفاد بأن التقرير يؤكد على مسؤوليات الدول الأعضاء عن تنفيذ أجندة عام 2030 وعن تميمتها الاقتصادية والاجتماعية. وأوضح أن مقدار الأنشطة والمبادرات التي اضطلعت بها الويبو لتنفيذ أجندة التنمية مثير للإعجاب من حيث النطاق والكم. وكرر الاتحاد الأوروبي موقفه بأن دعم الويبو ينبغي أن يظل مُنصبا على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بعملها وولايتها، وخاصة الهدفين 9 و17 من أهداف التنمية المستدامة. وبوصفها جزءا من منظومة الأمم المتحدة، شاركت الويبو في عدد كبير من الأنشطة والمبادرات، بما في ذلك في المنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة حول التنمية المستدامة. وسوف تُعقد الدورة التالية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في نيويورك في الفترة من 9 إلى 18 يوليو 2018، وستركز على استعراض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في الغايات 6 و7 و11 و12 و15 و17. وستكون هذه فرصة أخرى للويبو لمشاركة نتائج أعمالها ومواصلة التأكيد على أهمية الملكية الفكرية كأحد الأدوات المهمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

199. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادي، وقال إن أعضاء المجموعة ملتزمون بدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ورحب بمساهمات الويبو لتحقيق هذه الغاية. وأحاطت المجموعة علما بالتقرير، ورحبت به. ورأت أن

التقرير هذه المرة أكثر شمولاً وتم تقديمه في ثلاثة أقسام: "1" الأنشطة والمبادرات التي تضطلع بها الويبو، "2" الأنشطة التي تضطلع بها الويبو كجزء من منظومة الأمم المتحدة، "3" المساعدة المقدمة من الويبو إلى الدول الأعضاء عند الطلب. وفيما يتعلق بالأنشطة والمبادرات التي اضطلعت بها الويبو في الميدان، أعرب عن سرور المجموعة بأن ترى أن التقرير يذكر أن التنفيذ الفعال لجدول أعمال الويبو يعتبر أولوية رئيسية وعنصراً رئيسياً في المساعدة التي يمكن أن تقدمها الويبو إلى الدول الأعضاء فيما لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما أعرب عن تقديره لكون الويبو نشطة للغاية كجزء من منظومة الأمم المتحدة. وأعرب عن استعداد المجموعة لرؤية استمرار الويبو في التأكد من أن نظام الملكية الفكرية المتوازن هو المفتاح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالقسم الثالث من التقرير المتعلق بالمساعدة التي تقدمها الويبو إلى الدول الأعضاء عند الطلب، أشار إلى أن المجموعة لا تحت الأمانة فحسب بل أيضاً الدول الأعضاء على التواصل والتنسيق على نحو أفضل حتى يتسنى للويبو تقديم المزيد من المساعدة الحقيقية للدول الأعضاء. وفيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. أعربت المجموعة عن تقديرها للتأكيد التقرير على أن الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة يحظى بأهمية محورية في ولاية الويبو، كما أقرت بأن الابتكار له تأثير مباشر على أهداف التنمية المستدامة الأخرى، مثل الأهداف 2 و3 و6 و8 و11 و13، بالإضافة إلى أهمية سياسات الابتكار بشأن أهداف التنمية المستدامة 1 و14 و15.

200. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة بآء، ورحب بالفرصة السنوية لمناقشة كيفية مساهمة الملكية الفكرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشجع الدول الأعضاء على التماس المساعدة من الأمانة فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأوضح أن التقرير يحتوي على معلومات مفيدة للغاية عن الأنشطة والمبادرات التي قامت بها الويبو بشكل فردي والأنشطة التي تضطلع بها المنظمة كجزء من منظومة الأمم المتحدة والتي تهدف إلى المساهمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والأهداف المرتبطة بها. وأشار الوفد إلى أن الويبو لم تتلق أي طلب من الدول الأعضاء التي تطلب المساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للسنة الثانية على التوالي. وأشار إلى اعتماد أهداف التنمية المستدامة من قبل قمة الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة بشكل علامة بارزة. وأعرب الوفد عن تأييده التام لأهداف التنمية المستدامة وجهود الويبو للمساهمة في تنفيذها، مع الإشارة إلى أن المسؤولية الأساسية عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة تقع على عاتق الدول الأعضاء. ومع ذلك، أوضح أن للويبو دور هام في دعم الدول الأعضاء للوصول إلى تلك الأهداف. واحتفظ الوفد بالحق في الحصول على المزيد من التفاصيل بشأن هذه القضية، وأكد من جديد أنه ليس في موقف يسمح له بدعم مقترح وضع بند دائم في جدول الأعمال بشأن أهداف التنمية المستدامة. وأوضح أن لا شيء منع أو يمنع لجنة التنمية من مناقشة أهداف التنمية المستدامة بشكل شامل في إطار هيكل جدول الأعمال الحالي.

201. وأعرب وفد غابون عن اعتقاده بأن التقرير يعطي رؤية جديدة لأنشطة الويبو في هذا المجال، ولا سيما المساعدة المقدمة للبلدان التي تطلبها. وقال إنه التقرير الأكثر أهمية. وأوضح أن التنمية المستدامة ضرورية بالنسبة للبلدان والمنظمات الدولية وأن التكنولوجيا والابتكار هي الطريقة التي يمكن أن تساهم بها البلدان في تحقيق تلك الأهداف في عالم تسوده العولمة تحظى فيه معرفة التكنولوجيا بالأهمية البالغة. ويورد التقرير الأنشطة المتعددة التي يمكن الاضطلاع بها بهدف المساهمة في التنمية، ولكن أيضاً المستويات المختلفة التي يمكن من خلالها بذل هذه الجهود. وأقر الوفد بأهمية النظام الذي أنشأته الويبو لمساعدة الدول الأعضاء على الوصول إلى المعلومات العلمية والتقنية والاستفادة من الملكية الفكرية. وأشار بوجه خاص إلى إنشاء مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في عدد من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، مثل غابون. وأشار إلى ضرورة أن يعمل المركز في غابون بحلول نهاية ذلك العام. وأعرب الوفد أيضاً عن سروره للاستفادة من تدريب موظفي الملكية الفكرية بالتعاون مع المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية والويبو. وأعرب عن تقديره لكون أهداف التنمية المستدامة جزءاً من الأهداف الاستراتيجية للويبو التي تُظهر التزام المنظمة تجاه أجندة عام 2030. وقد انعكس ذلك بوضوح في التقرير الذي أشار إلى أنه من بين 31 برنامجاً في البرنامج والميزانية للفترة 2018-2019، هناك أكثر من 20 برنامجاً معنياً بأهداف التنمية المستدامة. كما أن هناك صلة بين أهداف التنمية المستدامة والتكنولوجيات المبتكرة مما يشير على ما يبدو إلى التزام أكبر من جانب الويبو نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويشير التقرير إلى أن الويبو ذكرت في قراراتين بشأن تأثير التطور التكنولوجي السريع

على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى أن يكون العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل أغراض التنمية، مما يجعل لزاماً على الويبو مواصلة دعم الدول الأعضاء في وضع استراتيجيات التنمية الوطنية. وفيما يتعلق بالهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة، أيد الوفد التعاون بين منظمة التجارة العالمية والويبو حيثما يتعلق الأمر بالوصول إلى الأدوية. وأكد من جديد تعاونه الكامل مع المنظمة.

202. وأعرب وفد الإمارات العربية المتحدة عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. ورأى أن الرصد على أساس سنوي مهم لمساعدة الدول الأعضاء في استعراض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن تقديره لتقرير الويبو فيما يتعلق بإدراج جميع أنشطتها ومبادراتها بشكل فردي وكجزء من منظومة الأمم المتحدة. ومع ذلك، أوضح أنه يمكن تحسينه في المستقبل بالتركيز على نهج موجه نحو النظام. وأحاط الوفد علماً بالتقرير والكيفية التي تم بها ربط إطار وبرامج نتائج الويبو بأهداف التنمية المستدامة. وأشاد بالتقدم في الربط بين أهداف الويبو الاستراتيجية وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة وبرامج الويبو الحالية. كما أحاط علماً بعدم وجود طلبات من الدول الأعضاء التي تلتزم المساعدة من الويبو فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة منذ اعتماد الأهداف في عام 2015. وفي هذا الصدد، طلب الوفد من اللجنة تحديد الوسائل والتوجيهات اللازمة للمساعدة في توسيع نطاق التفاعل بين الويبو والدول الأعضاء والقيام بأنشطة ومبادرات تناول أهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى أن الإمارات العربية المتحدة رائدة في المنطقة في إنشاء البنية التحتية والتطوير والتصنيع والتجديد. وفي الماضي القريب، أعلنت الإمارات العربية المتحدة عدة مبادرات وسياسات في مجال التصنيع، واستراتيجيات التنمية الوطنية، والاقتصاد الأخضر لأغراض التنمية المستدامة، واستراتيجية ما بعد النفط في الإمارات العربية المتحدة، والاقتصاد والابتكار، واستراتيجية الابتكار الوطنية. وتتألف اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة من 18 جهة حكومية. وتم تكليف مكتب الملكية الفكرية بوضع خطة تنفيذ وطنية لأهداف التنمية المستدامة. وعلى هامش قمة الحكومة العالمية كمنصة لاستعراض ومراقبة أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، استضافت الإمارات العربية المتحدة اجتماع عمل سنوي حول أهداف التنمية المستدامة لمناقشة التحديات بطريقة شاملة وعالمية. وقامت الإمارات العربية المتحدة بإعادة تنظيم حكومتها بغية إيجاد فهم أوسع للتنمية المستدامة، وإنشاء مناصب وزارية جديدة (مثل التركيز على قضايا الشباب، والنساء المسنات، والذكاء الاصطناعي، وما إلى ذلك). وأوضح أن بلاده ملتزمة بتنفيذ أجندة التنمية لعام 2030 بطريقة تتوافق مع التعهدات والالتزامات الدولية للبلد. وأعرب الوفد عن استعداداته للعمل مع الجميع وتعهده بعدم إغفال أي شخص وتحويل العالم إلى مسار مستدام ومرن.

203. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأولى أهمية كبيرة لأهداف التنمية المستدامة وتنفيذها الكامل بحلول عام 2030. ودعا كل دولة عضو إلى تحمل المسؤولية الكاملة في بذل كل جهد ممكن لتلبية احتياجاتها الخاصة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأشار إلى أن أمانة الويبو تقدم العديد من خيارات المساعدة المختلفة التي تهدف إلى تعزيز التنمية من خلال الابتكار، والمساهمة بهذه الطريقة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأفاد الوفد بأنه وفقاً للوثيقة، لم تتلق الويبو أي طلبات من الدول الأعضاء للحصول على المساعدة المتعلقة باحتياجاتها الخاصة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما أشار إلى عدد الأنشطة والمبادرات التي شاركت فيها الويبو في منظومة الأمم المتحدة. وأوضح أن الملكية الفكرية والابتكار من المساهمين ذوي الصلة في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، ظل موقف المجموعة بدون تغيير. وذكر أنه ينبغي على الويبو أن تستمر في التركيز على دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بولايتها، وهما الهدفان 9 و17. وأعرب عن تقدير المجموعة للفرصة السنوية لمناقشة القضايا المتعلقة بمشاركة الويبو وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، لم ير حاجة إلى وضع بند مستقل جديد في جدول الأعمال بشأن أهداف التنمية المستدامة. وأوضح أن بنود جدول الأعمال الحالية تسمح بالفعل بإجراء مناقشة شاملة حول القضايا ذات الصلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال بعد الويبو.

204. وتحدث وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وأشار إلى أن مسألة أهداف التنمية المستدامة مهمة للقارة الأفريقية. وأوضح أن المجموعة سعت دوماً إلى إشراك الويبو بصورة أكثر من المشاركة الفعالة في تنفيذ أهداف التنمية

المستدامة. وذكر بأن اللجنة طلبت في دورتها الثامنة عشرة من أمانة الويبو تقديم تقرير آخر يتضمن معلومات عن المساهمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والأهداف المرتبطة بها. ورأى الوفد أن التقرير لا يقدم معلومات عن المساعدة التي تقدمها الويبو بناء على طلب الدول الأعضاء. وأشار إلى أن السبب الموضح هو أنه في وقت إعداد هذا التقرير، لم تتلق الأمانة أي طلبات من الدول الأعضاء للمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. واستفسرت المجموعة عن الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة للاطلاع على المساعدة المقدمة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، حيث سيكون من الملائم معرفة الإجراءات والآليات للاستفادة من أهداف التنمية المستدامة. ودُعيت الأمانة أيضا لتوضيح المبادرات التي تم اتخاذها استجابة لطلبات المساعدة الواردة من الدول الأعضاء لمساعدتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ورأى الوفد أن إنجازات أهداف التنمية المستدامة مهمة بالنسبة للجميع وتعلق بقطاعات اجتماعية وثقافية واقتصادية مختلفة. وشدد على أن أهداف التنمية المستدامة غير قابلة للتجزئة ومن ثم ينبغي على الويبو تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة. ورحب الوفد ببعض الأنشطة التي نفذتها الويبو بنفسها وبالتعاون مع المنظمات الأخرى سعيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأعرب عن ثقته في أن هذه الأنشطة قد تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما أعرب عن رغبته في رؤية فوائد ملموسة حقيقية لمشاركة الويبو ومساهمتها في اجتماعات وأنشطة وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وطلب الوفد من الأمانة تقديم مدخلات في تلك الاجتماعات أو المنتديات وعرض النتائج من حيث المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأوضح أنه ينبغي على الويبو أن تحسن مساهمتها في أهداف التنمية المستدامة عن طريق ربط برنامجها وميزانياتها بأهداف وغايات التنمية المستدامة. كما حث الويبو على إجراء دراسة تبين كيف يمكن للأولويات والمعايير الحالية كذلك التي تخضع للتفاوض أن تساهم بشكل كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى أن الدراسات، بما في ذلك الدراسات المستقبلية، ستوضح كيف يمكن للجنة أن تساهم في تعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكنها أن تعزز العمل وتوعية الأعضاء بشأن الحاجة إلى اختتام المناقشات التي يبدو أنها تتراجع.

205. وقال وفد مصر إن التقرير الوارد في الوثيقة CDIP/21/10 يمكنه من التعرف على أهداف الويبو والدور الهام الذي تلعبه الويبو في هذا المجال، نظرا لقدراتها وكفاءاتها. وقدم عددا من التعليقات لكي تنظر فيها الويبو من أجل إحراز تقدم في تنفيذ أهداف أهداف التنمية المستدامة. وأفاد بأن الويبو لا تدخر جهدا في تعزيز الروابط بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص، وأنه يمكن تحقيق ذلك بتعاون أوثق مع الدول الأعضاء حيث يمكن أن يعزز ذلك المساعدة الفنية المقدمة من الويبو ويمكن الدول الأعضاء من فهم عناصر المرونة التجارية المرتبطة بالملكية الفكرية بشكل أفضل حتى يمكن للبلدان الاستفادة من اتفاق تريبس. وأشار إلى أن الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة ("الصناعة والابتكار والبنية الأساسية") والأهداف المرتبطة به أساسي. ومع ذلك، رأى أن من المهم أن توسع الويبو، بالتوازي مع ذلك، أنشطتها من أجل مراعاة الغايات المهمة الأخرى التي تهم البلدان النامية في إطار التعاون ذي الصلة. وأفاد بأن تعزيز المساعدة الفنية في البلدان النامية أمر ضروري أيضا في مجال نقل التكنولوجيا، ويمكن الويبو من زيادة وعي الدول الأعضاء فيما يتعلق بمزايا الملكية الفكرية وفوائدها. ويجب أن يأتي تكوين الكفاءات جنبا إلى جنب مع التنفيذ على نحو محدد للغاية من خلال التعرف على البرامج المثمرة والبلدان التي استفادت منها. ولذلك يُعد التقييم جزءا حيويا من أي مشروع. وأشار الوفد كذلك إلى القسم الثالث من التقرير بشأن المساعدة المقدمة للدول الأعضاء. وأوضح أن هناك أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر ويعتمد تنفيذها على مستويات التنمية لكل بلد وكذلك تطوير أنظمة الملكية الفكرية الخاصة بهم. وفي الختام، أكد الوفد على تأييده الكامل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتحقيقها.

206. وتحدث وفد إكوادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأحاط علما بالتقرير الوارد في الوثيقة CDIP/21/10. وأوضح أن التقرير تضمن معلومات عن مساهمة الويبو في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والأهداف والغايات ذات الصلة فيما يتعلق بالأنشطة والمبادرات التي تضطلع بها المنظمة بمفردها والأنشطة التي تضطلع بها المنظمة كجزء من منظومة الأمم المتحدة وكذلك المساعدة المقدمة من الويبو إلى الدول الأعضاء التي تطلبها. وأشار إلى بيانه الافتتاحي وأكد على أن المجموعة ترى أن أهداف التنمية المستدامة تمثل خطة عمل تسمح بوضع أبعاد التنمية الثلاثة موضع التنفيذ، وهي:

التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ورأى الوفد أن أهداف التنمية المستدامة عريضة النطاق وشاملة بشكل ينبغي أن يوجه عمل الويبو كجزء من منظومة الأمم المتحدة. كما اعتبر أن لجنة التنمية هي الهيئة المثالية للويبو من أجل عرض مساهماتها في عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإطلاع الدول الأعضاء على تلك المساهمات. وأشار الوفد كذلك إلى القرار الذي اتخذته اللجنة في اجتماعها السابق باستئناف المناقشات حول كيفية معالجة أهداف التنمية المستدامة في الدورات التالية للجنة التنمية، بما في ذلك طلب وضع بند دائم في جدول الأعمال. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى الإسهامات التي قدمها المجموعة في الدورة الثامنة عشرة للجنة والتي يمكن الاطلاع عليها في الوثيقة CDIP/18/4. وتتضمن هذه الوثيقة مساهمات الدول الأعضاء بشأن أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بعمل الويبو. وأشارت المجموعة في مساهمتها إلى أن "الصلة بين مختلف أهداف التنمية المستدامة والجوانب المختلفة للملكية الفكرية تتطلب مشاركة كبيرة من المنظمة في عملية التنفيذ. ولهذا السبب رأت المجموعة أن المناقشة يجب أن تستمر كدول أعضاء في الويبو (الوثيقة CDIP/18/4، المرفق الثاني، الصفحة 2)، من أجل تحديد تلك الجوانب التي تشكل فيها الملكية الفكرية عاملاً ذا صلة للامتثال لأهداف التنمية المستدامة، وبالتالي تحديد العمل الذي ستقوم الويبو بتطويره في تقدمها". وسلط الوفد الضوء على نطاق عمل أهداف التنمية المستدامة وخصائصها، مثل عالميتها وعدم قابليتها للتجزئة. وأكد من جديد أن تحقيق كل هدف من الأهداف يمكن أن يدعمه عمل الويبو بصفتها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة. وأوضح الوفد رغبتها في مواصلة المشاركة بطريقة استباقية في المناقشات حول هذه القضية.

207. وتحدث وفد إكوادور بصفته الوطنية، وقال إن أهداف التنمية المستدامة لها أهمية كبيرة بالنسبة لإكوادور. وأفاد بأن خطة التنمية 2017-2021 للبلد متوافقة تماما مع أهداف التنمية المستدامة. وهناك أهداف مشتركة لضمان حياة كريمة لجميع الأشخاص في جميع الأوقات. وتشير إكوادور في خطة التنمية هذه إلى مشاركة الملكية الفكرية، لا سيما فيما يتعلق بالموارد الوراثية والإبداع، والعالة المستدامة. ورأى الوفد أن من الأهمية بمكان أن يستمر عمل الويبو في الابتكار ونقل التكنولوجيا وأن نظام الملكية الفكرية برمته مرتبط بعملية تطوير هيكلية. ورحب الوفد بالجهود التي تبذلها المنظمة لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في مجالات اختصاصها. واعترف بتحديات التنفيذ بالنسبة للمجتمع الدولي، وأكد التزامه بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وشجع الويبو على القيام بذلك أيضا.

208. وقال وفد الصين إن التقرير يشير إلى أن الابتكار يقع في صلب مهمة الويبو، وإن أهداف التنمية المستدامة تعتمد على تطوير ونشر التقنيات المبتكرة. وأشار إلى أن للابتكار تأثير على العديد من أهداف التنمية المستدامة. وأوضح أن الصين ترى أن الابتكار يكمن في العديد من جوانب الحياة البشرية. ومن شأن تشجيع الابتكار أن يساعد في معالجة مختلف المشاكل والتحديات التي يواجهها المجتمع البشري. ولهذا السبب، شجع الوفد الويبو على الاستفادة من خبراتها ومزاياها والمشاركة بنشاط في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ورحب الوفد بأن البرنامج والميزانية للفترة 2018-2019 يؤسس لعلاقة بين أهداف الويبو الإستراتيجية وأهداف التنمية المستدامة لأول مرة. ويساعد هذا التقدم في توضيح العلاقة بين مهمة الويبو وأهداف التنمية المستدامة، وسيشجع إدارات الويبو على المشاركة بفعالية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأعرب الوفد عن تقديره للعمل الذي تقوم به الويبو لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي مجال الملكية الفكرية، أوضح أن الصين ملتزمة بالمساهمة في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة لإعطاء حقوق الملكية الفكرية بشكل كامل ولجعل الملكية الفكرية دعماً فنيا ومؤسسيا قويا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الصين. وأفاد بأن الصين تسعى لبناء منظومة قوية للملكية الفكرية، وعمقت إصلاح إدارة الملكية الفكرية وتوسعت في قوانين ولوائح الملكية الفكرية وعززت إنتاج الملكية الفكرية. وينتج عن ذلك تطوير سوق سليمة وبيئة تشغيل. وتم إنشاء نظام الخدمة العامة الوطنية لتنفيذ الملكية الفكرية من أجل تشجيع نقل الملكية الفكرية والتحويل بالإضافة إلى تمويل تعهدات حقوق الملكية الفكرية. وأضاف بأن البلاد تعزز ثقافة الابتكار والملكية الفكرية. وأصبح تعليم الملكية الفكرية عالميا وتم إنشاء بيئة تتعلق بالملكية الفكرية. وتعزز الصين قدرتها في تقديم خدمات الملكية الفكرية وتوفير المعلومات العامة للملكية الفكرية بشكل منصف للجميع، وتقيم شراكة مع البلدان الأخرى بالتعاون في مجال الملكية الفكرية. وفي فبراير 2018، نظم المكتب الصيني للملكية الفكرية والويبو ندوة مشتركة في تشجيانغ حول الملكية الفكرية والتنمية المستدامة. وكان الهدف من الندوة إلى تعريف المزيد من الناس بالعلاقة بين الملكية الفكرية

والتنمية المستدامة وتشجيع المزيد من الشركات والأفراد على المشاركة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. واستضافت الندوة حوالي 100 مشارك من الحكومات ووكالات الملكية الفكرية والشركات والأوساط الأكاديمية. واختتم الوفد كلمته بالتعبير عن استعداده لمشاركة المزيد من الفرص ومناقشة تجاربه وممارساته مع الدول الأعضاء الأخرى في استخدام الملكية الفكرية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

209. وأعرب وفد تونس عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية. ورأى أن التقرير الوارد في الوثيقة CDIP/21/10 شديد الأهمية وغني من حيث تحليل المعلومات. وأكد كذلك على الدور الأساسي الذي تلعبه الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واهتمامها الكبير بالمناقشة التي ينبغي أن تلهم الدول الأعضاء في سياساتها الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ورأى الوفد أن أجندة 2030 لا تشير بشكل محدد إلى الملكية الفكرية. ومع ذلك، ينبغي أن تشارك الويبو في تنفيذها، لا سيما فيما يتعلق بالابتكار والإبداع، وهما صكان أساسيان يمكن استخدامهما للتوصل إلى حلول مبتكرة لمواجهة تحديات التنمية. وأوضح أن الأنشطة والمبادرات التي تنفذها الويبو بشكل فردي، والأنشطة التي تنفذها في إطار منظومة الأمم المتحدة، تكشف عن الجهود الكبيرة المبذولة وتمكن الدول الأعضاء من رؤية التقدم المحرز في هذا المجال. وعبر الوفد عن تقديره للأنشطة التي قامت بها الويبو والمبادرات التي اتخذتها، ولا سيما العدد المهم من الأنشطة التي تتناول أهداف التنمية المستدامة. ورأى الوفد أن أهداف التنمية المستدامة هي أهداف غير قابلة للتجزئة. ورأى الوفد أيضا أن طلبات المساعدة الفنية يجب أن تأتي من الدول الأعضاء. ومع ذلك، أفاد باعتماد الأعضاء على خبرات الويبو وتعاونها ومشاركتها من أجل دعمها ومرافقتها من خلال توجيهها نحو نهج أفضل لتحقيقها أهداف التنمية المستدامة.

البند 8 من جدول الأعمال: النظر في برنامج العمل لتنفيذ التوصيات المعتمدة (تمة)

التوصيتان 5 و11 من الاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات أجندة التنمية (تمة)

210. استأنف الرئيس المسألة ودعا كبير المقيمين إلى تقديم عرضه.

211. وأوضح كبير المقيمين (السيد في. كيه. غوبتا) أنه فيما يتعلق بالتوصية 5، فإن القضية الرئيسية تتمثل في أن توصيات أجندة التنمية يجب أن ترتبط بالنتائج المتوقعة. وأقر فريق الاستعراض بأنه تم بذل جهود كبيرة لإدراج اعتبارات التنمية في عمل الويبو، بما في ذلك عملية التخطيط. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أشار إلى أن أحد أهداف المراجعة هو اقتراح إدخال التحسينات الممكنة. ولذلك، يمتثل الهدف من التوصية 5 في زيادة تعزيز دمج توصيات أجندة التنمية في عملية التخطيط، ولا سيما الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل (MTSP) والبرنامج والميزانية والإطار القائم على النتائج. وأفاد بأن الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2010-2015 لا تتضمن استراتيجيات محددة تتعلق بتنفيذ توصيات أجندة التنمية، ولا ترتبط التوصيات ارتباطا مباشرا بالنتائج المتوقعة في إطار الإدارة القائمة على النتائج مما أدى إلى حدوث تقصير في تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وأوضح أن للخطة المذكورة تسعة أهداف استراتيجية وتحدد لكل منها تحديات وفرص معينة (مثل البراءات والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية) بالإضافة إلى الاستراتيجيات التي يجب اتباعها لتحقيقها. وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن الإدارة القائمة على النتائج نتائج متوقعة لكل برنامج من برامج الويبو. وفي هذا الصدد، أشار إلى أنه تم تقديم تقارير عن التقدم المحرز على مستوى النتيجة المتوقعة، وليس على مستوى البرنامج. في نفس السطر، أشار إلى أن مؤشرات الأداء تم تعريفها أيضا على مستوى النتيجة المتوقعة. وبالمثل، فإن محصنات الميزانية تمت على مستوى النتيجة المتوقعة وليس على مستوى البرنامج. وبالتالي، أوضح بأنه في إطار الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل 2010-2015 ليس هناك هدف استراتيجي فيما يتعلق بالتوصيات الخمس والأربعين لأجندة التنمية، وبالمثل ليس هناك برنامج مخصص في البرنامج والميزانية فيما يتعلق بالتوصيات الخمس والأربعين لأجندة التنمية. وأفاد بأن فريق الاستعراض على دراية بالجهود التي تبذلها المنظمة لدمج توصيات أجندة التنمية في عملية التخطيط، مثل تعيين هذه التوصيات في أهداف الويبو الاستراتيجية وبرامج الويبو البالغ عددها 31 برنامجا، ضمن أمور أخرى. ومع ذلك، أشار إلى أن الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل

للفترة 2010-2015 لا تحدد المجال الرئيسي للتحديات والفرص والاستراتيجيات فيما يتعلق بالتوصيات الخمس والأربعين لأجندة التنمية. وبالمثل، يتم تخصيص موارد البرنامج والميزانية على مستوى النتائج المتوقعة في إطار الإدارة القائمة على النتائج. وبالتالي، لم تربط الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للسنوات 2010-2015 ولا البرنامج والميزانية بين التوصيات الخمس والأربعين لأجندة التنمية ونتائجها المتوقعة. وقدم كبير المقيمين بعض الأمثلة لدعم تفسيراته. وذكر أن تعيين التوصيات الخمس والأربعين لأجندة التنمية مع القائمة الحالية للنتائج المتوقعة سيضمن تحقيق جميع الأهداف المعلنة لتلك التوصيات. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يسهل تحديد النتائج المتوقعة التي تحتاج إلى تعديل أو لوضع نتائج متوقعة جديدة لازمة للمساهمة في تحقيق جميع أهداف توصيات أجندة التنمية المذكورة أعلاه. وعلاوة على ذلك، أشار إلى التوصية 11 والاستنتاج على 13 من تقرير الاستعراض المستقلة. وأفاد بأن الجزئين ذوي الصلة من التوصية 11: "1" الحاجة إلى آلية لتقديم تقارير عن التوصيات المتفق عليها الواردة في تقارير التقييم، و"2" الحاجة إلى مواءمة عملية الإدماج مع النتائج المتوقعة المعتمدة. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن الجزء الأول من التوصية 11 يهدف إلى توفير نتيجة ملموسة لعملية التعميم ويهدف الجزء الثاني إلى ضمان استدامة المشاريع المنجزة وإزالة الغموض عن عملية التعميم. ثم أشار إلى الاستنتاج 14 والخلاصة 14 من تقرير الاستعراض المستقل وقدم بعض الأمثلة على التوصيات المتفق عليها الواردة في تقارير التقييم، حيث يمكن أن يؤدي الاستعراض و/ أو التنفيذ إلى تعزيز استدامة المشاريع المنجزة والمعتمدة.

212. وذكر وفد البرازيل بأن الأمانة أبلغت اللجنة في دورتها السابقة بأنها كانت تنفذ بالفعل التوصية 5 وأنه بالتالي لن تكون هناك حاجة لاعتمادها. ومن ثم، استفسر الوفد عما إذا كان كبير المقيمين موافق على هذا التقييم. وعلاوة على ذلك، استفسر عما إذا كان ينبغي في منظور كبير المقيمين اعتماد التوصيات حتى لو كانت الأمانة تنفذها بالفعل، وبذلك يتم استيعابها في عمل الويبو في المستقبل.

213. وأشار كبير المقيمين (السيد في. كيه. غوبتا) إلى أن الويبو قامت بعمل كبير لدمج اعتبارات التنمية في عملها. ورأى أن المنظمة تناولت اثنين من الجوانب الثلاثة الواردة في التوصية 5. وأشار إلى تسعة أهداف استراتيجية و 45 توصية من توصيات أجندة التنمية وردت في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل. وأفاد بأنه في البرنامج والميزانية للفترة 2010-2011، قاموا بتعيين 31 برنامجا إلى 45 توصية من توصيات أجندة التنمية. ومع ذلك، قال إن هذا العمل ليس مكتملا. وما لم يتم تعيين النتائج المتوقعة إلى التوصيات الخمس والأربعين لأجندة التنمية، فمن غير المرجح أن تتحقق جميع الأهداف. ومن الممكن أن يكون التعيين فيما يتعلق ببرامج الويبو غير كاف. وفيما يتعلق باعتماد التوصيات، رأى أن على اللجنة اتخاذ القرار.

214. وتحدث وفد بلغاريا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، ورأى أن التوضيحات الإضافية بشأن التوصيتين 5 و 11 مفيدة للغاية. وأوضح أنه يريد بعض الوقت الإضافي للنظر في مزيد من التضمينات.

215. وأشار وفد جنوب أفريقيا إلى أنه وفقا لكبير المقيمين فقد تم إدراج توصيات أجندة التنمية إلى حد ما في إطار الإدارة القائمة على النتائج. ومع ذلك، فقد تم ذلك على مستوى البرنامج ولم يكن هناك أي صلة بالنتائج المتوقعة التي تم تكرارها في البرنامج والميزانية وفي الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2010-2015. وبالتالي، عندما تحدد النتائج المتوقعة الأساس الذي يتم على أساسه تخصيص الميزانية، فمن المرجح أن لن يكون لبعض توصيات أجندة التنمية هذه ميزانية مخصصة لأنها لا تتوافق مع نتائج متوقعة معينة. ونتيجة لذلك، قد يكون هناك توصية أو أكثر من توصيات أجندة التنمية غير قابلة للتنفيذ. وأفاد في هذا السياق بأن الآلية المطلوبة ستتألف من تعيين توصيات أجندة التنمية إلى النتائج المتوقعة وتحديد ما إذا كانت هناك نتائج متوقعة إضافية يلزم إدراجها في البرنامج والميزانية للحصول على ميزانية مخصصة من أجل تنفيذ جميع توصيات أجندة التنمية. والتوصيات. وتساءل عما إذا كان هذا الفهم صحيحا.

216. وذكر كبير المقيمين (السيد في. كيه. غوبتا) أن تعيين التوصيات الخمس والأربعين لأجندة التنمية إلى الأهداف الاستراتيجية للويبو وبرامج الويبو ليس كافيا، نظرا لأن النتائج المتوقعة الحالية غير متوفرة لتحقيق أهداف جميع توصيات

أجندة التنمية. وأشار إلى مثال التوصية 11 من توصيات أجندة التنمية. وقال إن اقتراح فريق الاستعراض مفاده أن التوصيات الخمس والأربعين لأجندة التنمية يجب أن يتم تعيينها إلى النتائج المتوقعة أو يجب تحديد النتائج التي يجب رصدها أو إذا كانت هناك نتائج جديدة فإنه ينبغي إضافتها. وأوضح أن القائمة المعدلة للنتائج المتوقعة ستصبح مُدخلًا في البرنامج والميزانية، وبالتالي يتم إنشاء إطار مؤسسي لمواصلة تحقيق أهداف جميع التوصيات الخمس والأربعين لأجندة التنمية على المدى الطويل.

217. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، وأشار إلى الملاحظة التي أبدتها كبار المقيمين بشأن العمل الكبير الذي تقوم به الويبو فيما يتعلق بتنفيذ التوصية 5. وأوضح أن توصيات أجندة التنمية قدمت توجيهًا استراتيجيًا على مستوى أعلى لعمل الويبو. ومن خلال نظام الإدارة القائمة على النتائج، تم تقسيم التوجيه الاستراتيجي عالي المستوى إلى نتائج أكثر تفصيلاً وقابلية للقياس. ودمج البرنامج والميزانية توصيات أجندة التنمية عبر الأهداف والبرامج الاستراتيجية من خلال إشارات مرجعية محددة إلى تلك التوصيات في البرامج ثم يحدد نتائج معينة قابلة للقياس لكل برنامج. وأفاد بأنه في البرنامج والميزانية الحاليين 2018-2019، تم إدراج الأولويات الرئيسية ومجالات التركيز الرئيسية واستراتيجيات التنفيذ عالية المستوى وذلك "لزيادة تعزيز تنفيذ أنشطة الويبو الموجهة نحو التنمية بالاسترشاد بتوصيات أجندة التنمية"، وكذلك "لتعزيز التركيز على تحسين تصميم أنشطة الويبو في مجال التنمية وتخطيطها ورصدها وتقييمها وإقامة شركات دائمة على جميع المستويات لإعلان استدامة النتائج الإنمائية". وفي هذا السياق، أشار إلى أن توصيات أجندة التنمية تشكل بوضوح جزءًا لا يتجزأ من وثيقة البرنامج والميزانية للفترة 2018-2019 بعد النقاط المثارة في تقرير الاستعراض المستقل. وبالإضافة إلى ذلك، أفاد بأن وثائق مشاريع أجندة التنمية تشير إلى توصيات أجندة التنمية التي ترتبط بها تلك المشاريع والنتائج المتوقعة التي تساهم فيها. وهذا يعني أنه من خلال وثائق المشاريع هناك رابط واضح بين توصيات أجندة التنمية والنتائج المتوقعة. ثم يدمج البرنامج والميزانية هذا الارتباط، لأنه يأخذ في الاعتبار محتوى جميع وثائق المشاريع. وعندما يكون البرنامج مسؤولاً عن تنفيذ واحد أو أكثر من مشاريع أجندة التنمية، فإن هذه المشاريع مرتبطة بالنتائج المتوقعة للمنظمة سواء من حيث المحتوى أو الموارد. وقد ورد ذلك أيضاً في الاستنتاج 5 من تقرير الاستعراض المستقل. وعلاوة على ذلك، وأوضح أن البرنامج والميزانية 2018-2019 يحتويان على شيء جديد، حيث يحتوي كل برنامج على رسم بياني يحدد بوضوح الروابط إلى توصيات محددة من توصيات أجندة التنمية. وأعرب عن ترحيبه بذلك التحسين الذي يتناول بوضوح التوصية 5 من تقرير الاستعراض المستقل وليست هذه ممارسة تم في وقت إجراء الاستعراض. وتتناول هذه الإضافة الجديدة للبرنامج والميزانية أيضاً نقطة أخرى أثارها تقرير الاستعراض المستقل، وهي تعميم مشاريع أجندة التنمية. وبالتالي، تستمر هذه البرامج في تناول توصيات أجندة التنمية وتستمر تلك التوصيات في المساهمة في النتائج المتوقعة للمنظمة حتى بعد اكتمال المشروع. وينعكس هذا الرابط الآن في الرسم البياني الجديد. وأوضح أن الإضافة الجديدة المذكورة أعلاه تؤكد وجود اتجاه تم تحديده بالفعل في النتيجة 7 من تقرير الاستعراض المستقل الذي يتتبع التقدم الثابت من المقدمة الأولى لتوصيات أجندة التنمية في البرنامج والميزانية في عام 2009 حتى تلك المتعلقة بالفترة 2014-2015، وهي أحدث برنامج وميزانية متاحين في وقت إجراء الاستعراض. وفي هذا السياق، استفسر عما إذا كان المقيّمون على دراية بتلك الميزة الجديدة للبرنامج والميزانية. وأخيراً، أوضح أن الاستعراض المستقل أظهر أوجه قصور محددة في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2010-2015. ومع ذلك، فإن الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2016-2021 غير المتاحة وقت إجراء الاستعراض المستقل، تدمج الاستراتيجيات والتحديات والفرص المرتبطة بتوصيات أجندة التنمية، وتحديدًا بشأن الأهداف الاستراتيجية 3 و5 و6. وبالتالي، تم بالفعل معالجة أوجه القصور المحددة في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2010-2015. في الختام، استفسر من المقيم الرئيسي عما إذا كان على دراية بالتجديدات المذكورة أعلاه.

218. وأكد كبار المقيمين على أن الاستعراض المستقل يعرض أدلة قوية على الجهود الكبيرة التي بذلتها الويبو منذ عام 2008 لدمج اعتبارات التنمية في عمل الويبو. وأشار إلى أن نسبة عالية (94%) من المستجيبين للاستبيان الذي تم إجراؤه كجزء من عملية الاستعراض المستقل يرون أن النهج القائم على المشاريع جيد بما فيه الكفاية لترجمة المبادئ الواردة في

توصيات أجندة التنمية إلى أنشطة قابلة للتنفيذ. ومع ذلك، أوضح أن القضية الرئيسية تظل كما هي. ويتم تحديد مخصصات الميزانية على مستوى النتيجة المتوقعة وتعتبر القائمة الحالية للنتائج المتوقعة غير كافية في إطار تحقيق جميع أهداف التوصيات الخمس والأربعين لأجندة التنمية. وأشار إلى التحسينات التي ذكرها وفد سويسرا في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل والبرنامج والميزانية. وفي هذا الصدد، أفاد بأن القضية الرئيسية هي إذا ما تم تعديل قائمة النتائج المتوقعة وإذا ما تم تعيين التوصيات الخمس والأربعين لأجندة التنمية مباشرة مع القائمة الحالية للنتائج المتوقعة. وأشار كذلك إلى الأهداف الاستراتيجية 3 و5 و6، وإلى العنوان المربك للهدف الاستراتيجي 3، الذي يشير إلى "تيسير الانتفاع بالملكية الفكرية لأغراض التنمية"، على الرغم من أنه لا يعني توصيات أجندة التنمية. ورأى أن الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل ينبغي أن تكون أكثر استجابة. وأخيراً، أشار إلى أن تقرير الاستعراض المستقل يغطي الفترة من عام 2008 إلى عام 2015، وبالتالي أعرب عن عدم قدرته على التعليق على التطورات الأخيرة بعد عام 2015. وكرر الوفد أن التوصية 5 للاستعراض المستقل لا يمكن أن تتحقق إلا بتعيين التوصيات الخمس والأربعين لأجندة التنمية إلى النتائج المتوقعة، حتى إذا تطلب الأمر تعديل هذه النتائج.

219. وأشار وفد جنوب أفريقيا إلى أن جميع النتائج المتوقعة لها توصية أو أكثر من توصيات أجندة التنمية مرتبطة بها. ومع ذلك، رأى أنه ليس بالضرورة أن تكون جميع التوصيات الخمس والأربعين لأجندة التنمية لها نتيجة متوقعة مرتبطة بها. وأشار إلى التوصية 11 من توصيات أجندة التنمية وقدم مثالا لمشروع يقع منفردا ضمن هذه التوصية. وقال إنه نظرا لعدم وجود نتائج متوقعة لهذه التوصية، فمن غير الممكن تخصيص ميزانية لتنفيذ المشروع المذكور. واستفسر أنه إذا ما أظهرت الحالة وجود قصور في النظام القائم فإن هذا يعني أن البلدان لن تكون قادرة على طرح مشاريع بسبب القصور المذكور آنفا.

220. وأوضح كبير المقيمين أن ميزانية المشاريع دائما ما يتم تخصيصها بمجرد الموافقة عليها من قبل اللجنة، حتى لو لم تكن هناك نتائج متوقعة متعلقة بتوصيات أجندة التنمية التي تم تنفيذها من خلال المشروع. ومع ذلك، قال إذا كان هناك نتيجة متوقعة لكل توصية من التوصيات الخمس والأربعين لأجندة التنمية، فسيتم تنفيذ التوصيات بشكل مستمر حتى بعد اكتمال المشاريع.

221. وأغلق الرئيس المناقشة حول العرض المقدم من كبير المقيمين نظرا لعدم وجود تعليقات أخرى من الحضور واقترح مواصلة مناقشة اعتماد التوصيتين 5 و11 في مشاوره غير رسمية.

البند 7 من جدول الأعمال: رصد وتقييم ومناقشة تقرير عن تنفيذ جميع توصيات أجندة التنمية وبمحت تقرير المدير العام بشأن تنفيذ أجندة التنمية (تمة)

تقرير عن مساهمة الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والأهداف المرتبطة بها - الوثيقة CDIP/21/10 (تمة)

222. استأنف الرئيس مناقشة الوثيقة CDIP/21/10.

223. وأيد وفد جيوتي البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وذكر أن الوثيقة CDIP/21/10 هي الوثيقة الخامسة التي أعدتها الويبو بشأن مساهمتها في أهداف التنمية المستدامة. وتعرض الوثيقة الجهود التي تبذلها الويبو. وأفاد بأن التحدي الأول في تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو ضمان استقلال الأهداف وعالميتها وعدم قابليتها للتجزئة. وأشار الوفد إلى الإشارة التي قدمتها الأمانة في الوثيقة إلى إنشاء بنية تحتية مرنة وتشجيع الابتكار والتغلب على التمييز. وقال إنه لا يمكن تحقيق تلك الأهداف إلا إذا تم تحقيق الغايتين 6 و7 بشأن المياه والطاقة. وذكر أنه في خطط التنمية الوطنية في جيوتي يُعد التصنيع في البلد أمرا هاما. وأفاد بأنه يحتاج إلى البنية التحتية والتكنولوجيا من أجل تنفيذ مشاريع التنمية، وأن البلد يواجه تحديات تتعلق بالابتكار والقدرات التكنولوجية. وأشار إلى أن بعض البلدان، ولا سيما البلدان الأقل نمواً، تمتلك الموارد اللازمة ولكنها لا تمتلك التكنولوجيا اللازمة لاستغلال تلك الموارد الطبيعية وتطويرها في المدى المتوسط. ولذلك، فإن

مسألة نقل التكنولوجيا مهمة للغاية. وهناك حاجة إلى وضع إطار من شأنه تمكين الشركات بين القطاعين العام والخاص وتقاسم المعارف وإيلاء اهتمام خاص للبلدان الأقل نمواً. وفي الختام، دعا الوفد أصحاب المصلحة والجهات المانحة إلى زيادة تعاونهم لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة 6 و7 و9 على أساس الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة.

224. وأشار وفد الاتحاد الروسي إلى أن التقرير يقدم لمحة منهجية عن عمل المنظمة الموجه نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها. وأعرب عن ارتياحه لإدماج مسألة التنمية في جميع أعمال الويبو، ولا سيما في البرنامج والميزانية للفترة 2018-2019 وغاياته وأهدافه الاستراتيجية. وأوضح بأنهما مرتبطان بأهداف التنمية المستدامة. وأشاد بعمل المنظمة المكرس لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والأهداف المرتبطة بها مع الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ودعم عملها المستمر والمتواصل في هذا الاتجاه.

225. وأشار وفد باكستان إلى أن برنامج الويبو وميزانيته للفترة 2018-2019 جعلاً الأهداف الاستراتيجية للمنظمة تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. وذكر أن للويبو دور رئيسي في مساعدة الدول الأعضاء في بلوغ أهدافها الإنمائية. ورأى أنه لتسخير إمكانات برامج الويبو وأنشطتها لتنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، فمن المهم للغاية أن توجه الأمانة الدول الأعضاء بشأن كيفية القيام بهذا وما هي خارطة الطريق التي ينبغي اعتمادها لزيادة مساعدة الويبو للدول الأعضاء فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وأقر الوفد بأن الملكية الفكرية ذات طبيعة شاملة وأن اتباع نهج شامل يدمج جميع أهداف التنمية المستدامة يعد جزءاً لا يتجزأ من تنفيذها، بدلاً من التركيز فقط على الهدفين 9 و17 من أهداف التنمية المستدامة. وأوصى بأن يركز التقرير في المستقبل على قضايا الوصول العادل وبتكلفة مناسبة إلى التكنولوجيات أو المعارف المشمولة بالحماية بموجب الملكية الفكرية من أجل التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة بالكامل. واثمست توضيحات من الأمانة حول ما إذا كانت هناك أي عملية رسمية أو غير رسمية قائمة لتتبع عملية الأنشطة المضطلع بها من أجل أهداف التنمية المستدامة وكيفية البناء عليها. وأوصى الأمانة بتسليم البرنامج والأنشطة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة بطريقة متسقة وغير مجزأة للحصول على النتيجة المثلى. وأوضح أن أهداف التنمية المستدامة حقيقة واقعة وعملية مستمرة. وأيد الوفد اقتراح وفد البرازيل بإدراج بند دائم في جدول الأعمال بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في لجنة التنمية. وقال إن من شأن ذلك توفير طريق واضح لربط النقاط وإجراء مناقشة موجهة نحو النتائج بشأن أهداف التنمية المستدامة. وشجع الوفد الدول الأعضاء على وضع برنامج عمل للقيام بالأنشطة اللازمة لمعالجة أهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة. وأعرب عن تطلعه إلى مناقشة ذات مغزى بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

226. وأيد وفد بنين البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وشدد على الأهمية الكبرى للموضوع في إطار الجهود المؤسسية اللازمة للإسهام بفعالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وأوضح أن التقرير المقدم للنظر هو إعادة عرض للأدوات المؤسسية والأنشطة المضطلع بها في مختلف القطاعات الاقتصادية والنشاط الاجتماعي من خلال الابتكار والإبداع. ورأى الوفد أن هذه المجالات مفيدة حيث يمكن للويبو مواصلة العمل من أجل تشجيع المزيد من الاهتمام وتحقيق نتائج أكبر في استخدام الابتكار والإبداع على النحو الذي يمكن رؤيته من خلال الربط بين نتائج أهداف التنمية المستدامة ومشاريع وبرامج الويبو. كما رأى الوفد أنه من خلال استخدام الابتكار والإبداع واستخدام التكنولوجيات الجديدة، يمكن أن تتغير الحياة اليومية للسكان في جميع أنحاء العالم بطريقة جوهرية. ويمكن ملاحظة ذلك في الأمثلة الواردة في الوثيقة بشأن مختلف الأنشطة والمبادرات. وعبر الوفد عن أمله في أن يتم توسيع هذه الأهداف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وطلب ربط مشروع في بنين بأهداف التنمية المستدامة.

227. وأيد وفد نيجيريا البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأشار إلى أن التقرير يقدم ملخصاً للأنشطة والمبادرات التي تضطلع بها الويبو بشكل فردي، وكجزء من منظومة الأمم المتحدة، والمساعدة المقدمة من الويبو إلى الدول الأعضاء بناء على طلبها. ورأى الوفد أن من المفيد أكثر أن يوضح التقرير ويسلط الضوء على صلة الويبو بأهداف السياسة العامة المحددة وعلاقتها بأهداف التنمية المستدامة والأهداف المرتبطة بها، ولا سيما في نظام الملكية الفكرية

ومشاركتها في مختلف منتديات الأمم المتحدة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى أن هناك حاجة لمزيد من التوضيح بشأن نوع المساعدة التي يمكن أن تقدمها الويبو فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة للدول الأعضاء. ورأى الوفد أنه سيكون من المفيد للأعضاء تقديم طلبات محددة للمساعدة.

228. وأشار وفد المكسيك إلى الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة باعتباره يُقر بأن العلم والتكنولوجيا والابتكار عناصر مهمة للغاية تعزز التنفيذ الكامل لأهداف التنمية المستدامة. وأقر الوفد أيضا بأن الابتكار هو جوهر مهمة الأمم المتحدة والويبو. وأشار إلى أن الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة يبدو هو الأكثر ملاءمة لولاية المنظمة وأن العديد من أهداف التنمية المستدامة تعتمد على إنشاء ونشر تكنولوجيات مبتكرة. وأوضح أن النطاق الشامل الذي تم تحديده هنا مناسب جدا باستثناء حقيقة أن الابتكار والإبداع ليسا أهدافا بحد ذاتهما، بل وسائل، وأنها صكوك تؤثر على إنجازات الأهداف وتحاول إيجاد حلول مبتكرة لمشاكل التنمية. ورأى الوفد أن تحديد صكوك الويبو وبرامجها ومنصاتها ومشاريعها وأنشطتها يساعد الدول الأعضاء على خلق أو تعزيز الظروف التي تعزز الابتكار والإبداع من أجل دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأقر الوفد بأهمية القرار الذي يفيد بأن المنظمة يمكن أن تحتفظ بعلاقة تكاملية بين أجندة التنمية وأهداف التنمية المستدامة وتصميم هذه البرامج والأنشطة ووسائل تنفيذها. ورأى الوفد أن استخدام موارد الويبو مهم للغاية. وحث الأمانة على مواصلة تحسين العمل الذي تضطلع به الويبو بصفتها راعية الابتكار وعلى البحث عن التحسينات في النظم. وأعرب الوفد عن دهشته من أن التقرير يذكر أنه لا توجد طلبات مساعدة من الدول الأعضاء ولا توجد معلومات عن ذلك. واستفسر عن السبب الذي دعا الأمانة للقول بعدم وجود مثل هذه الطلبات. كما تساءل عما إذا كانت الأمانة تعترم القيام ببعض الأنشطة التي من شأنها تمكين الدول الأعضاء من معرفة بدائل المساعدة المقدمة والإجراء الواجب اتباعه حتى يمكن الاستفادة منها. ورأى الوفد أن ذلك سيكون مفيدا وأعرب عن أمله في الحصول على بعض التعليقات بشأن الجزء (ج)، الفقرة 49 من التقرير.

229. وأيد وفد الجزائر البيانات التي أدلى بها وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وقال إن التقرير يمكن الأعضاء من أن ينظروا بارتياح إلى المبادئ التوجيهية للويبو ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ورحّب الوفد بالتزام الويبو بالمساهمة في أهداف التنمية المستدامة وما تحرزه من تقدم فيها. وأشار إلى أن الويبو تنظر في عملية تنفيذ نظام ملكية فكرية متوازن وفعال يشجع الابتكار والإبداع ويساهم بالتالي في التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ورحّب بمجهود الويبو في تنفيذ البرامج والمنصات والمشاريع والأنشطة التي تساعد الدول الأعضاء على تهيئة بيئة ملائمة للابتكار والإبداع. وأفاد بأن الوفود تؤيد فكرة الحاجة إلى المزيد من المشاريع من أجل المساعدة الفنية والتعاون في مجال أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، رأى أنه ينبغي دمج مفهوم أكثر توازنا في تلك المشاريع، للسماح للدول الأعضاء بالوصول إلى التكنولوجيا والمعرفة بشكل يكون أكثر إنصافا وعدلا وأسهل في التعامل معه. وقال إن أهداف التنمية المستدامة شاملة وغير قابلة للتجزئة. وأشار إلى أن الأمانة ترى أن الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة يمكن في صميم ولاية الويبو. كما رأت أن تلك الأهداف لها تأثير على العديد من أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الأهداف 2 و3 و6 و8 و13 بالإضافة إلى غيرها التي لها دور في تنفيذ نظام إيكولوجي موثوق للابتكار. ومع ذلك، قال إنه يبدو عدم وجود طلبات من الدول الأعضاء للحصول على المساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشار الوفد إلى الأهمية التي تُعلق على أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، وتسائل الوفد عن أهمية هذا الإجراء. وبالتالي، أوصى الأمانة بتقديم مزيد من المؤشرات عن نوع المساعدة التي تتمكن الويبو من تقديمها فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وأعرب عن سروره بمعرفة أن الويبو تشارك في العديد من الأنشطة المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. وشجع الأمانة أيضا على أن تتيح، من خلال وثيقة تلخيصية موجزة، مبادئ توجيهية أوصت بها الويبو فيما يتعلق بدور نظام الملكية الفكرية لأغراض أهداف التنمية المستدامة والأهداف المرتبطة بها.

230. وطلب وفد فيتنام من الويبو أن تحدد بشكل أكثر نوع المساعدة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة التي يمكن للويبو تقديمها، وكذلك الكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء الحصول على هذا النوع من المساعدة من الويبو.

231. وأحاط وفد البرازيل علماً بالتقرير وأعرب عن تقديره للتحسينات التي أدخلت عليه. ورحّب على وجه الخصوص بإدراج العلاقة بين أهداف التنمية المستدامة والأهداف الاستراتيجية لليوبو، فضلاً عن وضع مؤشرات للأداء. وأشار الوفد أيضاً إلى فوائد وجود بند دائم في جدول الأعمال بشأن أهداف التنمية المستدامة. أولاً، أعرب الوفد عن اعتقاده أنه سيساعد الدول الأعضاء والأمانة على مزيد من المساءلة بشأن هذه العملية. كما أنه سيّتح فرصة لليوبو لتقديم تقارير دورية إلى الأعضاء حول إجراءاتها بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومن شأن وجود بند دائم أن يزود الدول الأعضاء والأمانة بسيطرة أكثر على العملية وأن تشعر البلدان بأنها ملزمة بإجراء مناقشات موضوعية في إطار هذا البند. وثانياً، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن إدراج البند سيوفر مزيداً من الوضوح والشفافية للمناقشات في اللجنة. ومن شأن هذا البند الدائم أن يتيح معالجة شاملة ودورية ومستمرة للموضوع. وستتاح الفرصة للأعضاء لمناقشة العديد من الموضوعات حول أهداف التنمية المستدامة وتقديم مقترحات محددة. وقال إن من المعروف أن المناقشات حول التنمية تصبح في بعض الأحيان مجردة للغاية، لذا من المهم أن يكون هناك بند دائم من شأنه أن يعمل كعنصر يساعد على الواقعية والثبات من أجل تركيز الجهود على المبادرات التي تضيف قيمة حقيقية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ثالثاً، رأى الوفد أن وجود بند دائم سيمنع أيضاً التداخل وازدواجية العمل. وبما أن أجندة التنمية متشابكة إلى حد ما مع أهداف التنمية المستدامة، فإن الموضوعين يختلطان في كثير من الأحيان. وأفاد بأن كلا من تقرير المدير العام عن تنفيذ أجندة التنمية (الوثيقة CDIP/21/2) والتقرير بشأن مساهمة اليوبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (الوثيقة CDIP/21/10) يشيران إلى نفس المبادرات كمثل على جهودهم المبذولة لتنفيذ تلك الأجندات. وقد يتزامن جدول الأعمال في بعض الأحيان، ولكن الأمر ليس كذلك. ومن شأن وجود بند منفصل أن يساعد الأعضاء على عدم الخلط بينها. وأخيراً، رأى الوفد أنه باعتبار بند دائم بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، سترسل الدول الأعضاء رسالة مهمة وواضحة مفادها أن اليوبو، بصفتها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، تقوم بدورها في تنفيذ توصية الجمعية العامة، وهي إيماءة رمزية دبلوماسية صغيرة لها تبعات سياسية مهمة. وذكر الوفد أيضاً بأن البند الدائم المقترح تم تقديمه بالفعل في الدورات الثمانية عشر والتاسعة عشر والعشرين للجنة التنمية، وحظي بدعم أغلبية الوفود، مما يعكس رغبة الجزء الأكبر من الدول الأعضاء والتي ينبغي أن تؤخذ في الحسبان على النحو الواجب.

232. وأعرب وفد لبنان عن تقديره للتطورات التي حدثت منذ الدورة التاسعة عشرة من الناحيتين الكمية والكيفية، لا سيما فيما يتعلق بالأنشطة التي اضطلعت بها المنظمة منذ عام 2017، بهدف المساهمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الغايتين 9 و17. وذكر أن الهدف 9 هو الركيزة الأساسية لأنشطة اليوبو ويتصل بها مباشرة حيث أن اليوبو مسؤولة عن سد الفجوة بين البلدان. وتتزامن أهداف التنمية المستدامة مع الأهداف التي حددتها العديد من الدول لأنفسهم. ورأى الوفد أنه من الطبيعي أن ينعكس جدول الأعمال على مختلف الأقسام والقطاعات التي حولت المنظمة انتباهها إليها. ورحّب بالأنشطة المذكورة في التقرير وأثنى على الشراكة القائمة بين اليوبو والوكالات المتخصصة الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة لأن ذلك ينبغي أن يزيد من دفع أجندة التنمية. وأشار إلى أن لبنان يستفيد من الأنشطة التي تقدمها اليوبو لمصلحة البلدان النامية. ولذلك، رأى أنه لا ينبغي للمنظمة إهدار الجهود بل تكثيفها بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. ومن الضروري تغيير الحقائق المذكورة في نهاية التقرير. وبالتالي، سيكون من المفيد للمنظمة أن تسعى للحصول على توضيح لبرامجها في إطار أهداف التنمية المستدامة بحيث يمكن للدول الأعضاء أن تسعى إلى مزيد من التعاون في تحقيق هذه الأهداف.

233. وأكد وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) على أهمية مشاركة اليوبو مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة في المساعدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأبرز التقرير أن مساهمة اليوبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لا تقتصر على أهداف محددة. ورأى أنه يمكن للمنظمة أن تلعب دوراً في تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وحث الوفد الأمانة على تقديم تقارير أكثر تفصيلاً عن تضافر جهود اليوبو وتعاونها مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. كما طلب من الأمانة المزيد من التوجيه والتوضيح بشأن أنواع المساعدة والكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء التماس المساعدة المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

234. وأيد وفد شيلي البيان الذي أدلى به وفد الإكوادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاربي. وشدد على الطبيعة العالمية وغير القابلة للتجزئة لأهداف التنمية المستدامة. وناشد الأعضاء بذل الجهود من أجل تنفيذها الكامل، وتجنب اتباع نهج منعزل تجاه ذلك. وأوضح أن شيلي تشارك في تنفيذ أعمال شاملة ومتعددة القطاعات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من أجل تحقيقها. وحددت شيلي أنشطة محددة واستراتيجيات وطنية للملكية الصناعية، وتتوخى إدراج تلك الأنشطة في عمل قسم الملكية الفكرية، ضمن أمور أخرى. ورأى الوفد أن من المهم تبادل الخبرات واستمرار الحوار ومواصلة الانفتاح على تبادل رؤى وتدابير المحددة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة دون إغفال ما هو السبب وراء تعزيز الإبداع والابتكار.

235. وتحدث وفد إندونيسيا بصفته الوطنية، وأعرب عن تقديره لعمل الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال برامجها وأنشطتها المختلفة، وأثنى على التقرير المتعلق بمساهمة الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والأهداف المرتبطة بها. وقال إنه في ظل عالم اليوم الذي يزداد تكاملاً، يجب اعتبار أهداف التنمية المستدامة جدول أعمال عالمي حقيقي مع تقاسم المسؤوليات بين جميع البلدان على أساس التزام قوي بالمشاركة في إجراءات جماعية تتطلب دعماً من البلدان المتقدمة والنامية على السواء. وفي هذا الصدد، أوضح أن الويبو تلعب دوراً هاماً وهي في وضع يمكنها من البناء على نقاط القوة في الشراكة العالمية الحالية من أجل التنمية مع تجاوز إطارها الحالي لضمان أن يعمل نظام الملكية الفكرية العالمي لصالح جميع البلدان. وبُغية معالجة أهداف التنمية المستدامة في لجنة التنمية، كرر الوفد تأييده لوضع بند دائم في جدول الأعمال بشأن أهداف التنمية المستدامة وزيادة توضيح التزام الويبو ودورها في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشجع الدول الأعضاء على طلب المساعدة فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك شجع الويبو على العمل بنشاط على تعزيز البرامج والأنشطة التي تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة من جانب الدول الأعضاء.

236. وأشار وفد ماليزيا من التقرير إلى الأنشطة والمبادرات المتزايدة التي اضطلعت بها الويبو خلال السنة الماضية، سواء في الجزء (أ) عن الأنشطة الفردية، أو كجزء من منظومة الأمم المتحدة في الجزء (ب)، وأثنى على الويبو لقيامها بهذا الجهد. ومع ذلك، أشار إلى أن التعليقات الواردة في القسم الخاص بالمساعدة التي تقدمها الويبو إلى الدول الأعضاء فيها بناء على طلبها، التي في الجزء (ج)، لم تتغير على الرغم من الطلبات العديدة من الدول الأعضاء في الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية عند تقديم التقرير الأول بشأن أنواع المساعدة التي يمكن أن تقدمها الويبو وتوجيهها للدول الأعضاء في هذا الصدد. ولذلك، كرر الوفد طلب زيادة التفاعل بين الدول الأعضاء والأمانة. وقال إنه بصرف النظر عن أمانة لجنة التنمية، فإن هذا التفاعل أو المشاركة يمكن أن يشملاً مختلف المكاتب الإقليمية داخل الويبو، لأنها هي القادرة على تقديم مشورة أفضل بشأن مجالات المساعدة المحددة لكل بلد. كما اقترح الوفد أن يتم إطلاع الدول الأعضاء بانتظام على التقدم المحرز في تنفيذ أنشطة الويبو ومبادراتها ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة. وأفاد بأنه يمكن وضع نهج يمكن الدول الأعضاء من إبلاغها بانتظام ويساعد الويبو والدول الأعضاء على التواصل والتنسيق على مستوى مشروع أكثر فعالية وتحديدًا للوفاء بالجزء (ج) من التقرير. كما طلب الوفد أن تصف التقارير المستقبلية مشاركة الويبو بشكل نوعي وأن تتضمن تقييماً أو نتيجة لكل مساهمة. وعلى الرغم من ذلك، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن التقرير يُعد خطوة في الاتجاه الصحيح في جعل أهداف التنمية المستدامة محور المناقشة، ليس فقط في إطار لجنة التنمية ولكن أيضاً الجهد والالتزام الشاملين للمنظمة. كما أيد الوفد إدراج أهداف التنمية المستدامة كبنود دائم في جدول أعمال اللجنة. ورأى أنه يمكن للأعضاء أن يكونوا طموحين في تحقيق أهداف وغايات أهداف التنمية المستدامة وينبغي عليهم أن يكونوا كذلك. وأفاد بأن إدراج أهداف التنمية المستدامة كبنود دائم في مناقشات اللجنة سيستجيب مزيداً من المناقشات المتعمقة حول هذا الموضوع الهام وسيعزز في نهاية المطاف دمج أهداف التنمية المستدامة في أنشطة الويبو. وأوضح أنه قد تم التفاوض على أهداف التنمية المستدامة واتفق عليها جميع الدول الأعضاء وأن جميع الوفود الحالية ملتزمة تماماً برؤية تحقيقها بشكل كامل في عام 2030. ولضمان ذلك، أقر الوفد بأن الدول الأعضاء تقوم بدور أساسي ولكنه رأى أيضاً أنه يجب أن يكون هناك التزام أقوى بإقامة شراكة وتعاون من جميع الجهات الفاعلة. وفي ضوء ذلك، شجع الوفد الويبو على مواصلة عملها الجيد في هذا المجال من خلال اتباع نهج مبتكرة في بناء الشراكات مع الدول الأعضاء وغيرها من هيئات الأمم المتحدة، وتعزيز أهداف التنمية المستدامة بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة الآخرين.

237. وأحاط وفد السودان علماً بمحتوى التقرير. وأيد تماماً تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لا سيما تلك المتعلقة بالملكية الفكرية، على أساس الخطط الإنمائية للبلد. وشجع الوفد الويبو على مواصلة التعاون مع الدول الأعضاء وزيادة تقديم المساعدة الفنية للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً لبلوغ الأهداف وتحقيق التنمية المستدامة.

238. وتحدث وفد المغرب، بصفته الوطنية، وشدد على أهمية أهداف التنمية المستدامة كجزء من عمل الويبو. وأشار إلى بيانه الافتتاحي الذي يوضح التزامه الكامل بأنشطة المنظمة وعلاقتها بالتنمية. وأعرب عن تقديره التام للموضوع قيد المناقشة وأشار إلى زيادة مساهمة الويبو في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالأنشطة والمبادرات التي يتم القيام بها كجزء من منظومة الأمم المتحدة، أفاد بأن المعلومات الواردة في التقرير قيمة وتعكس نوعية تلك الأنشطة المضطلع بها. ورأى أن هذه الأنشطة ضرورية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتحقيقها. وأشار إلى أن التقرير التفصيلي هو بمثابة أساس ممتاز لمواصلة تعزيز أنشطة المنظمة في نطاق أهداف التنمية المستدامة. ومن شأن الشراكات القائمة على تحقيق تلك الأهداف أن تساعد على تحسين نوعية النتائج المحققة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال مشاركة جميع الدول الأعضاء في هذا المجال.

239. وأيد وفد بوركينا فاسو البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأوضح أن الوثيقة CDIP/21/10 تحتوي على الأنشطة التي تضطلع بها الويبو، لا سيما في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ورحب الوفد بتركيز بعض هذه الأنشطة على المتطلبات واحتياجات الدول، خاصة إذا طُلب منها تنفيذ ذلك. وأشار إلى أن بوركينا فاسو استفادت من دعم الويبو وتواصل الاستفادة منه. وأوضح أن أهمية أهداف التنمية المستدامة للبلدان النامية مثل بوركينا فاسو ليست بحاجة إلى إثبات. وفي عام 2016، عقدت بوركينا فاسو ورشة عمل وطنية لإثبات صحة تصورهما لأهداف التنمية المستدامة، والذي يعكس التزامها تجاه أهداف التنمية المستدامة على النحو المحدد في أجندة 2030. وأشار الوفد كذلك إلى الفقرة (ج) من التقرير المتعلقة بطلبات تلقي المساعدة الفنية والتمس توضيحات من الويبو لتقديم الطلب كذلك.

240. وأكد الرئيس أن القائمة الطويلة للمتحدثين تعكس الأهمية الكبيرة لأهداف التنمية المستدامة والاهتمام الكبير للدول الأعضاء بها. ثم دعا الأمانة إلى الرد على الملاحظات والتعليقات التي قدمها الأعضاء.

241. وأوضحت الأمانة (السيد بوعبيد) أن العمل الذي تقوم به مختلف القطاعات / الشعب التابعة للمنظمة يهدف إلى إطلاع الدول الأعضاء بأكبر قدر من الإيضاح على الجهود التي تبذلها الويبو من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأعربت الأمانة عن تقديرها للمناقشات الثرية من حيث عددها ونوعية المداخلات. ثم أشار إلى طلب الدول الأعضاء لمزيد من التفاعل، لا سيما بشأن الكيفية التي يمكن بها للأمانة والدول الأعضاء المضي قدماً في تحقيق تكامل أفضل بين الاحتياجات وما يمكن للمنظمة أن تقدمه. وأكدت الأمانة أن مكتب المدير العام للويبو وسائر زملائه في الأمانة سيواصلون تنفيذ أجندة عام 2030 والعمل بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء. وأعربت الأمانة عن توقعها بأن يكون لديها فهم واضح لاحتياجات البلدان وأولوياتها الإنمائية وأن تتمكن من تقديم الدعم الأمثل في إطار استخدام نظام الملكية الفكرية والابتكار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ثم تناولت الأمانة بعض الأسئلة المطروحة، وأشارت إلى أنها أكدت للدول الأعضاء بأن الأمانة مستعدة تماماً لمساعدتها على فهم النظام القائم على نحو أفضل وبالطريقة التي يمكن أن تستفيد بها من المساعدة. وفيما يتعلق بالنهج الموجه نحو التقييم، أشارت الأمانة إلى لجنة البرنامج والميزانية السنوية وتقرير أداء البرنامج الذي يبحث في التقدم الذي يحرزه كل برنامج. وقالت إن من شأن التفاعل الأفضل بين التقريرين (التقرير الخاص بأهداف التنمية المستدامة، وتقرير أداء البرنامج) أن يسمح بفهم أفضل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ولتقييم برامج ومشاريع الويبو. وفيما يتعلق بمسائل تحسين التفاعل مع الأمانة بشأن آليات وإجراءات المساعدة الفنية، كررت الأمانة تأكيدها على التوافر التام لهذه الآليات والإجراءات، وكذلك على انفتاحها على أي طلب وتوضيحات إضافية. كما أشارت إلى أنه في العام الماضي تم تنظيم مائدة مستديرة حول المساعدة الفنية وتكوين الكفاءات: تبادل الخبرات والأدوات والمنهجيات. وأفاد بأن عقد حلقة دراسية أو مائدة مستديرة إضافية لتوضيح الإجراءات والمنهجيات التي تطبقها المنظمة يمكن أن يكون حلاً لتوضيح تلك الجوانب. ويمكن استعراضها في الأشهر القليلة التالية. وشددت الأمانة على أنه في العام السابق، تم بذل جهود لإنشاء طريقة لتقديم

التقرير، في محاولة للتغلب على أوجه القصور، وعرض واضح لما يمكن للمنظمة أن تقدمه والكيفية التي يمكن بها أن تساعد في تهيئة بيئة إيجابية نحو الابتكار والإبداع وفي استخدام حقوق الملكية الفكرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشارت كذلك إلى السؤال الذي طرحه وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية بشأن المشاركة في المنتديات والاجتماعات الدولية. وتناولت الويبو المفاوضات والمداوولات المرتبطة بولايتها بشأن توفير معلومات واقعية عن دور نظام الملكية الفكرية فيما يتعلق بما يقوم به أعضاء آخرون في منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني وحول مختلف برامج ومشاريع ومبادرات الويبو نفسها التي يمكن أن تساعد الدول الأعضاء على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة هذه وتحقيقها. وفي معرض تناولها للتعليق الثاني الذي أدلى به وفد المغرب، أعربت الأمانة عن استعدادها لمناقشة فكرة إعداد دراسة، على نحو ثنائي. وأشارت إلى أن عددا من الوفود أدلوا بتعليقات على مسألة الشراكات بين القطاعين العام والخاص ونقل التكنولوجيا. وأفادت بأنه في التقرير الحالي وبرامج المنظمة وأنشطتها، هناك عدد معين من البرامج التي تهدف إلى تعزيز هذه الأنواع من الشراكات، مثل: قاعدة بيانات الويبو للبحث "ويبو ريسيرش" والبرنامج الأخضر للويبو "ويبو غرين"، وغيرها. وأعربت الأمانة عن استعدادها لتوفير مزيد من المعلومات حول هذه المسألة في المستقبل. وأكدت على أنه سيكون لديها نهج ذي توجه أفضل بحلول الدورة في عام 2019 بشأن الاحتياجات والحالات الخاصة بالبلدان فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة.

242. واختتم الرئيس مناقشة الوثيقة CDIP/21/10. وأشار إلى أن اللجنة نظرت في المعلومات الواردة في التقرير وأحاطت علما بالردود التي قدمتها الأمانة.

عرض من وفد المكسيك بشأن تسمية المنشأ "أولينا"

243. دعا الرئيس وفد المكسيك إلى تقديم عرض حول تسمية المنشأ "أولينا".

244. وصرح وفد المكسيك بأن طلاءات اللوكير من أولينا هي نتيجة لتجربة ثقافية. ولقد شكل التراث والتقاليد معا هوية أولينا لأكثر من خمسمائة عام. ويبلغ تعداد سكان أولينا 5000 نسمة، وتقع في جبال ولاية غيريرو في جنوب المكسيك. وقد تم التعبير عن هوية أولينا في الحرف اليدوية، حيث وجد سكانها في تقنية الأسلاف هذه أداة تمكنهم من تعزيز تميزهم الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك، وحتى وقت قريب، كان إنتاج هذا الفن الشعبي عرضة للضياع. وتم إطلاق خطة جديدة موجهة للشباب والنساء والسكان الأصليين الذين يمثلون نصف سكان أولينا على الأقل. وقد قامت حكومة ولاية غيريرو، من خلال مدرسة تدريب متخصصة، بتنفيذ برنامج شامل ودائم لتدريب الحرفيين والحرفيات المعتمدين على إنشاء أعمال ذات قيمة مضافة. وهذه هي الطريقة التي بدأت بها أولينا في تطوير سكانها مع إيقاظ وحماية تراثها الثقافي. وقال الوفد إن كلمتي "التقاليد والابتكار" تصفان قوة "أولينا" وتميزان عصرا جديدا في إنتاج السلع المطلية. وفي كل يوم، يحاول المنتجون العمل في تصاميم مبتكرة وتلسيقات تعرض خبراتهم وخيالهم وهم مستعدون لخلق رؤية جديدة ومتجددة للعالم. وأفاد بأنه تقرر اللجوء إلى نظام الملكية الفكرية، كأداة لمساعدتهم على حماية أسلوبيهم. وتعد أولينا واحدة من أصل ست عشر تسمية منشأ مكسيكية، والتي تؤكد أصالة هذا التعبير الثقافي وتكفل إرثه. ومن خلال تعزيز الأساليب التقليدية والموروثة، فإنهم يزيدون الوعي بأهميته وفي الوقت نفسه يحمون هذه الأساليب لتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأشار الوفد إلى أهمية تسمية المنشأ والتأثيرات الإيجابية المترتبة على تطوير مجتمع "أولينا". وفي هذا الصدد، سلط الضوء على دعم المعهد المكسيكي للملكية الصناعية (IMPI) والويبو، فضلا عن انضباط المنتجين ومثابرتهم. ودعا الوفد إلى مشاهدة مقطع فيديو يتم عرضه عن تسمية المنشأ "أولينا".

245. وأثنى وفد البرازيل على العرض الذي قدمه وفد المكسيك وأعرب عن تقديره للمبادرة بعرض هذا النوع من القضايا في اللجنة.

246. وأعرب الرئيس عن تقديره للعرض الذي قدمه وفد المكسيك وأغلق المناقشة نظرا لعدم وجود تعليقات أخرى من الحضور.

البند 9 من جدول الأعمال: الملكية الفكرية والتنمية

تجميع لمدخلات الدول الأعضاء بشأن القضايا التي يتعين معالجتها في إطار بند جدول الأعمال الذي يحمل عنوان "الملكية الفكرية والتنمية" - الوثيقة CDIP/21/8 Rev.

247. دعا الرئيس الأمانة إلى تقديم الوثيقة CDIP/21/8 Rev. عن تجميع لمدخلات الدول الأعضاء التي يتعين تناولها في إطار بند جدول الأعمال بشأن "الملكية الفكرية والتنمية".

248. وأشارت الأمانة (السيد بالوش) إلى أنه في الدورة السابقة للجنة، تم اتخاذ قرار بأن تقدم الدول الأعضاء مقترحات بشأن ما ينبغي إدراجه تحت بند جدول الأعمال الجديد بشأن "الملكية الفكرية والتنمية". وأوضح أن الوثيقة قيد النظر عبارة عن تجميع للمقترحات التي تلقتها الأمانة. وذكر كذلك بأن هناك طلبا من بعض الوفود بوضع بند من جدول الأعمال بعنوان "الملكية الفكرية والتنمية" على جدول أعمال لجنة التنمية. ووافقت اللجنة على ذلك ووافقت عليه فيما بعد الجمعية العامة لليوبو.

249. ودعا الرئيس الدول الأعضاء التي قدمت مقترحات لعرض مقترحاتها.

250. وقال وفد البرازيل إنه في الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية، توصلت الدول الأعضاء إلى توافق في الآراء بشأن أهمية وجود بند دائم في جدول الأعمال بعنوان "الملكية الفكرية والتنمية" من شأنه المساعدة في تحقيق الولاية الكاملة للجنة التنمية. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن إدراج البند الدائم من شأنه أن يسهل تنفيذ الركيزة الثالثة للجنة التنمية لأنه لن يوفر فقط مزيدا من الشفافية لمناقشة اللجنة، بل سيساعد أيضا على بدء نقاش أكثر تركيزا وتوازنا وتوجها نحو النتائج في هذا المجال لصالح جميع الدول الأعضاء. ورحب بالمقترحات المقدمة من وفود الاتحاد الروسي والمكسيك والمجموعة بآء. وأفاد بأن مقترح الاتحاد الروسي مماثل للمقترح المقدم من البرازيل. وبالتالي، أعرب الوفد عن تأييده لمثل هذا الموضوع الهام. وللمساهمة في هذه العملية، قدم الوفد مقترحا يتضمن ستة عناصر لتتضمن فيها الدول الأعضاء. ورأى أنه يمكن للأنشطة المقترحة استيعاب وجهات النظر المختلفة بين أعضاء اليوبو وكذلك المساهمة في وضع نظام دولي للملكية الفكرية يتسم بالتوازن والفعالية. وأعرب الوفد عن اهتمامه الحقيقي بجميع المقترحات الواردة في الوثيقة CDIP/21/8 Rev. وأيد اتباع نهج شامل تجاهها. ورأى أن أفضل طريقة للمضي قدما هي اعتماد مسار يأخذ في الاعتبار جميع المقترحات، على أمل أن يتم ذلك في تلك الدورة. وبهذه الطريقة لن يتم إغفال أحد. وأوضح عدم وجود العديد من المقترحات، وأن من الممكن دمج بعض المقترحات التي تطرقت إلى مواضيع مماثلة ثم تناول تلك التي لا يمكن دمجها. وفي هذا الصدد، اقترح الوفد أنه سيكون من المفيد عقد جلسات غير رسمية حول هذا الموضوع للتوصل إلى اتفاق. ورأى أن من الأهمية بمكان أن يتوصل الأعضاء إلى اتفاق في تلك الدورة حتى يتسنى للجنة خلال الدورات المقبلة التركيز على القضايا المتعلقة. وأعرب الوفد عن استعداده للتفاوض مع الدول الأعضاء الأخرى لمحاولة إيجاد حل عملي. وأبدى الوفد استعداده للإجابة على أسئلة الوفود الأخرى التي لديها شكوك حول موضوعات محددة من مقترحه.

251. واقترح وفد الاتحاد الروسي مناقشة البند المتعلق بمسائل "الملكية الفكرية والتنمية" المرتبطة بالملكية الفكرية والاقتصاد الرقمي. وأشار إلى أن هناك تأثير كبير لسلسلة السجلات والتقنيات الرقمية الأخرى على الاقتصاد الرقمي وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بألويات حقوق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية. ورأى أيضا أهمية إجراء تحليل بيانات شامل وتطوير نظم الذكاء الاصطناعي. وأشار إلى أن مكتب البراءات الروسي يستخدم بالفعل مادة سلسلة السجلات والخوارزميات المختبرة ويستخدم الذكاء الاصطناعي للباحثين. وبدعم من اليوبو، اضطلع المكتب بعدد من الفعاليات الدولية شارك فيها خبراء روس ودوليون. وفي 16 و17 أبريل في موسكو، تم تنظيم مؤتمر دولي حول التحول الرقمي والملكية الفكرية وتكنولوجيات سلسلة السجلات، تحت رعاية دول البريكس، وحضره كبار الخبراء الروس والأجانب في مجالات الملكية الفكرية والمعلومات والتكنولوجيا. وأفاد بأنه من المهم للغاية وجود فهم مشترك للطريقة التي يمكن أن تساعد بها التكنولوجيات الجديدة في التغلب على التحديات الجديدة التي تواجه الملكية الفكرية. وقال إن ذلك سيساعدنا في تحقيق عدد من التوصيات

في مجموعتي أجنحة التنمية ألف وجيم، بما في ذلك تحسين القدرة المؤسسية الوطنية من خلال تطوير البنية التحتية وزيادة الإمكانيات والتغلب على الفجوة الرقمية، مما يسهل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أهداف التنمية وأيضا لبحث الدور الهام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ورأى أن المناقشة ينبغي أن تركز أيضا على سياق الملكية الفكرية في الاقتصاد الرقمي والنظر في كل من فوائد ومخاطر استخدام هذه التكنولوجيات. واقترح كذلك أن يتم في إطار لجنة التنمية تبادل للخبرات في هذا المجال. وأفاد بأن الاتحاد الروسي أعلن أنه في الفترة من 23 إلى 25 مايو 2018، سيعقد اجتماعا للمكاتب باستخدام الذكاء الاصطناعي، وقال إن الخبراء الروس يشاركون بنشاط في ذلك الاجتماع، وأعرب عن أمله في أن تصبح هذه الاجتماعات منتظمة. وأشار الوفد كذلك إلى أن المقترح الذي تقدم به وفد البرازيل يتداخل مع مقترحه. وعلاوة على ذلك، رأى أن لهذه المبادرة عدد كبير من الجوانب الأخرى المثيرة للاهتمام، مثل تبادل المعلومات بين البلدان النامية حول استخدام الملكية الفكرية. ورحب الوفد أيضا بالاقترح الذي يدعو إلى تنظيم حدث يساعد على إيجاد فهم أفضل للصلات بين استخدام الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية، وكذلك استخدام الملكية الفكرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وأشار إلى أن الاتحاد الروسي يولي اهتماما كبيرا بمقترحي المجموعة بآء والمكسيك وأنه مستعد للعمل مع جميع الوفود لتحقيق تلك الأهداف.

252. وعرض وفد المكسيك مقترحه الوارد في الوثيقة CDIP/21/8 Rev. وقال إن هناك صلة بين الملكية الفكرية والتنمية وعلاقة واضحة بين أهداف التنمية المستدامة والعمل الذي تقوم به الوكالات المتخصصة، بما في ذلك الويبو. ورأى الوفد أنه يجب تحليل موضوع الملكية الفكرية والتنمية بطريقة شاملة، مع الاستفادة من إمكانية الابتكار في تحقيق التنمية في نظام الملكية الفكرية والبحوث. وأعرب الوفد عن اقتناعه بضرورة النظر في هذا الموضوع من خلال نهج براغماتي، والنظر في الخبرات وأفضل الممارسات للدول الأعضاء الأخرى والمنظمة نفسها، من أجل تعزيز تحقيق الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة وتأثيره على بقية أهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى أن المجالات المواضيعية التي يمكن أن تعمل فيها الويبو كثيرة، وأنها تساوي على الأقل عدد أهداف التنمية المستدامة نفسها. ورأى الوفد أن المنظمة يمكن أن تركز، في البداية، على المجالات التي يكون فيها للملكية الفكرية أثر إيجابي على التغلب على الفقر وتحسين الصحة والمساواة بين الجنسين والبحث الأكاديمي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقال إن هناك حاجة إلى تحديد الأدوات التي القادرة على تعزيز تنمية المجتمع على جميع المستويات. وقد تكون البداية بالنظر في تحديد أفضل الممارسات التي يمكن أن يكون لها تأثير مضاعف، بقيادة الويبو وتنسيق من قبل الدول الأعضاء المهتمة. وأشار الوفد إلى أن الويبو خصصت اليوم العالمي للملكية الفكرية للنساء باعتبارهن عوامل للتغيير والابتكار، ولهذا أعرب الوفد عن رغبته في دراسة دور المرأة في استخدام الملكية الفكرية. واقترح أن تتبادل الدول الأعضاء تجاربها وتحدياتها فيما يتعلق بالتدابير والسياسات العامة التي يتم تطبيقها لتعزيز مشاركة المرأة في الاستفادة من نظام الملكية الفكرية. وأفاد بأن بلدان شراكة ميتكا (المكسيك وإندونيسيا وجمهورية كوريا وتركيا وأستراليا) لديها معرض في الويبو يقدم أمثلة لنساء ناجحات يساهمن من خلال مهارتهن ومعرفتهن للابتكار. ورأى أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به في هذا المجال. ولذلك اقترح الوفد أن تبدأ اللجنة العمل في هذا المجال وربطه بالتنمية وبأهداف التنمية المستدامة. ثم أشار الوفد إلى المقترح المقدم من وفود كندا والولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك لإقامة مشروع بشأن زيادة دور المرأة في الابتكار وريادة الأعمال وتشجيع النساء في البلدان النامية على استخدام نظام الملكية الفكرية (الوثيقة CDIP/21/12). وشكر الوفد أولئك الذين أيدوا مقترحهم وأعرب عن أمله في أن يتم قريبا إعداد نسخة منقحة مع التعليقات المستلمة. وفي الختام، اتفق الوفد في الرأي مع وفد البرازيل على وجود أوجه تشابه وتداخل بين المقترحات. وأعرب عن أمله في أن تتمكن اللجنة من التوصل إلى نص يتناول أوجه التآزر هذه مع ضمان وجود نهج موحد لأنها متكاملة.

253. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة بآء، ورأى أن مساهمة الدول الأعضاء تقدم مدخلات مهمة لتمكين لجنة التنمية من إجراء مناقشات ملموسة وعملية في إطار بند جدول الأعمال بشأن "الملكية الفكرية والتنمية". وأشار الوفد إلى أن طلب مجموعة البلدان الأفريقية بعقد مؤتمر بشأن كيفية الاستفادة من النظام يمكن اعتباره موضوعا للمناقشة في إطار بند جدول

الأعمال الجديد. ورأى أن تجميع لمدخلات الدول الأعضاء ممارسة مفيدة للغاية لتقييم ليس فقط المواضيع التي تهتم بها الدول الأعضاء، بل أيضا في إطار الشكل الذي ينبغي على لجنة التنمية اتخاذه في إجراء تلك المناقشات. وأفاد بأن التجميع يظهر بعض التداخل بين المقترحات، ورحب بالاهتمام المشترك بمناقشة نفس المسائل. وفي محاولة لإيجاد أرضية مشتركة وتيسير العمل ودفعه، اقترح الوفد عقد جلسات تقاسم حول مواضيع "المرأة والملكية الفكرية" التي اقترحها كل من وفد المكسيك والمجموعة باء و"التغيرات التكنولوجية وانعكاساتها على حقوق الملكية الفكرية" على النحو الذي اقترحه وفدا البرازيل والاتحاد الروسي لمناقشتهما في الدورتين 22 و23 للجنة التنمية. ورأى الوفد أن موضوع "المرأة والملكية الفكرية" ذو أهمية خاصة حيث أن الموضوع الرئيسي لليوم العالمي للملكية الفكرية هو "تمكين التغيير: المرأة والابتكار والإبداع". وأشار إلى أن موضوع "التغيرات التكنولوجية وانعكاساتها على الملكية الفكرية" من شأنه أن يوفر فرصة ممتازة للدول الأعضاء لتبادل وجهات النظر والخبرات بشأن المبادرات التي تقوم بها لمعالجة تأثير هذه التكنولوجيات الجديدة على الملكية الفكرية. وسيستند النهج على أساس مشترك بين المدخلات التي تتلقاها الأمانة ويمهد الطريق للتوصل إلى اتفاق بشأن البند الجديد من جدول الأعمال بشأن "الملكية الفكرية والتنمية" للدورتين التاليتين. ورأى أن شكل المناقشات ينبغي أن يأخذ في الاعتبار عبء العمل اللازم لجميع الوفود للتحضير على النحو المناسب لإجراء مناقشة موضوعية مجدية. ولذلك، رأى الوفد أن من المفيد اختيار موضوع واحد لكل دورة من دورات لجنة التنمية. وينبغي أن تقدم أمانة الويبو عرضا موجزا للأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها الأمانة لكل موضوع من الموضوعين، عند الاقتضاء. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي على أمانة الويبو أن تنظر فيما إذا كان من الممكن عرض أي مشاريع قائمة بأجندة التنمية تتعلق بأي من هذين الموضوعين على الدول الأعضاء. وأعرب الوفد عن تطلع المجموعة إلى المشاركة البناءة في المناقشات المتعلقة بتجميع لمدخلات الدول الأعضاء بشأن القضايا التي يتعين معالجتها في إطار بند جدول الأعمال "الملكية الفكرية والتنمية".

254. وتحدث وفد بلغاريا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، ورأى أن المقترحات تعرض مواضيع مهمة ومثيرة للنقاش، وأن عددا قليلا منها يقترح تبادل أولي للآراء بشأن الملكية الفكرية والابتكار والتنمية. ومن شأن هذه المناقشة أن تساعد الأعضاء على تشكيل عملهم المستقبلي في إطار بند جدول الأعمال الجديد وتحديد المجالات التي يرغبون في أن يحدث فيها تأثير جوهري. وأفاد بأن موضوع المناقشة الذي اقترحه عدد قليل من الوفود هو التسويق التكنولوجي، والتغيرات التكنولوجية وانعكاساتها على الملكية الفكرية وكذلك التكنولوجيات ورقمنة المجتمع. ورأى الوفد أن تلك الموضوعات جديرة بالبحث لأن التكنولوجيات تعمل باستمرار على تغيير حياتهم ولها تأثير كبير على الملكية الفكرية والتنمية. وأشار إلى أن هناك موضوع آخر متكرر هو دور المرأة في تنفيذ الملكية الفكرية واستخدامها لنظام الملكية الفكرية في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وأوضح أن المساواة بين الجنسين والوصول العادل إلى الملكية الفكرية يعدان أمرين هامين، إلى جانب تعديل المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة لتتوافق مع واقع الملكية الفكرية الجديد على النحو الذي اقترحه المجموعة باء. وأوضح موافقة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على المقترح المقدم من المجموعة باء بشأن مناقشة العناصر الرئيسية لنظام الملكية الفكرية المفيدة للتنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وأشار إلى أنه يتماشى مع موقفه بشأن طلب المجموعة الأفريقية عقد مؤتمر عن كيفية الاستفادة من النظام وكذلك تنظيم المؤتمر الذي يعقد مرة كل سنتين حول نفس الموضوع.

255. وقال وفد الصين إن المقترحات المقدمة من المجموعة باء ووفود المكسيك والبرازيل والاتحاد الروسي ذات محتويات قيمة تغطي الجوانب الهامة للملكية الفكرية والتنمية. وأيد الوفد مقترح وفد البرازيل الذي يتضمن ستة مواضيع هي: (1) "سياسات الملكية الفكرية ودور القضاء"، (2) "دراسات حالة الملكية الفكرية في البلدان النامية"، (3) تقاسم نتائج الويبو والأعمال ذات الصلة بالملكية الفكرية والتنمية، (4) التنمية الاقتصادية والابتكار ودور الملكية الفكرية، (5) التغيرات التكنولوجية وانعكاساتها على الملكية الفكرية، (6) استراتيجيات لجعل العلامات التجارية متاحة وفعالة أكثر للشركات الصغيرة والمتوسطة. ورأى الوفد أن مناقشة هذه المواضيع ستساعد البلدان، ولا سيما البلدان النامية، على تعزيز قدرتها على استخدام الملكية الفكرية في التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، أيد الوفد أيضا مقترح وفد الاتحاد الروسي الذي اقترح مناقشة تأثير الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيات الجديدة على الملكية الفكرية وكيف يمكن لقطاع الملكية الفكرية التكيف مع التكنولوجيات

الجديدة. وأفاد بأن الذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، والإنترنت، والتجارة الإلكترونية، تمثل جميعها تحديات مشتركة لجميع البلدان. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن المناقشة والتبادل بشأن تلك المواضيع من شأنها تزويد البلدان بمزيد من الحلول وطرق التفكير للتصدي لتلك التحديات. وقال إن الويبو بصدد عقد منتدى دولي حول التكنولوجيا الجديدة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأسبوع التالي. ورحب الوفد بمناقشة مواضيع أخرى. واقترح كذلك أن تقوم الأمانة بتوحيد جميع الموضوعات في فئات وأن تُعد قائمة بالمواضيع لكي يمكن للدول الأعضاء النظر فيها بطريقة واضحة. كما أعرب عن أمله في أن يتم تحديد مواضيع محددة في أقرب وقت ممكن حتى يبدأ العمل الحقيقي. وأبدى الوفد استعداداً للمشاركة بنشاط في جميع المناقشات.

256. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأشار إلى المقترحات الواردة في الوثيقة CDIP/21/8 Rev. ورأى أن بعض المواضيع ذات الصلة، وهي "المرأة في الملكية الفكرية" و"التغيرات التكنولوجية وانعكاساتها على حقوق الملكية الفكرية" تم اقتراحهما في أكثر من بيان. وأيد الوفد مناقشة تلك الموضوعات في دورات لجنة التنمية القادمة. أوضح أن هذا لا يعني أنه لن يؤيد مناقشة مواضيع أخرى في المستقبل. واتفق في الرأي الوفود الأخرى بأنه قد يكون من الصعب للغاية مناقشة أكثر من موضوع واحد في كل دورة من دورات لجنة التنمية. وأعرب عن تطلعه إلى إجراء مناقشة يتم الإعداد لها جيداً، بما في ذلك عرض تقدمه الأمانة بشأن أنشطة الويبو ومشاريع المساعدة الفنية المتعلقة بالموضوع، وكذلك العروض الوطنية وربما العروض المقدمة من أصحاب المصلحة. وأوضح الوفد أنه سيشتراط عقد ما لا يزيد عن مؤتمر يستغرق يوماً واحداً حول كيفية الاستفادة من النظام في إطار بند جدول الأعمال الجديد بشأن "الملكية الفكرية والتنمية" خلال إحدى الدورات المقبلة للجنة التنمية. وأعرب عن تطلعه إلى إجراء مناقشات ذات مغزى في إطار ذلك البند من جدول الأعمال، مع التركيز على القضايا المواضيعية التي من شأنها أن تساعد الدول الأعضاء على استغلال إمكانيات أدوات الملكية الفكرية بشكل أفضل من أجل تحفيز تنميتها.

257. وتحدث وفد كازاخستان باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية، ورأى أن مقترحات الدول الأعضاء مثيرة للاهتمام. وأيد المقترح المقدم من الاتحاد الروسي بمناقشة موضوع "الاقتصاد الرقمي وتأثيره على الملكية الفكرية" تحت البند الدائم بشأن "الملكية الفكرية والتنمية" للجنة التنمية. وقال إن التحول الاقتصادي، المرتبط بإنشاء الاقتصاد الرقمي وإنترنت الأشياء، له تأثير على مجالات الملكية الفكرية. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية هناك أعداد متزايدة من التطبيقات لمشاريع التكنولوجيا الرقمية. ويمكن للتكنولوجيات الجديدة أن تساعد مكاتب البراءات في تحقيق عملها. ورأى الوفد أن من المهم العمل بنشاط على تنفيذ مقترح المدير العام للويبو، السيد فرانسيس غري، الذي تم إعداده في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة للويبو بشأن الحاجة إلى استخدام أكثر فعالية لأنظمة البيانات الضخمة وإنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي في مجال الملكية الفكرية. ورأى الوفد أن من شأن تبادل المعلومات والآراء داخل منتدى للويبو أن يمكن الأعضاء من التعرف على أحدث التقنيات الرقمية في مجال الملكية الفكرية.

258. وأعرب وفد باكستان عن تقديره للبيانات المقدمة من الدول الأعضاء. ورأى أن المناقشة حول "الملكية الفكرية والتنمية" في لجنة التنمية ينبغي أن تركز بشكل أفضل على طبيعة الشاملة للملكية الفكرية. وقال إن تبادل الخبرات بشأن النظر في دور المرأة في الملكية الفكرية والنظر في الآثار الإيجابية للملكية الفكرية يُعدان من الجوانب الهامة للنظر فيها. ومع ذلك، يجب أن يظل الأعضاء على دراية بالآثار السلبية للملكية الفكرية فيما يتعلق بالحصول على التكنولوجيا وتكلفة وضع قوانين وسياسات للملكية الفكرية، خاصة بالنسبة للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. واقترح أن تقوم الأمانة بتجميع استعراض للأدبيات المتعلقة بالعلاقة بين الملكية الفكرية والابتكار للتعرف على بعض الافتراضات في هذا الصدد والقيام باختبارها. وأيد الوفد مقترح وفد البرازيل بشأن سياسات الملكية الفكرية ودور السلطة القضائية. وأعرب عن تطلعه إلى إجراء مناقشة بناءً على هذا البند من جدول الأعمال.

259. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن تقديره للنهج الاستباقي الذي اتخذته وفود البرازيل والاتحاد الروسي والمكسيك والمجموعة بآء. وأشار إلى الموضوعات ذات الصلة التي اقترحتها الوفود المذكورة آنفا. ورأى أنه نظرا لأن العديد من هذه البنود مواضيعي للغاية، فإن هناك مجالين للتداخل أو التكامل بين المواضيع المقترحة. وعلى هذا النحو، أعرب الوفد عن اعتقاده بأنه بقليل من التعديل، ستجد جميع الطلبات طريقها بطريقة أو أخرى إلى خطة العمل في إطار هذا البند من جدول الأعمال بشرط أن يتم توجيه جميع المناقشات في إطار الملكية الفكرية و/ أو حقوق الملكية الفكرية وبطريقة موجهة نحو التنمية. ويمكن استخدام المواضيع الست المقترحة للمناقشة التي أعدها وفد البرازيل كأساس. وأشار إلى وجود تكامل بين موضوعات الملكية الفكرية والشركات الصغيرة والمتوسطة على النحو الذي اقترحه وفد البرازيل والمجموعة بآء والملكية الفكرية والتقدم التكنولوجي على النحو الذي اقترحه وفدا الاتحاد الروسي والبرازيل، والعلاقة بين الملكية الفكرية والتنمية، بما في ذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية على النحو الذي اقترحه وفد المكسيك والبرازيل والمجموعة بآء. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى وضع خطة عمل موحدة توجه الأعضاء نحو بدء بعض المناقشات التفصيلية وتبادل الخبرات بشأن أفضل الممارسات ذات الصلة بنهج موجه نحو التنمية في مجال الملكية الفكرية.

260. وتحدث وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية، ورأى أن المقترح المقدم من المجموعة بآء يتطلب مزيدا من الوقت لدراسته بشكل متعمق. وأعرب عن أمله في ألا توجل المناقشات والمفاوضات بشأن المقترح المعدل لمجموعة البلدان الأفريقية بشأن عقد مؤتمر دولي كل سنتين في إطار بند جدول الأعمال الجديد بشأن "الملكية الفكرية والتنمية". وأعرب الوفد عن رغبة المجموعة الأفريقية إضفاء الطابع المؤسسي على المؤتمر واقترح أن يتم ذلك قبل أي مقترح قادم من المجموعة بآء.

261. وتحدث وفد إندونيسيا بصفته الوطنية، ورأى أن جميع المقترحات قيمة ووثيقة الصلة بالملكية الفكرية والتنمية. ورحب بفكرة وفد البرازيل باستيعاب جميع المقترحات. ورأى أنه ينبغي على اللجنة أن تكون قادرة على تحديد القضايا التي ينبغي معالجتها في إطار بند جدول الأعمال بشأن "الملكية الفكرية والتنمية" في الاجتماعات المقبلة للجنة التنمية. وأعرب الوفد عن تقديره لفكرة وفد المكسيك بالتركيز على المرأة لأنه يمكن تطبيقه على مقترحات أخرى مقدمة من بلدان أخرى. وأشار الوفد إلى الحاجة إلى تبادل الخبرات ولكنه رأى أن التبادل يجب ألا يقتصر على أفضل الممارسات. وبدلا من ذلك قال إنه ينبغي مناقشة التحديات أيضا. وأعرب عن اعتقاده بأن مناقشة التحديات ستكون أمرا مهما بالنسبة للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا. ورأى الوفد أيضا أن مواضيع الملكية الفكرية والتنمية لها قائمة غير شاملة وأن آليات اقتراح الأفكار وتوفير المدخلات ينبغي إتاحتها في جميع الأوقات. وأشار إلى أن من بين القضايا الهامة التي يمكن وينبغي مناقشتها في إطار بند جدول الأعمال من أجل ضمان نظام متوازن للملكية الفكرية، هي كيفية معالجة أي آثار سلبية لحماية الملكية الفكرية تواجهها البلدان النامية حتما. ورأى الوفد أن المرونة جزء لا يتجزأ من نظام الملكية الفكرية.

262. ورأى وفد شيلي أن جميع المقترحات تتضمن عناصر يمكن مناقشتها في إطار بند جدول الأعمال بشأن "الملكية الفكرية والتنمية". وأيد الوفد المقترح الذي تقدم به وفد البرازيل الذي يعرض استخدام المقترحات معا ومناقشتها داخل اللجنة. كما أيد الوفد وفد المكسيك واقترح إعطاء الأولوية لموضوع "المرأة في مجال الملكية الفكرية" للتغلب على الفجوة بين الجنسين.

263. ولخص الرئيس المناقشة. واقترح التوفيق بين المقترحات التي تشتمل على أوجه تشابه ودمجها في مقترح موحد بشأن القضايا التي يتعين معالجتها. واقترح مناقشة ذلك في اجتماعات غير رسمية والعودة إلى الاجتماع الرسمي.

البند 8 من جدول الأعمال: النظر في برنامج العمل لتنفيذ التوصيات المعتمدة (تمة)

مناقشة حول المقترح المعدل للمجموعة الأفريقية بشأن تنظيم المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية كل سنتين - الوثيقة CDIP/20/8

264. دعا الرئيس وفد المغرب إلى عرض القضية.

265. وتحدث وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وقال إن مقترحه جاء مدفوعا بنتائج المؤتمر الدولي الذي عُقد في أبريل 2016 بشأن الملكية الفكرية والتنمية. ومن ثم، قدمت المجموعة الأفريقية مقترحا إلى الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية بشأن تنظيم مؤتمر دولي حول هذا الموضوع كل سنتين، تحت رعاية اللجنة. وقدم وفد السنغال مقترحا معدلا باسم مجموعة البلدان الأفريقية في الدورة العشرين للجنة التنمية. كما قام بتوضيح المقترح مع الأخذ في الاعتبار القضايا التي أثرت في غضون ذلك. وتضمن المقترح المعدل المعلومات التالية. يمثل الهدف الرئيسي للمؤتمر في إطلاع الأعضاء على التطورات الأخيرة في مجال الملكية الفكرية والتنمية، وتمكين المشاركين من مناقشة أهمية الملكية الفكرية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وسيعقد المؤتمر مرة كل سنتين لفترة أولية مدتها ست سنوات من الثنائية 2018-2019. وينبغي أن يرتبط العنوان الثانوي للمؤتمر بالملكية الفكرية والتنمية وعواقبها العملية. وسيتعين الموافقة عليه خلال الدورة الأولى للجنة، التي ستجتمع خلال السنة الأولى من دورة ميزانية الويبو. ويمكن أيضا تحديد بعض الموضوعات خلال دورة لجنة التنمية. وبالنسبة لدورة الميزانية 2018-2019، فإن الموضوع المحدد المقترح هو "كيفية الاستفادة من النظام". واقترحت المجموعة تنظيم المؤتمر خلال الأشهر الستة الأولى من السنة الثانية من دورة ميزانية الويبو لفترة تتراوح بين يومين وثلاثة أيام. وتم اقتراح أن تعقد كل دورة في الجلسة العامة مع حضور فريق مؤلف من اثنين إلى ثلاثة من مقدمي العروض. وسيعقد المؤتمر في جنيف أو في بلد آخر تقترحه الدول الأعضاء. وستكون محصلة المؤتمر عبارة عن تقرير واقعي مقدم إلى لجنة التنمية. ولمزيد من التشجيع على إجراء مناقشات بشأن هذه القضية، أكدت المجموعة الأفريقية أن التطورات والاتجاهات العالمية في هذا المجال تتطلب من الأعضاء مناقشة الأفكار ووجهات النظر الجديدة بصورة أكثر تتابعا. ورأت من شأن عقد هذا النوع من المؤتمرات أن يفيد جميع البلدان، ولا سيما البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية. وأشار الوفد إلى أن اللجنة والدول الأعضاء بها أقرت بالفعل بالنتائج الرئيسية التي توصل إليها المؤتمر المنعقد في عام 2016. ورأت عدة وفود أن المقترح عاجل ومهم. واقروا بالإسهام الذي يمكن أن يقدمه هذا النوع من المؤتمرات في المناقشات المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية، وأعربوا عن اهتمامهم برؤية هذا المؤتمر. ورأى الوفد أن بوسع المؤتمر الدولي تقديم مساهمات كبيرة في جدول الأعمال بشأن "الملكية الفكرية والتنمية". وأوضح أنها مبادرة تكملية هامة لهذا البند الجديد من جدول الأعمال وينبغي دراستها بالتوازي. ونظرت المنظمة في المسائل اللوجستية المتعلقة بعقد مؤتمر، تلك التي وافقت عليها الدول الأعضاء في المؤتمر الذي عُقد في أبريل 2016. ورأى الوفد أن المؤتمر ينبغي أن يأخذ في الاعتبار الخبرات التي شهدتها أثناء تنظيم المؤتمرات الدولية الناجحة الأخرى، سواء بشكل فردي أو مشترك، مثل المنتدى العالمي المعني بالمؤشرات الجغرافية الذي تنظمه الويبو كل سنتين مع دولة عضو أخرى. وأشارت المجموعة كذلك إلى البيان الذي أدلى به المدير العام للويبو، السيد فرانسيس غوري، خلال افتتاح الدورة السابعة عشرة للجنة التنمية عندما قال إن تنظيم المؤتمر الدولي في عام 2016 بشأن الملكية الفكرية والتنمية كان ناجحا للغاية. وأكد السيد غوري أيضا أن المؤتمر كان فرصة لدراسة القضية الأساسية المتمثلة في تأثير الملكية الفكرية وصلاتها بالتنمية. ثم خلص إلى أن المناقشات التي جرت كانت ثرية ومفيدة للغاية. وقد أظهرت ثروة المعلومات وفائدة المناقشات في مؤتمر 2016 الحاجة إلى عقد مؤتمر دولي مثل ذلك الذي اقترحه المجموعة، بمشاركة جميع الدول الأعضاء واتخاذ موقف بناء في القيام بذلك.

266. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، ورحّب بالمناقشات البناءة التي أجرتها المجموعات خلال الدورة العشرين للجنة التنمية بهدف التوصل إلى فهم مشترك أفضل للنقاط الأساسية الواردة في المقترح. وأعرب الوفد عن ثقة المجموعة في أن الشواغل التي أثارها بعض الدول الأعضاء، بما في ذلك تلك المجموعة، ستعكس في النسخة المعدلة التالية من المقترح الأفريقي. وأعرب عن تطلع المجموعة إلى دراسة ذلك. وأشار إلى أن اللجنة وفرت، في الوقت الحاضر، منصة جيدة لمناقشة الموضوعات المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية. والأكثر من ذلك أن اللجنة وضعت على وجه التحديد بندا جديدا في جدول الأعمال بشأن "الملكية الفكرية والتنمية" يمكن للدول الأعضاء من خلاله مناقشة التحديات الحالية والمستقبلية لأنظمة الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأكد الوفد أن المجموعة ستستمر في المشاركة بشكل بنّاء في المناقشات المتعلقة

بمقترح مجموعة البلدان الأفريقية. وأعرب عن أمله في استمرار الروح الإيجابية التي سادت في المناقشات خلال الجلسات السابقة في تلك الدورة.

267. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، وأعرب عن أمله في أن تتمكن الدورة الحالية للجنة من الاتفاق على عقد المؤتمر الدولي المقترح معتبرا أن المناقشات حول المقترح قد عُقدت حتى قبل الدورة السابقة، مع الاعتراف بمساهمة هذا النوع من المؤتمرات. لم ير الوفد أي ضرر في عقد هذا المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية.

268. وتحدث وفد بلغاريا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأشار إلى بيانه الافتتاحي. وأفاد بأن موضوع "كيفية عمل النظام" الذي يأخذ في الاعتبار مضمون مقترح مجموعة البلدان الأفريقية يمكن تناوله في إطار بند جدول الأعمال الجديد "الملكية الفكرية والتنمية". ومن شأن ذلك أن يتيح الاستفادة بشكل جيد من الوقت والمكان المخصصين، دون تكبد أي تكاليف إضافية للسفر أو الإقامة، حتى تتطابق الأهداف الواردة في ورقة المجموعة الأفريقية مع تلك الواردة في بند جدول الأعمال الجديد. وقال إنه بالنظر إلى حقيقة أن وضع بند جديد في جدول الأعمال بشأن "الملكية الفكرية والتنمية" قد نوقش خلال لجنة التنمية، فإنه سيكون ممثنا إذا كان الغرض من المؤتمر الدولي المقترح وقيمه الإضافية مقارنة ببند جدول الأعمال الجديد المكرس للملكية الفكرية والتنمية مؤهلين ودقيقين. ورأى أنه لا ينبغي عقد أي مؤتمر خارج لجنة التنمية، وأوضح أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه سوف ينظرون في مؤتمر واحد فقط في كل مرة. وأشار بأن العنوان المقترح "كيفية الاستفادة من النظام" لا يزال يبدو واسعا إلى حد ما، وأفاد بأنه سوف يقدر أن تقدم المجموعة الأفريقية بعض الأهلية الإضافية في هذا الصدد. وأعرب عن تطلع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى الاستماع إلى آخر المستجدات من المجموعة الأفريقية حول المقترح المعدل، مع مراعاة المناقشات مع جميع الوفود.

269. وتحدث وفد إكوادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأيد المقترح المعدل المقدم من المجموعة الأفريقية بشأن تنظيم مؤتمر دولي حول الملكية الفكرية والتنمية كل سنتين. وأعرب عن سعادته بالمؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية الذي انعقد في الفترة من 7 إلى 8 أبريل 2016. وأوضح أن المجموعة شاركت بقوة في هذا المؤتمر. وأقر في الوقت المناسب بالمساهمة التي قدمتها مؤتمرات من هذا القبيل إلى المناقشات المشتركة بين القطاعات بشأن الملكية الفكرية والتنمية فيما يتعلق بالملكية الفكرية. وأعرب عن اهتمام المجموعة بعقد مؤتمر. وأعرب عن تقديره للمتابعة التي قامت بها المجموعة الأفريقية، ومراعاة الشواغل التي أعربت عنها المجموعات. وأعرب عن أمله في أن يتم التوصل إلى اتفاق في تلك الدورة. وقال إن قرار اللجنة في هذا الشأن سيكون خطوة ملموسة إلى الأمام وفي الاتجاه الصحيح للإسهام في تعزيز ولاية اللجنة.

270. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وقال إنه درس بعناية المقترح المعدل مرة أخرى، مع الأخذ في الاعتبار المناقشات التي دارت في الدورة السابقة للجنة التنمية، سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي، مع مراعاة التطورات الأخيرة مثل وضع بند جديد دائم في جدول الأعمال بشأن "الملكية الفكرية والتنمية". ومع ذلك، أعرب عن عدم فهم المجموعة للمزايا التي قد يقدمها ما يسمى بإضفاء الطابع المؤسسي على مثل هذا المؤتمر. ووقال إنه لا يزال يفضل تنظيم حدث بشأن مواضيع محددة وبأخذ في الاعتبار الاحتياجات الحقيقية إلى جانب تحليل فوائد التكلفة. ومع ذلك، فمع مراعاة الموارد البشرية والمالية المحدودة، أعرب عن عدم اقتناعه بأن عقد مؤتمر دولي منفصل خارج دورات لجنة التنمية يمكن أن يحقق نتائج أفضل مقارنة بأشكال أخرى من الإنفاق المستهدف بشكل جيد، أي المشاريع التي تتوافق مع الاحتياجات الملموسة للتنمية لدى المستفيدين المحتملين. وفضل انعقاد الدورات العادية للجنة التنمية حول مداولاتها عن الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني المعنية في دورات اللجنة لتبادل وجهات النظر والخبرات والتعليقات بشأن أجندة الويبو بشأن التنمية، والملكية الفكرية، والمسائل الأخرى ذات الصلة، وبالتحديد في بند جدول الأعمال الجديد بشأن "الملكية الفكرية والتنمية". وأكد على اقتناع المجموعة بأن عملية أجندة التنمية داخل اللجنة قد وفرت بالفعل منتدى للعمل الموضوعي، بما في ذلك تقاسم المدخلات المقدمة من الخبراء من مكاتب الملكية الفكرية ومن العواصم، وغيرهم من أصحاب المصلحة ذوي الخبرة الكبيرة، على سبيل المثال، من الدوائر الأكاديمية أو

من المنظمات غير الحكومية. ومع ذلك، رأى الوفد إمكانية تأييده للمقترح الخاص بتنظيم مؤتمر لمرة واحدة حول موضوع "كيفية الاستفادة من النظام" إذا ما تم تحديده خلال إحدى دورات لجنة التنمية والملكية الفكرية التالية، وبعد ذلك توفر إمكانية تقييم علاقته وقيمتها المضافة فيما يتعلق بالبنية الجديدة لجدول أعمال اللجنة. وأعرب الوفد عن استعداده لمزيد من المناقشة، ويفضل أن يكون ذلك على أساس مقترح محدث من شأنه أن يعالج القضايا التي أثارها الوفود الأخرى.

271. وكرر وفد البرازيل تأييده الشديد لمقترح مجموعة البلدان الأفريقية بشأن عقد مؤتمر حول الملكية الفكرية والتنمية. وقال إن المجموعة الأفريقية أظهرت ما يكفي من الصبر والمرونة لإدراج معظم المقترحات التي قدمتها الدول الأعضاء الأخرى. وأشار الوفد إلى أنه في المفاوضات متعددة الأطراف، تكون الرغبة في التوصل إلى حل وسط ذات أهمية قصوى للوصول إلى التوازن والنتائج الموحدة نحو النتائج. وفي هذا النوع من المفاوضات، لا يكون نهج إما "رأيي" وإلا "فلا" فعالاً، ولا موضع ترحيب. وقد تم إحراز تقدم لتقريب وجهات النظر المختلفة، مما يعطى الأمل في التوصل إلى اتفاق في النهاية. وحث الوفد جميع الدول الأعضاء التي لم تعرب عن تأييدها لمجموعة البلدان الأفريقية على إبداء بعض النوايا الحسنة للموافقة النهائية على المقترح في الدورة الحالية.

272. وكرر وفد باكستان تأييده الشديد للمقترح المعدل المقدم من مجموعة البلدان الأفريقية لعقد مؤتمر كل سنتين بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وقال إن المؤتمر الذي عُقد في عام 2016 لعب دوراً هاماً في إعلام الدول الأعضاء وتزويدها بإيجاز عن التغييرات الأخيرة في مجال الملكية الفكرية والتنمية، كما أن نقل هذه المعلومات من شأنه تمكين البلدان النامية والمتقدمة من مناقشة أهمية الملكية الفكرية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وأبدى الوفد مرونة وفيما يتعلق بالعنوان. ومع ذلك، اقترح أنه من أجل جعل العنوان أكثر شمولاً ووضوحاً، يمكن أن يُطلق عليه "كيفية الاستفادة من النظام: التحديات والفرص". وأوضح أن هذه الإضافة ستحدد النطاق وتطرح جميع وجهات النظر على طاولة النقاش لمساعدة الأعضاء في البناء على فوائد نظام الملكية الفكرية والتغلب على التحديات المرتبطة به. وأعرب الوفد عن أمله في اتخاذ قرار إيجابي بشأن هذا البند من جدول الأعمال في الدورة الحالية للجنة التنمية.

273. وأعرب وفد غابون عن تأييده لمقترح وفد المغرب الذي قدمه نيابة عن المجموعة الأفريقية بشأن تنظيم مؤتمر حول الملكية الفكرية والتنمية كل سنتين. وأيد الحجة التي طرحها وفد المغرب وشدد على أن المؤتمر سيكون بمثابة منصة هامة للمستفيدين، الذين يستخدمون الملكية الفكرية في الممارسة العملية، لإبداء آرائهم لمناقشة ما هو على المحك في موضوع الملكية الفكرية والتنمية.

274. وأكد وفد إكوادور، بصفته الوطنية، تأييده للمقترح الأفريقي المعدل بعقد مؤتمر دولي حول الملكية الفكرية والتنمية كل سنتين. وقال إن من شأن هذا المؤتمر الدولي أن يساعد على فهم أفضل للدور الذي يؤديه نظام الملكية الفكرية في التنمية، ولا سيما تركيز الاهتمام على البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية. ورأى الوفد أن هذه المحافل ضرورية لطرح مزيد من الأفكار بشأن السياسات العامة وعواقبها في استخدام الملكية الفكرية كأداة للتنمية وليس كغاية في حد ذاتها. وأعرب عن تأييده لمقترح إقامة هذا الحدث لأول مرة في الثنائية التالية والاستمرار في ذلك في إقامته في الثنائيات المقبلة.

275. وأيد وفد كوت ديفوار تأييده تاماً البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وقال إن تنظيم مؤتمر يعقد كل سنتين بشأن الملكية الفكرية والتنمية سيكون إطاراً للتعامل مع مواضيع محددة تتعلق بالاحتياجات الحقيقية للبلدان النامية بطريقة مبتكرة وفعالة. ودعا الوفد جميع الوفود لإبداء قدر أكبر من المرونة وروح بناء فيما يتعلق بتحقيق نتائج ذات منفعة متبادلة عند النظر في هذا المقترح المقدم من المجموعة الأفريقية.

276. وانضم وفد السودان إلى البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية. ورحب بالمقترح المعدل المقدم من المجموعة الأفريقية بشأن المؤتمر الدولي الذي يعقد كل سنتين بشأن الملكية الفكرية والتنمية وشدد على أهمية هذا النوع من

المؤتمرات ومساهماته. كما أيد تماماً مداخلات وفود إندونيسيا والبرازيل وغابون وباكستان وكوت ديفوار والمغرب. واختتم كلمته بتشجيع جميع الوفود على القيام بذلك.

277. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وقال إن المجموعة الأفريقية قدمت معلومات كافية لتحديد احتياجات هذا المؤتمر وهم في وضع يسمح لهم باتخاذ قرار من أجل ضمان أكبر تأثير وأهمية وقيمة من حيث المعرفة المكتسبة والمتقاسمة، بالإضافة إلى الموارد المخصصة.

278. وأعرب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن تقديره لمجموعة البلدان الأفريقية على النسخة المعدلة من المقترح المتعلق بتنظيم مؤتمر دولي حول الملكية الفكرية والتنمية مرة كل سنتين. وأشار إلى أن اللجنة ناقشت المقترح في الدورات الأخيرة وقد نقحته المجموعة الأفريقية لمعالجة الشواغل التي أثارها بعض الوفود. وسيكون تنظيم مؤتمر يُعقد مرة كل سنتين مفيداً للجميع، وخاصة للبلدان الأقل نمواً والبلدان النامية. وقال إن المؤتمر الذي يُعقد مرة كل سنتين هو بمثابة الحفاظ على الذات بالنسبة لليوبو والدول الأعضاء فيها لإيجاد توازن بين المصالح المتنافسة لأعضائها المتنوعة. وحث الوفد جميع الدول الأعضاء على النظر في هذا المقترح بحسن نية وبطريقة مرنة وبناءة، وأعرب عن تطلعه إلى اعتماده في تلك الدورة للجنة.

279. وأشار وفد أوغندا إلى أنه في عامي 2013 و2016، عقدت اليوبو مؤتمرين دوليين بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وقد أتاح المؤتمرين فرصاً عديدة لطائفة واسعة من أصحاب المصلحة للتعامل مع موضوعات من جميع أنحاء العالم لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات حول كيفية مساهمة الملكية الفكرية في التنمية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وذكر أيضاً أن هناك سابقة في اليوبو حيث تنظم اليوبو كل سنتين الندوة الدولية بشأن المؤشرات الجغرافية بالتعاون مع الدول الأعضاء المهمة. وتُعقد الندوة بالتوازي مع المناقشات الجوهرية ودورات المعلومات التي تجري في اللجان التي تعالج قضايا جوهرية تتعلق بالمؤشرات الجغرافية. وأوضح أن الأساس المنطقي للمؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية هو أن المؤتمر سيدشج تبادل الخبرات الوطنية والإقليمية بحرية وبشكل مثمر، وتحليل التطورات الأخيرة في مجال الملكية الفكرية ومناقشة الأبعاد السياسية والتكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية للملكية الفكرية وتأثيراتها على الجهود التي تبذلها الدول النامية لاستخدام نظام الملكية الفكرية لتلبية احتياجاتها التنموية. وأفاد بأن جدول أعمال اللجنة مثقل بالفعل. ورأى أنه لكي يكون ذا مغزى، فمن الأمثل اعتماد الشكل المستخدم في المؤتمرين السابقين. وكرر الوفد تأييده لمقترح المجموعة الأفريقية بشأن عقد المؤتمر. وأعرب عن تطلعه إلى إجراء مناقشات مثمرة بشأن هذه المسألة وشجع جميع الدول الأعضاء على التفاوض بحسن نية وبطريقة شفافة وتعاونية.

280. وأيد وفد ماليزيا المقترح الأفريقي بشأن عقد مؤتمر دولي كل سنتين بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وقال إن المؤتمر سيسمح بجمع العديد من أصحاب المصلحة المختلفين من صناعات السياسات، وممارسي تطوير الملكية الفكرية، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات الدولية، وكذلك منظمات المجتمع المدني، وسيسمح بتبادل ثري للمعرفة والمعلومات حول الملكية الفكرية كأداة للتنمية. ولذلك، حث الوفد الأعضاء الآخرين على إبداء المرونة، والتحلي بروح بناءة، والمضي قدماً بجدول الأعمال في دورة لجنة التنمية من خلال تأييد عقد هذا المؤتمر المفيد جداً لجميع أصحاب المصلحة.

281. وكرر وفد أنغولا تأييده للمقترح الذي تقدم به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأعرب عن أمله في أن توافق الدورة على مقترح تنظيم مؤتمر حول الملكية الفكرية والتنمية.

282. وأيد وفد نيجيريا بشدة مقترح مجموعة البلدان الأفريقية بشأن تنظيم المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية كل سنتين. ودعا الآخرين إلى إظهار المرونة فيما يتعلق بالفوائد التي يمكن أن يجتهد بها هذا المؤتمر للأعضاء.

283. وأشار الرئيس إلى عدم وجود اتفاق بشأن هذه المسألة. واقترح على الأعضاء مناقشة المقترح بشكل غير رسمي. ثم أرجأ المناقشة حول المسألة.

284. وأعرب وفد المغرب عن امتنانه للتأييد والتعليقات التي قدمتها الدول الأعضاء.
285. وأكد الرئيس أن اللجنة ستعود إلى الجلسة العامة لإتمام المناقشة. ومع ذلك، فضّل أن يناقش الأعضاء المسألة في إطار غير رسمي أكثر. ثم أبلغ الرئيس اللجنة بالاجتماع غير الرسمي لذلك الصباح. وبعد الاستماع إلى جميع الوفود أثناء المشاورات غير الرسمية، اقترح الرئيس النص التالي "قررت اللجنة أن تعقد في الدورة التالية للجنة التنمية حواراً تفاعلياً بشأن المساعدة الفنية. وتقرر أيضاً أنه يمكن للجنة أن تعيد النظر في إمكانية إنشاء منتدى على شبكة الإنترنت، على النحو المطلوب في قرارها بشأن المساعدة الفنية الوارد في الفقرة الفرعية 1 (ب) من التذييل الأول للملخص المقدم من رئيس الدورة السابعة عشرة للجنة التنمية، إذا ما طلبت الدول الأعضاء ذلك". وأوضح أن هذا يعني أن اللجنة ستحاول عقد حوار تفاعلي بشأن المساعدة الفنية في دورة التالية للجنة التنمية، ما لم يكن هناك أي طلب لإعادة النظر في الأمر.
286. وطلب وفد إسبانيا مزيداً من المعلومات عن مدى قابلية المنتدى للممارسة العملية. وأعرب عن رغبته بأن تعرض الأمانة التكاليف لأن ذلك من شأنه المساعدة في الرد على الأسئلة التي طرحتها الأمانة على الوفود. وأضاف أنه إذا كان من المقرر اتخاذ قرار، فيجب أن يكون مبنياً على أساس متين.
287. واقترح الرئيس إدراج طلب وفد إسبانيا في فقرة القرارات.
288. وقال وفد إسبانيا إنه سيكون أكثر راحة بأن يُذكر ذلك في النص.
289. واستفسر وفد الجمهورية التشيكية عما إذا كان بإمكان الأمانة، بالإضافة إلى مقترح وفد إسبانيا، إعداد بعض الأفكار حول الممارسة المتعلقة بنوع مماثل من المحافل في وكالات الأمم المتحدة الأخرى المماثلة، وبشكل رئيسي في المنظمة الأوروبية للبراءات. وأشار إلى وجود ما يسمى بالشبكة الأوروبية للبراءات، وداخل هذه الشبكة هناك شبكة على الإنترنت تتيح الوصول إلى جميع مكاتب البراءات الوطنية المكرسة لتحقيق هدف مماثل.
290. وتساءل وفد الولايات المتحدة الأمريكية عما إذا كان من الممكن تأجيل القرار بشأن ذلك البند والعودة بعد إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء.
291. وذكر الرئيس أن هناك بالفعل مشاورات غير رسمية بشأن هذا البند المقرر في اليوم التالي. وأشار كذلك إلى أن هناك بالفعل قرار بإنشاء منتدى. ومع ذلك، هناك بعض الأسئلة التي طرحتها الأمانة على الدول الأعضاء. كما طلب وفد إسبانيا من الأمانة أن تُعد ورقة غير رسمية حول جدوى هذا المنتدى. واقترح الرئيس فقرة قرار على النحو التالي: "قررت اللجنة أن تعقد في الدورة التالية للجنة حواراً تفاعلياً بشأن المساعدة الفنية، وطلبت من الأمانة تقديم ورقة غير رسمية عن جدوى إنشاء منتدى على الإنترنت للمساعدة الفنية". ثم أبلغ الرئيس الأعضاء بالجدول الزمني.
- تجميع لمدخلات الدول الأعضاء بشأن طرائق واستراتيجيات التنفيذ للتوصيات المعتمدة من الاستعراض المستقل - الوثيقة CDIP/21/11.
292. دعا الرئيس الأمانة إلى عرض الوثيقة.
293. وأشارت الأمانة (السيد بالوش) إلى خلفية الاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات أجندة التنمية (الوثيقة CDIP/21/11). كما أشارت إلى أن اللجنة اعتمدت عدداً من التوصيات المنبثقة عن تقرير الاستعراض المستقل. وأوضحت أنه تقرر خلال الدورة السابقة ضرورة دعوة الدول الأعضاء لتقديم مقترحات بشأن طرائق واستراتيجيات التنفيذ بشأن تنفيذ توصيات الاستعراض المستقل. وأوضحت أن الوثيقة قيد المناقشة تحتوي على المدخلات الواردة من المجموعة ب، ووفد المكسيك، ووفد بيرو.

294. وتحدث وفد إكوادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وشدد على أهمية وجود نظام ملكية فكرية متوازن وفعال يعزز الابتكار لصالح الجميع. وأوضح أن هذا يتطلب جهودا مشتركة. وفي هذا السياق، رأى أن دمج التوصيات الخمس والأربعين لأجندة التنمية في عمل الويبو يمثل بالتأكيد عاملا أساسيا للمساهمة في تحقيق هذا الهدف. ولذلك، فإن التوصيات التي تم إعدادها في تقرير الاستعراض المستقل تُعد وسيلة لتعزيز تنفيذ أجندة التنمية وتحسين العمل المستقبلي للجنة والمنظمة نفسها. وأكد من جديد على أهمية تنفيذ توصيات الاستعراض المستقل أعرب عن استعداده للمشاركة بشكل بنّاء في المناقشات التي تهدف إلى تحديد طرائق لذلك التنفيذ.

295. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، ورأى أن الوثيقة تُعد أساسا جيدا لمناقشة التوصيات المعتمدة، باستثناء التوصيتين 5 و11 اللتين لا تزالان مفتوحتين. وأقر بأن التوصيات الواردة في الوثيقة موجهة إلى جهات فاعلة مختلفة مشاركة في تنفيذ أجندة التنمية، وبالتحديد الدول الأعضاء واللجنة والأمانة. كما أن التوصيات مختلفة في طبيعتها. وقال إنه يشاطر المجموعة بآء ووفد المكسيك الرأي بأن بند جدول الأعمال الجديد بشأن "الملكية الفكرية والتنمية" يعد أساسا جيدا لمعالجة القضايا المتعلقة بتنفيذ التوصية 1. ورأى الوفد أن بعض المقترحات الواردة في الوثيقة تم تناولها بالفعل، مثل تلك المتعلقة بالتوصية 3. كما أشار إلى تعيين الممثل الخاص للمدير العام المعني بأهداف التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة والذي تناول مقترح وفد المكسيك الوارد في الوثيقة. وعلاوة على ذلك، أعرب عن عدم اقتناعه بالحاجة إلى إنشاء قاعدة بيانات للدروس المستفادة وأفضل الممارسات التي تم تحديدها في سياق مشاريع أجندة التنمية، على النحو المبين في التوصية 7 من تقرير الاستعراض المستقل. وتوقع الوفد أن تستخدم أمانة الويبو الدروس المستفادة من المشروع في أنشطتها الإضافية دونما تأخير. وقال إنه نظرا للبيئة سريعة التغير، فإن هناك شكوكا فيما إذا كانت فوائد قاعدة البيانات تبرر تكلفة إنشائها وتشغيلها. ومع ذلك، أعرب عن حرصه على الاستماع إلى الحجة فيما يتعلق بالأساس المنطقي لتنفيذها. وفيما يتعلق بالتوصية 12، قال إن المجموعة تؤيد المقترح المقدم من المجموعة بآء واستفسرت من وفد بيرو عما إذا كان سيعرض خطة العمل المحتملة التي أشار إليها في مدخلاته. وأخيرا، ذكر أن المجموعة تولي أهمية كبيرة لتقرير المدير العام عن تنفيذ أجندة التنمية وترى أنه أفضل أداة لتقديم تقارير عن العملية المتعلقة بتنفيذ توصيات الاستعراض المستقل ورصدها لضمان معالجة تنفيذ أجندة التنمية بطريقة شاملة في وثيقة واحدة.

296. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة بآء، وأشار إلى التقدم الهام الذي تم إحرازه خلال الدورات السابقة فيما يتعلق باعتماد توصيات الاستعراض المستقل باستثناء التوصيتين 5 و11. وأفاد بأن التوصيات المذكورة أعلاه موجهة إلى جهات فاعلة مختلفة، وهي: الدول الأعضاء واللجنة والأمانة. وفيما يتعلق بالتوصيات الموجهة إلى الأمانة، أشار إلى فائدة رد الأمانة الوارد في الوثيقة CDIP/19/3. وأوضح أن مدخلات المجموعة بآء تناولت التوصيات الموجهة إلى لجنة التنمية. وأشار أيضا إلى أن توصيات محددة أو أجزاء منها سوف تخضع لطرائق واستراتيجيات تنفيذ مختلفة. وأضاف أنه تم تنفيذ بعض التوصيات من خلال قرار بسيط بالاعتماد، والبعض الآخر يتعلق أكثر بالعمليات. وفيما يتعلق بعملية إعداد التقارير والاستعراض، أشار إلى أن لجنة التنمية تبحث سنويا تقرير المدير العام عن تنفيذ أجندة التنمية. ورأى أن هذه أداة مفيدة لاستخدامها أيضا في عملية إعداد تقارير عن التقدم المحرز فيما يتعلق بتوصيات الاستعراض المستقل واستعراضه. ولذلك، اقترح إدراج التقارير عن التقدم المحرز واستعراضه في تقرير المدير العام المذكور أعلاه. وأوضح أن هذا من شأنه أن يسمح للدول الأعضاء بإلقاء نظرة شاملة على تنفيذ أجندة التنمية في وثيقة واحدة. وأكد الوفد عدم تأييده إجراء عملية إعداد تقارير موازية قد تكون مرهقة للأمانة وكذلك للدول الأعضاء، ورأى أنها بدلا من إضافة مزيد من الوضوح، فإنها ستزيد من التعقيد والازدواجية.

297. وتحدث وفد بلغاريا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، واتفق في الرأي بأن التوصيات موجهة إلى جهات فاعلة مختلفة، أي الدول الأعضاء واللجنة والأمانة. وأعرب عن تأييده للمقترحين المتعلقين بالتوصية 1 المقدمين من المجموعة بآء ووفد المكسيك بأن بند جدول الأعمال الجديد بشأن "الملكية الفكرية والتنمية" سيكون أساسا جيدا لدفع هذه المناقشات للأمام. ورأى أن هذا المقترح سيكون متسقا مع مقترح وفد بيرو. وأفاد بأن الويبو قدمت الدعم لإنجازات توصيات أجندة التنمية بطرق مختلفة ولشعب مختلفة على أساس دائم. وبهذا المعنى، اتفق الوفد في الرأي مع المجموعة بآء على أن الجهود

المبدولة لتنفيذ التوصية 3 بشأن التنسيق والرصد وإعداد التقارير والتقييم ينبغي أن تقودها لجنة تنسيق البيانات. كما اتفق في الرأي مع وفد المكسيك على أنه يمكن إيلاء اهتمام خاص للمراحل المنفصلة من تنفيذ المشروع. وقال إنه يمكن النظر في مقترح المجموعة بـأ بشأن متابعة التوصية 4 مع مراعاة مسؤولية الويبو والتزاماتها تجاه تنفيذ أجندة التنمية في إطار ولايتها. واستنادا إلى المقترحات المقدمة من المجموعة بـأ ووفد المكسيك وتنفيذ التوصية 6، أيد الوفد الحاجة إلى تبادل الخبراء الوطنيين بشكل أكثر أثناء تنفيذ أنشطة الويبو. كما رأى أنه ينبغي النظر في المقترح المقدم من وفد المكسيك بإشراك خبراء من مختلف المجالات عند مناقشة الموضوعات ذات الطابع الأفقي. وأيد الوفد تنفيذ مشاريع أجندة التنمية الجديدة ونهج موجه نحو النتائج ورصد أفضل لاستدامتها. وأعرب عن تأييده لطلب المجموعة بـأ إلى الأمانة بتقديم مزيد من المعلومات عن شكل قاعدة البيانات من أجل خفض التكاليف والحد من ضعف المشاريع في نهاية المطاف. وأوضح أهمية المقترح المقدم من المجموعة بـأ ووفد المكسيك لتعزيز فعالية مشاريع أجندة التنمية وشمولها واستدامتها، استنادا إلى التوصية 8 من الاستعراض المستقل. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن الويبو تجري بالفعل تغييرات في طريقة إدارة المشاريع ورصدها، مما يُظهر التزامها بالاستجابة على نحو أفضل للوقائع الجديدة. وأعرب الوفد عن تأييده للمقترحات المقدمة من المجموعة بـأ بشأن تنفيذ التوصيتين 9 و10، ولا سيما بشأن إدراج معلومات مالية إضافية في التقرير المرحلي التالي الأمر الذي من شأنه زيادة شفافية عمل الويبو. وفضل الوفد المقترح المقدم من المجموعة بـأ بشأن تنفيذ التوصية 12 مع التركيز على استخدام الموارد المتاحة، ومن ثم، إذا لزم الأمر، العمل على إيجاد حلول بديلة لنشر المعلومات المتعلقة بتنفيذ أجندة التنمية على نحو أفضل. وأخيرا، أعرب عن اعتقاده بأنه ينبغي تقديم تقارير عن عملية الرصد الخاصة بتنفيذ توصيات الاستعراض المستقل إلى الدول الأعضاء من خلال تقرير المدير العام عن تنفيذ أجندة التنمية.

298. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، وأشار إلى المقترحات الواردة في الوثيقة قيد المناقشة. وأبدى مرونة بشأن الاستمرار في مناقشتها ولكنه أشار إلى أن بنود جدول الأعمال التي لا تزال معلقة.

299. وتحدث وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وفضل أن يأخذ وقتا أطول لبحث بشكل دقيق المساهمات الواردة في الوثيقة. ورأى أنه لا يمكن تنفيذ هذه العملية إلا بعد الانتهاء من المفاوضات بشأن التوصيتين 5 و11. وبناء على ذلك، حث الدول الأعضاء على التركيز أولا على اعتماد التوصيتين التنبهيتين.

300. وأقر الرئيس بأن هناك مقترحات مماثلة بين التقارير الواردة في الوثيقة. ومع ذلك أوضح أنه، بسبب ضيق الوقت، لن تسمح المناقشة بالتوفيق بينها. كما أيد السماح بتلقي طلبات إضافية من وفود أخرى. وعلاوة على ذلك، ذكر أنه يمكن استئناف مناقشة التوصيات المعتمدة في الدورة التالية للجنة. كما أشار إلى أن ذلك لا ينبغي أن يحكم مسبقا على مناقشة التوصيتين 5 و11 والاتفاق عليهما انتظارا لاعتمادهما.

301. وأعرب وفد البرازيل عن عدم قدرته على اتخاذ أي قرار بشأن هذا الموضوع في تلك الدورة. واقترح تأجيل المناقشة إلى الدورة التالية حتى يتسنى للدول الأعضاء الحصول على مزيد من الوقت لتقديم أفكارها بشأن هذا الموضوع. وأعرب عن تفضيله عدم الخلط بين مواضيع مختلفة من ركائز مختلفة.

302. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة بـأ، وأحاط علما بأن بعض الوفود ليست مستعدة للمضي قدما في تلك النقطة. وذكّر كذلك بأن التوصيات العشرة المعتمدة غير مرتبطة بالتوصيتين 5 و11، واللذين من المنتظر اعتمادهما وبالتالي في مرحلة أخرى من المناقشة. وأصر على أن هاتين قضيتان مختلفتان.

303. وأكد الرئيس من جديد أن المناقشة بشأن تنفيذ التوصيات المعتمدة لن تؤثر مسبقا على التوصيتين 5 و11. وفي ضوء الطلبات المقدمة من بعض الوفود، اقترح الرئيس تأجيل المناقشة إلى الدورة التالية للجنة حتى تتمكن الوفود المعنية من تقديم المزيد من المدخلات. كما اقترح التوفيق بين المدخلات الجمعة في الوثيقة.

304. والتمس وفد الولايات المتحدة الأمريكية توضيحاً بشأن مقترح الرئيس، لا سيما فيما يتعلق بإجراء التوفيق بين المقترحات المتعددة.

305. وذكر الرئيس أن الوفود التي قدمت المدخلات الواردة في الوثيقة يجب أن تشارك في مناقشة للتوفيق بينها ودمج القضايا المتقاربة. وأكد كذلك على ما أبداه وفد سويسرا من رأي بأنه ينبغي أن تكون المناقشات متصلة بتنفيذ التوصيات المعمدة دون الحكم مسبقاً على مناقشة التوصيتين 5 و11. وبناء على ذلك، اقترح الرئيس أن تواصل اللجنة مناقشة هذه المسألة في دورتها التالية، وأنه يمكن للوفود المهتمة تقديم مدخلات إضافية إلى الأمانة. وحث الدول الأعضاء التي قدمت مدخلات واردة في الوثيقة المذكورة على مناقشة المسألة فيما بينها والتوفيق بين مقترحاتها. وقد تم الاتفاق على ذلك في ضوء عدم وجود تعليقات أخرى من الحضور.

مناقشة حول كيفية تناول أهداف التنمية المستدامة في دورات لجنة التنمية في المستقبل، بما في ذلك طلب وضع بند دائم على جدول الأعمال - الوثيقة CDIP/18/4

306. أشارت الأمانة (السيد بالوش) إلى أنه تم دعوة الدول الأعضاء في الدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية إلى تقديم مدخلات بشأن أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بعمل المنظمة. واقترح وفد البرازيل وضع بند دائم في جدول الأعمال بشأن أهداف التنمية المستدامة. وقد نوقش هذا في الدورات السابقة للجنة، لكن يلزم مواصلة النظر فيه.

307. وأكد وفد البرازيل تأييده للمقترح واقترح مواصلة المناقشة في جلسات غير رسمية.

308. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، وذكر أنه حتى ذلك التاريخ كانت المناقشات حول أهداف التنمية المستدامة ذات طبيعة نظرية إلى حد ما، وأن الوقت قد حان للانتقال إلى نهج أكثر واقعية وعملية يمكن أن يساعد الدول الأعضاء في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على أرض الواقع. كما أكد أن اللجنة لديها بالفعل نظام شامل للآليات يسمح للدول الأعضاء بالتعبير عن آرائها وتبادل المعلومات حول أهداف التنمية المستدامة. على سبيل المثال، الإجراء الخاص بتقديم تقارير سنوية عن أهداف التنمية المستدامة، والتقرير السنوي المقدم للمدير العام عن تنفيذ أجندة التنمية، وبند جدول الأعمال الذي تم وضعه مؤخراً عن "الملكية الفكرية والتنمية". وذكر الوفد أن تلك الأمثلة تُظهر أن لا شيء منع أو يمنع لجنة التنمية من مناقشة أهداف التنمية المستدامة بصورة شاملة في إطار هيكل جدول الأعمال الحالي. وعليه، لم أعرب عن عدم تأييده للمقترح البرازيلي.

309. واقترح الرئيس مواصلة المناقشات في إطار غير رسمي، وإعلان القرار في جلسة اليوم التالي. وعلاوة على ذلك، طلب من نائب الرئيس، الدكتور كيري، أن يتولى رئاسة البند التالي من جدول الأعمال.

مقترح مشروع مقدم من وفود كندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تعزيز دور المرأة في الابتكار وريادة الأعمال، وتشجيع النساء في البلدان النامية على استخدام نظام الملكية الفكرية - الوثيقة CDIP/21/12 (تمة)

310. استأنفت نائب الرئيس مناقشة مقترح المشروع ودعت وفد كندا إلى أخذ الكلمة.

311. وصرح وفد كندا أن الأمانة توفر نسخة محدّثة من المقترح تعكس التعليقات التي أدلت بها الوفود وتتناولها. وأشار إلى أن بعض الدول الأعضاء أعربت عن قلقها من احتمال عدم تمكّنها من المشاركة ببلدان تجريبية نظراً لعدم وجود رابطة وطنية للنساء المخترعات والمبتكرات. وأوضح أن النسخة المحدّثة وسّعت نطاق معايير الاختيار للبلدان المستفيدة من ليشمل تلك التي لديها برنامج أو ورابطة للنساء المخترعات والمبتكرات أو منظمة دعم أعمال للنساء أو منظمة تدعم المرأة. وهذا من شأنه أن يضمن وجود شبكة قائمة يمكن أن تساعد في الوصول إلى النساء المخترعات والمبتكرات في البلدان التجريبية. كما أشار

الوفد إلى أن تلك الدول الأعضاء التي تعرب عن اهتمامها بتقاسم المعارف والخبرات وأفضل الممارسات خلال تنفيذ المشروع قد تكون قادرة على القيام بذلك في إطار ركيزة النواتج الخاصة بالمشروع الأول. وأقر الوفد بثروة الخبرات الوطنية في هذا الشأن وأثنى على العمل القيم الذي تقوم به بالفعل الدول الأعضاء لسد الفجوة بين الجنسين في مجال الملكية الفكرية. وأوضح أن المقترح المحدّث لم يقدم بشكل عام أي تغييرات جوهرية على النسخة السابقة من الوثيقة. فالتحديات ببساطة توضح الأنشطة التي يتعين الاضطلاع بها في إطار كل ناتج من نواتج المشروع، وميزانية المشروع (التي ستصل إلى تكاليف غير شخصية قدرها 415000 فرنك سويسري تنفق بشكل تدريجي على مدى فترة أربع سنوات)، وجدول زمني تفصيلي للتنفيذ (اعتباراً من يناير 2019 إلى ديسمبر 2022). وأشار إلى أنه إذا تم اعتماد المشروع في تلك الدورة، فإنه يدعو الدول الأعضاء التي أبدت اهتمامها بالمشاركة كبلدان تجريبية لتقديم طلب رسمي بهذا المعنى، مع مراعاة معايير المشروع حتى يتم النظر في ترشيحها بشكل مناسب.

312. وفتح نائب الرئيس الباب لتلقي التعليقات من الوفود.

313. وتحدث وفد المغرب بصفته الوطنية وشكر الوفود المؤيدة على مقترح المشروع المعدل وأعرب عن اهتمامه بأن يصبح بلداً تجريبياً للمشروع.

314. وشكر وفد تونس الوفود المؤيدة وأعرب عن اهتمامه بأن تكون تونس بلداً تجريبياً للمشروع.

315. وأشار وفد باكستان إلى أن منظمة الملكية الفكرية بباكستان على اتصال وثيق بجميع أصحاب المصلحة وأنها تدير الأنشطة القائمة على المعرفة بشكل فعال في جميع أنحاء البلاد. إلى جانب ذلك، أشار إلى وجود بعض التعاون بين لجنة التعليم العالي والويبو كان ثمرته إنشاء 27 مركزاً لدعم الابتكار التكنولوجي من بينها 6 مراكز يرأسها نساء. وأشار إلى أنه خلال المرحلة الثانية سيتم إنشاء 25 مكتباً آخرًا. كما ذكر أنه تم إنشاء مراكز حاضنات أعمال للنساء من خلال هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد في باكستان خمس غرف نسوية نشطة تشجع الابتكار والإبداع، لا سيما بالنسبة لرائدات الأعمال. وذكر أيضاً أن إطار السياسات التجارية الاستراتيجية للفترة 2018-2023 يعطي الأولوية للمرأة على وجه التحديد ويدعم تنمية مهاراتها في الابتكار والإبداع. ومع الأخذ في الاعتبار العناصر المذكورة أعلاه، أعرب الوفد عن رغبة باكستان في أن تكون بلداً تجريبياً للمشروع. وأعرب عن تطلعه إلى مناقشة مثمرة حوله واعتماده.

316. ورحّب وفد الصين بمقترح المشروع. وأشار إلى أن البيانات التي نشرتها الويبو في سياق الأيام العالمية للملكية الفكرية تكشف أن النساء يلعبن دوراً مهماً في الابتكار والإبداع ولكن لا تزال الفجوة بين الجنسين قائمة. وقال إن هذا المشروع سيساهم في زيادة الوعي بالملكية الفكرية بين النساء وزيادة قدرتهن على استخدام النظام. كما سيساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

317. وأيد وفد رواندا مقترح المشروع، ورأى أنه يتماشى مع سياسة المساواة بين الجنسين في رواندا ولا سيما سياستها الخاصة بتمكين المرأة اقتصادياً. وأوضح أن الابتكار والاختراعات يقعان في صميم التنمية، وقال إن هذا المشروع سيكون في غاية الأهمية. ولذلك فقد أعرب عن اهتمام بلده بأن تصبح بلداً تجريبياً للمشروع.

318. وأعرب وفد البرازيل عن تأييده الكامل لمقترح المشروع. ورأى أنه يعرض المساهمات المهمة لعدد لا يحصى من النساء حول العالم. وأوضح أن التأيد الواسع النطاق للمشروع يُعد مثالا على الأهمية والرمزية اللتين يمثلها.

319. وأبرز وفد شيلي أن مقترح المشروع المعدل يأخذ في الاعتبار المقترحات والتعليقات التي قدمتها الوفود. وأيد اعتماده.

320. وأيد وفد السنغال مقترح المشروع تأييداً تاماً. وأعرب عن رغبته في أن يتم توسيع نطاقه ليشمل البلدان النامية الأخرى.

321. واختتم نائب الرئيس المناقشة وأبرز التقدير الذي أعربت عنه الوفود لمقترح المشروع. واعتمدت اللجنة مقترح المشروع المعدل.

البند 7 من جدول الأعمال: رصد تقرير عن تنفيذ جميع توصيات أجندة التنمية وتقييمه ومناقشته وبحث تقرير المدير العام عن تنفيذ أجندة التنمية (تمة)

تحليل الفجوات في خدمات وأنشطة نقل التكنولوجيا القائمة في الويبو فيما يتعلق بتوصيات أجندة الويبو بشأن التنمية "المجموعة ج" - الوثيقة CDIP/21/5

322. دعا نائب الرئيس الأمانة إلى تقديم وثيقة تحليل الفجوات في خدمات وأنشطة نقل التكنولوجيا القائمة في الويبو فيما يتعلق بتوصيات أجندة الويبو بشأن التنمية "المجموعة ج".

323. وذكرت الأمانة (السيد زاكوفسكي) بالمقترح المشترك لوفود الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا بشأن الأنشطة المتعلقة بنقل التكنولوجيا الواردة في المرفق 1 بالوثيقة CDIP/18/6 Rev. الذي يطلب من الأمانة إجراء تحليل للفجوات في خدمات وأنشطة نقل التكنولوجيا القائمة في الويبو فيما يتعلق بتوصيات المجموعة ج في أجندة التنمية. وذكرت أن الوثيقة تشتمل على أكثر من 400 من الخدمات والأنشطة التي تم تنفيذها في الفترة من 2014 إلى 2017، وتهدف إلى تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء عند النظر في المقترحات ذات الصلة والمجالات ذات الأولوية وتقييمها. وأوضحت أن معظم الأنشطة التي تم تنفيذها خلال تلك الفترة الزمنية تتعلق بالتوصية 25 من أجندة التنمية والتي تشجع على نقل التكنولوجيا ونشرها لصالح البلدان النامية. وأفادت بأن أقل عدد من الأنشطة هو الذي يتعلق بالتوصية 32 من أجندة التنمية بشأن تبادل الخبرات والمعلومات الوطنية والإقليمية فيما يتعلق بالروابط بين حقوق الملكية الفكرية وسياسات المنافسة. وقالت الأمانة إن ذلك قد ينطوي على احتمال انتقال الأنشطة من منطقة إلى أخرى.

324. وتحدث وفد بلغاريا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، ورحّب بالوثيقة وأقر بالعمل الكبير والقيم الذي تقوم به المنظمة. والتمس توضيحات من الأمانة ومن الوفود الأخرى بشأن كيفية وضع مؤشرات أو علامات قياس من أجل تقييم تحليل الفجوات بشكل أفضل.

325. وتحدث وفد ألمانيا باسم المجموعة بء، ورحّب بالوثيقة التي قدمتها الأمانة وأقر بأنه من المفيد مساعدة الدول الأعضاء في تحديد المقترحات والمجالات ذات الأولوية المتعلقة بالتوصيات المجموعة ج من أجندة التنمية. كما حث الأمانة على مواصلة عملها حتى تسهم الخدمات والأنشطة في تحقيق كل توصية من توصيات المجموعة ج من أجندة التنمية.

326. وذكر وفد البرازيل بمجموعة من البنود من دستور الولايات المتحدة¹ واتفاق تريبيس. وبناء على ذلك، قال إنه على الرغم من أن العديد من العناصر المختلفة تؤثر على نقل التكنولوجيا، فإن نظام البراءات يلعب دوراً رئيسياً فيه. ولذلك، رأى أن حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها ينبغي أن يسهما في تعزيز الابتكار التكنولوجي ونقل التكنولوجيا ونشرها، على النحو المذكور في المادة 7 من اتفاق تريبيس. وأشار الوفد إلى التوصيات 25 و28 و29 و30 و31 من توصيات أجندة التنمية وأكد على أن نقل التكنولوجيا ونشرها ينبغي أن يُفضي إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لجميع الدول الأعضاء. ومن هذا المنطلق، رحّب وفد البرازيل بالوثيقة الخاصة بتحليل الفجوات ومساهمتها في عمل جميع الوفود بشأن هذا الموضوع.

¹ جدير بالذكر، المادة 1 (8) (8).

327. وأعرب وفد شيلي عن تأييده لبيانات التأييد التي قدمتها العديد من الوفود بشأن الوثيقة. وأشار إلى وجود فجوة واضحة بين التوصيتين 26 و24 من توصيات أجندة التنمية بالمجموعة ج، وأعرب عن أمله في تحسين خدمات نقل التكنولوجيا الحالية ذات الصلة.

328. ورحّب وفد أستراليا بالوثيقة وأبرز العمل الممتاز الذي يتم من خلال الصناديق الاستثنائية المشتركة بين الويبو وأستراليا، مثل التدريب المتقدم الناجح على التراخيص التكنولوجية الذي يجري في فيتنام وإندونيسيا. وأوضح أن برنامج المتابعة هذا يهدف إلى الارتقاء بمهارات المشاركين في مجال تراخيص الملكية الفكرية لتمكينهم من تحديد قيمة التراخيص التكنولوجية وإعداد المشروع الأول لاتفاقية التراخيص. وأعرب الوفد عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد ألمانيا باسم المجموعة باء. وحث الأمانة على مواصلة عملها نحو الوفاء بكل توصيات أجندة التنمية الواردة بالمجموعة ج وأعرب عن تطلعه إلى أن يكون قادرا على المساعدة حيثما أمكن.

329. ورحّب وفد إندونيسيا بالوثيقة، وأكد أنه من أجل الحصول على برامج وأنشطة متوازنة، ينبغي قياس تحليل الفجوات بشكل أفضل. واقترح إجراء مزيد من المناقشات حول المؤشرات ذات الصلة واقترح أن يكون التحليل الجنساني جزءا من المؤشرات. وأشار إلى انخفاض معدل الأنشطة المنفذة في إطار التوصيات 26 و27 و32 من توصيات أجندة التنمية (والتي تُعد مهمة بشكل خاص لها)، وتمنى للأمانة واللجنة بذل الجهود لسد الفجوة في جميع توصيات أجندة التنمية الواردة في المجموعة ج.

330. واقترح نائب الرئيس أن تبحث الدول الأعضاء المؤشرات ذات الصلة التي سيتم اقتراحها وتقديمها إلى الدورة الثانية والعشرين للجنة التنمية للنظر فيها. وقال إن الوفود وافقت على ذلك، وأحاطت اللجنة علما بالتقرير.

تقدير تكاليف خارطة الطريق بشأن تعزيز استخدام المنتدى الإلكتروني المنشأ في إطار "مشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة وبناء الحلول" - الوثيقة CDIP/21/6

331. دعا نائب الرئيس الأمانة إلى تقديم وثيقة تقدير تكاليف خريطة الطريق بشأن تعزيز استخدام المنتدى الإلكتروني المنشأ في إطار "مشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة وبناء الحلول".

332. وأشارت الأمانة (السيد زيأوفسكي) إلى الوثيقة CDIP/20/7 التي تحدد الإجراءات الممكنة اتخاذها لتعزيز منتدى الويب. وأفادت بأن تلك الإجراءات تشمل إجراء تقييم للجمهور المستهدف، ووضع استراتيجية للمحتوى تستند إلى هذا التقييم، ووضع متطلبات تقنية لتنفيذ استراتيجية المحتوى بفعالية، ونشر المنصة وتنفيذ استراتيجية المحتوى، ووضع استراتيجية اتصالات وترويج لتحديد القنوات الفعالة للوصول إلى شرائح الجمهور المستهدف، والسعي لإقامة شركات تكون أسست بالفعل مجتمعات مرتبطة بنقل التكنولوجيا. ومن أجل تقييم جدوى تنفيذ مثل هذه الإجراءات، طلبت اللجنة من الأمانة تقديم تقدير للتكاليف في الدورة الحالية. وتم تقسيم الإجراءات الممكنة إلى مرحلتين زمنيّتين (المرحلة 1 والمرحلة 2) وتشمل العديد من الاستراتيجيات مثل توظيف خبراء خارجيين أو خبير في مجال الاتصالات الرقمية، ووضع استراتيجية التحليل وإنشاء المحتوى، وإعادة توزيع الموارد الحالية، لضمان التنسيق الفعال بين الخبراء الخارجيين وأصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين ومراقبة وضمان جودة المنجزات.

333. وتحدث وفد بلغاريا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وأكد مجددا دعمه للمقترح المشترك المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا. ورحّب بالإجراءات الممكنة الواردة في الوثيقة، وهي الموجهة نحو النتائج وتقدم خطوات عملية للإجراءات التي يتعين اتخاذها. واقترح الوفد أن يتم مسبقا تنفيذ الإجراءات المقترحة 5 و6 حرصا على الاتساق والوقت والتنسيق بين مختلف الأنشطة المقترحة. وأعرب عن تقديره لقيام لجنة التنمية بالموافقة على ميزانية كل مرحلة، وأعرب عن تطلعه إلى أن تواصل الأمانة جهودها في تنفيذ المشروع.

334. وتحدث وفد ألمانيا باسم المجموعة باء ورَّحَّب بالوثيقة ولكنه أشار إلى أن تنفيذ المرحلة 1 يستهلك الكثير من الموارد. واقترح إيجاد طريقة للاستفادة من منصات الويب القائمة، على سبيل المثال المنصة الإلكترونية لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار (eTISC)، من أجل تجنب الازدواجية والاستفادة من الموارد الموجودة. وطلب الوفد من الأمانة التفكير في جدوى استخدام هذا النظام الأساسي، بالإضافة إلى خيارات إضافية، وعرضها على الدورة التالية.

335. وأعرب وفد الاتحاد الروسي عن تأييده الكامل للمقترح ورأى أنه متوازن وعملي. وأيد البيان الذي أدلى به وفد ألمانيا باسم المجموعة باء بشأن استخدام منصات الويب الموجودة بالفعل من أجل ادخار كل من الموارد البشرية والمالية للأمانة.

336. ورَّحَّب وفد شيلي بالوثيقة التي قدمتها الأمانة. وأعرب عن سروره لملاحظة مساهمتها في إجراء تقييم أكثر وضوحاً وشفافية للتدابير التي ينبغي اتخاذها. ومع ذلك، التمس الوفد توضيحات من الأمانة بشأن الأدوات والمنهجيات التي يتعين اعتمادها لضمان فعالية وتنفيذ هذه التدابير.

337. ودعا نائب الرئيس الأمانة إلى الرد على الأسئلة والتعليقات الواردة من الحضور.

338. وأعربت الأمانة (السيد زاكوفسكي) عن تأييدها للمقترح الذي تقدم به وفد ألمانيا باسم المجموعة باء. ومع ذلك، أكدت أن الأمر متروك للدول الأعضاء لتقرير متى يتم النظر في المنصات القائمة، مثل المنصة الإلكترونية لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار (eTISC)، وتحديد سبيل المضي قدماً. وفيما يتعلق بالمنصة الإلكترونية لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار (eTISC)، اقترح الوفد تأجيل مناقشة تكيفها إلى الدورة التالية للجنة التنمية، بحيث يمكن للأمانة النظر في الجدوى.

339. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به وفد الأمانة بشأن المنصة الإلكترونية لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار (eTISC).

340. وأحاطت اللجنة علماً بالوثيقة ووافقت على أنه ينبغي على الدول الأعضاء تقديم مقترحات بشأن استخدام المنصات الحالية، لا سيما المنصة الإلكترونية لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار (eTISC)، للنظر فيها في دورة التالية للجنة التنمية. وعلاوة على ذلك، وافقت اللجنة على أن تقوم الأمانة بإعداد نسخة معدلة من الوثيقة وتقديمها في الوثيقة CDIP/22.

البند 8 من جدول الأعمال: النظر في برنامج العمل بشأن تنفيذ التوصيات المعتمدة (تمة)

دراسة حول "الملكية الفكرية: آلية لتعزيز الهوية الإقليمية في إطار مشروع "حديقة إمبابورا الجيولوجية (جيوبارك)" - الوثيقة CDIP/21/INF/5

341. دعا نائب الرئيس الأمانة إلى تقديم وثيقة "التقدم القطري في الإكوادور في إطار مشروع الملكية الفكرية والسياحة والثقافة وعرض دراسة وطنية عن "الملكية الفكرية: آلية لتعزيز الهوية الإقليمية في إطار مشروع حديقة إمبابورا الجيولوجية (جيوبارك)".

342. وأشارت الأمانة (السيد دي بيترو) إلى البلدان التجريبية الأربعة التي يجري فيها تنفيذ المشروع (إكوادور ومصر وسري لانكا وناميبيا) وإلى أن مرحلة التنفيذ ستنتهي في نهاية ذلك العام. وقالت إن العرضين المتعلقين بتنفيذ المشروع يركزان على العمل المنجز بشكل خاص في الإكوادور. وسيقوم المدير التنفيذي للمشروع (السيدة توسو) بتقديم العرض الأول، ويتعلق الأمر بالعمل الذي أنجزته حكومة إكوادور، ممثلة في الدائرة الوطنية لحقوق الملكية الفكرية "سينادي" (أو "بيبي" السابقة)، لتنفيذ المشروع خلال السنتين ونصف الماضيتين. ويتألف العرض الثاني من دراسة قام بها مستشار خاص من الإكوادور (السيدة سيباستيان باريرا) يناقش استخدام الملكية الفكرية في الحديقة الجيولوجية في الإكوادور.

343. وقدمت الأمانة (السيدة توسو) الوثيقة المتعلقة بالتقدم المحرز في إكوادور في تنفيذ المشروع، منذ إنطلاقه في عام 2016 (قامت به الأمانة بالنيابة عن الدائرة الوطنية لحقوق الملكية الفكرية). واستشهدت بمسارات التنفيذ الثلاثة المتوازية: "1" استخدام الملكية الفكرية في الترويج للملكية الفكرية، "2" التعليم وتكوين الكفاءات في استخدام الملكية الفكرية فيما يتعلق بالسياحة، "3" مشروع الحديقة الجيولوجية في مقاطعة إمبابورا. وفي إطار المسار الأول، أوضحت أن سلطات السياحة في الإكوادور أشارت إلى وجود مجموعة واسعة من الأصول الثقافية التي تشجع السياحة (على سبيل المثال، التاريخ والفنون والعمارة)، والتي يمكن للبلاد الاستفادة بطرق مختلفة من استغلالها التجاري. ويستند الاستغلال التجاري لتلك الموجودات إلى إنشاء وترويج وتسويق المنتجات والخدمات التي من شأنها تعزيز التجربة السياحية واجتذاب الزوار الجدد. وتتألف الاستراتيجية من تطوير سوق للمنتجات والخدمات الثقافية المحلية (مثل المصنفات الأدبية أو المصنفات السمعية البصرية) التي يمكن دعمها بالاستخدام الفعال لنظام الملكية الفكرية. ويعمل مكتب الملكية الفكرية بشكل وثيق مع هيئات السياحة من أجل خلق ثقافة لاستخدام الملكية الفكرية في السياحة والاضطلاع بإجراءات مثل تطوير وحدات تدريبية حول تلك الموضوعات الموجهة إلى أصحاب المصلحة في مجال السياحة، بهدف خلق وعي أقوى بكثير بالروابط بين السياحة والملكية الفكرية. ويتم اتخاذ إجراءات أخرى بشأن تبني نهج مواضيعي، في مجالات فن الطهو أو الفن الديني، على سبيل المثال. وفي مجال التعليم وتكوين الكفاءات، أقام المكتب الوطني للملكية الفكرية شركات مثمرة مع كليات السياحة في بعض الجامعات، من أجل إدخال نماذج وعقد دورات من شأنها توعية كل من المدربين والطلاب بالملكية الفكرية والسياحة. وتمثل الإستراتيجية في البدء بجامعة مرموقة واحدة (ESPE، جامعة القوات المسلحة) ثم مدها لتشمل جامعات أخرى. ويتم تقديم محتوى الملكية الفكرية عبر الكليات، وليس كلية السياحة فقط. وسيبدأ برنامج تدريب المدربين في أكتوبر 2018 كدورة تجريبية، والذي أعدت الويبو من خلالها المناهج والمحتوى. وستضاف دورات جديدة حول هذا الموضوع إلى العرض المقدم من الجامعة في عام 2020. ويهدف المسار الثالث، وهو مبادرة الحديقة الجيولوجية في مقاطعة إمبابورا، إلى دعم الاستغلال السياحي للمواقع الطبيعية من خلال استخدام الملكية الفكرية، ورفع الوعي لدى أصحاب المصلحة المعنيين، مثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المرتبطة بالسياحة. وتمثل هذه المبادرة، التي سيقدمها السيد سيباستيان باريرا، في النقاط الرئيسية التالية: "1" تحديد خصائص العرض السياحي في تلك المقاطعة، "2" تحديد إمكانية استخدام أدوات الملكية الفكرية لتعزيز مشروع الحدائق الجيولوجية، "3" تحديد واستخدام آليات لتعزيز هوية المقاطعة. واختتمت الأمانة عرضها من خلال تسليط الضوء على أهمية العمل المتزامن على المسارات الثلاثة والإشارة إلى الحاجة إلى تعاون أقوى بين مكتب الملكية الفكرية والدائرة الوطنية لحقوق الملكية الفكرية، لصالح التنمية المحلية والقطرية. وأعربت عن رغبتها في أن يتم استخدام الدروس المستفادة من هذا المشروع لصالح بلدان أخرى معنية داخل اللجنة.

344. وذكر المستشار الخاص (السيد سيباستيان باريرا) أن الغرض من الدراسة هو تحليل جوانب الملكية الفكرية لمكتب السياحة في إمبابورا، وخلص إلى أن الاستخدام الصحيح للملكية الفكرية يمكن أن يحسن العروض السياحية المحلية ويعزز الاقتصاد المحلي. وأشار إلى أن مقاطعة إمبابورا تتمتع بصناعة سياحية ذات إمكانات نمو قوية تستند إلى التقاليد والثروات الثقافية التي تنقلها الشعوب الأصلية عبر الأجيال، فضلا عن خصائصها الجغرافية والبيئية الخاصة التي جعلت من جيوبارك مقاطعة غنية للغاية. وأضاف المستشار أن الأجزاء المختلفة من إمبابورا تعتبر مقدسة لدى مختلف الشعوب والجنسيات. وأشار إلى أنه لا توجد روابط ملموسة بين السياحة والملكية الفكرية في تلك المرحلة، ولكن الغالبية العظمى من الفرص متوفرة في حماية المعالم السياحية لزيادة استخدامها لصالح المجتمعات المحلية. وتشملت هذه المعالم الجغرافية (مثل مكان المراقبة ميرادور أركانجيل في ايبارا، عاصمة المقاطعة)، وصناعات النسيج والحرف اليدوية، والتخصصات الغذائية التقليدية (التي يمكن أن تكون مشمولة بالحماية كتنصيصات تقليدية مضمونة بموجب التشريعات الإكوادورية)، أو "الحفلات الثقافية" (التي تحتفل بالروابط بين الطبيعة والناس). وخلص إلى أن استخدام الملكية الفكرية سيكون مفيدا في الترويج للعرض السياحي وتشجيع المنافسة السليمة في مجال السياحة.

345. وأكد وفد إكوادور، بصفته الوطنية، التزامه بتنفيذ نظام ملكية فكرية عادل ومتوازن، نظام واسع النطاق ينشر المعرفة ويعزز الابتكار في مختلف قطاعات المجتمع بطريقة شاملة. وكما هو موضح في العروض، فإن تنفيذ ذلك المشروع تحديدا في إكوادور يعني مشاركة مختلف القطاعات. وقد ساهم ذلك في حدوث تآزر في المجالات الثلاثة التي يركز عليها هذا المشروع. وأشار الوفد إلى أن السياحة في الإكوادور تُعد نشاطا ازدهر كثيرا وساهم في الاقتصاد والمجتمع لأنه يوفر الكثير من الوظائف. ويشتمل دستور إكوادور وأجندة التنمية الوطنية لها على أهداف واستراتيجيات للنهوض بالاستخدام المستدام للموارد الوطنية. وتتمتع الإكوادور بإمكانات سياحية كبيرة، على الرغم من أنها الأصغر بين بلدان الأنديز وثاني أصغر بلد في أمريكا اللاتينية. ولديها تنوع كبير في المناظر الطبيعية والثراء الثقافي، ويمثل ذلك في كل هذه التنوعات المناخية المختلفة وثروة من التربة البركانية، ويشكل كل ذلك بلدا ذات سمات فريدة. والدليل على ذلك هو أنها بلد يُعد من أغنى البلدان في التنوع الحيوي في العالم. ويُعد الأمازون والساحل والجبال دليلا على كل ذلك. كذلك فإن العاصمة كيتو مدرجة على قائمة التراث الثقافي لليونسكو منذ عام 1978، وهي واحدة من الأوائل في هذا الصدد. وبالتالي، يمكن للسياحة خلق فرص عمل وتعزيز تنمية الاقتصاد. وأشار الوفد إلى أنه يتم باستمرار تنفيذ الخطط والسياسات العامة لتعزيز هذا القطاع. وفي عام 2016، بلغت مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 5%. وسلط الضوء على العمل المنجز في مقاطعة إمبابورا، والمعروفة باسم منطقة البحيرات، والتي كانت المقر الرئيسي لمشروع حديقة إمبابورا الجيولوجية (جيوبارك). ويربط هذا المشروع بشكل صحيح بين الملكية الفكرية والسياحة.

346. وتحدث وفد بلغاريا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، واتفق مع الرأي القائل بأن السياحة يمكن أن تلعب دورا رئيسيا وتعود بالفائدة على النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة. وأوضح أن الدراسة أيدت أيضا وجهة نظره من خلال توفير معلومات عن توقعات العملاء ووجهات النظر المختلفة للمستقبل وتحليل الممارسات الجيدة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وألمانيا والمملكة المتحدة. وخلقت الدراسة جسرا بين السياحة والملكية الفكرية من خلال توفير الحلول الممكنة للملكية الفكرية لحماية السلع التقليدية الوطنية. وأعرب عن أمله في أن تكون النتائج التي توصلت إليها مفيدة لوضعي السياسات في المنطقة.

347. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأشاد بالعرض التوضيحي الذي قدمه وفد إكوادور وعمل السيد سيباستيان باريرا. وأشار إلى أن مختلف أشكال حقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك تسميات المنشأ أو المؤشرات الجغرافية، قد تم الاعتراف بأنها تنطوي على إمكانات للتأثير إيجابيا على تعزيز المنطقة وزيادة قيمتها كمتصد سياحي وكذلك زيادة قيمة السلع التقليدية. ورأى أن الدراسة تُعد أيضا مثالا جيدا للدول الأعضاء الأخرى التي لديها إمكانات مماثلة لتطوير الخدمات السياحية المشابهة.

348. وقال وفد سري لانكا إن السياحة في سري لانكا تظل صناعة رئيسية ومصدر دخل رئيسي. ولا يزال هدف المشروع المتمثل في المساهمة في إدكاء الوعي بدور الملكية الفكرية في سري لانكا ودعم الأنشطة الاقتصادية ذات الصلة بالسياحة لا يزال مستمرا وتتولى تنسيقه لجنة توجيهية وطنية تقودها وزارة السياحة وهيئة تنمية السياحة في سري لانكا. وأشار إلى أن المستشار الوطني الذي اختارته الويبو لإجراء دراسة شاملة بهدف تنفيذ المشروع قدم بالفعل تقرير الدراسة بعنوان "الملكية الفكرية في مجالي السياحة والثقافة في سري لانكا"، والتي تم إطلاقها رسميا في نوفمبر 2017. وقد حددت الدراسة العديد من المجالات المحتملة التي يمكن من خلالها دمج حقوق الملكية الفكرية في صناعة السياحة في سري لانكا، بما في ذلك دمج العلامات التجارية والعلامات الجماعية والمؤشرات الجغرافية والرسوم والنماذج الصناعية والبراءات وحقوق المؤلف والحقوق ذات الصلة. وكجزء من تنفيذ المشروع منذ إنطلاقه في يناير 2016، تم عقد العديد من ورش العمل والاجتماعات لأصحاب المصلحة المعنيين وفقا لجدول زمني. وتهدف هذه الأنشطة إلى خلق الوعي وتكوين الكفاءات بين صانعي السياسات والجهات المعنية بالسياحة التي تدعو إلى تكامل الملكية الفكرية في السياسات السياحية والممارسات التجارية. وأشار إلى أن إحدى النتائج الرئيسية الأخرى للمشروع تتمثل في تطوير مناهج بشأن الملكية الفكرية للسياحة لاستخدامها في مدرسة الفنادق في سري لانكا وللمنخرطين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات الصلة بالسياحة والتي هي قيد التطوير حاليا. وكتابعة

لتنفيذ المشروع، تعمل سري لانكا أيضا على تحديد ثلاثة مجالات عنقودية ذات أولوية بالنسبة للسياحة في سري لانكا، وهي السياحة الثقافية والبيئية والعلاجية. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى مزيد من التعاون مع الويبو في التنفيذ الكامل للمشروع وأنشطة متابعته.

349. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة بآء وأحاط علما بالتقرير ونتائجه، وأوضح أن الخدمات السياحية القائمة أو المحتملة في حديقة إمبابورا الجيولوجية (جيوبارك) يمكن أن ترتبط بأنواع مختلفة من الملكية الفكرية وأن تُستخدم في التسويق الناجح لتلك الخدمات.

350. وصرّح وفد مصر بأن المشروع تم تنفيذه أيضا في مصر، على الرغم من أن نوع المشروع على مستوى التنمية يختلف من بلد إلى آخر. وهنا وفد إكوادور على التقدم المحرز، وأبرز أن جهوده جديرة بالثناء حقا، مشيرا إلى أن العلاقة بين السياحة والملكية الفكرية قد تعززت. وأشار إلى أن مصر استقبلت، في مارس 2018 زيارة قامت بها السيدة توسو إلى القاهرة، والتقت مع السلطات المصرية. ودرسوا المشاريع عن كثب وتأكدوا من أن الملكية الفكرية ستكون مستدامة وأن صناعة الحرف اليدوية المحلية سيتم الترويج لها. وتم إجراء زيارة إلى النوبة في الجنوب، وتم اختيار عدد من القرى في النوبة لتنفيذ المشروع. وتُعد منطقة النوبة معروفة جيدا بحرف الأجداد وقد تم اختيار إحدى البلديات في المنطقة للترويج للحرف اليدوية والفولكلور. وأشار الوفد إلى أن الأمر يتعلق بتعزيز هوية تلك القرى التي لديها إمكانات استثنائية لجذب السياح ولكنها ليست معروفة جيدا مقارنة بالأقصر أو الإسكندرية. ولذلك، تمت ترويج هذه القرى لجذب المزيد من السياح لأن لديها تراثا ثقافيا غير عادي. كما أشار إلى أن مصر أحاطت مصر علما بالأفكار التي طرحتها السيدة توسو خلال زيارتها الميدانية. كما أحاطت علما بالتوصيات التي قدمتها خلال لقاءها مع السلطات المصرية وأنهم سيحاولون الاستفادة من تلك الأفكار بأفضل طريقة ممكنة. وأكد الوفد كذلك أنه سيظل على اتصال دائم مع أمانة الويبو. وأعرب عن رغبته في المضي قدما في المشروع وأبدى حرصه على دراسة جميع الأفكار والتوصيات الواردة، من أجل تنفيذ المشروع. وأعرب عن سروره بسماع تجربة الدول الأعضاء الأخرى، لا سيما تجربة إكوادور.

351. واستفسر وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن البيان الذي أدلى كاتب الدراسة. وذكر أنه لا توجد صلة ملموسة بين الملكية الفكرية والسياحة وبأن أدوات الملكية الفكرية ستعزز السياحة. وطلب توضيحا لهذه التصريحات التي تبدو متناقضة.

352. وأشار وفد البرازيل إلى أن هناك الكثير الذي يجري مناقشته بشأن التنمية، وفي بعض الأحيان من الصعب ترجمة ذلك المفهوم. فهو يبدو مجردا إلى حد ما في بعض الأحيان. وأعرب الوفد عن سروره لسماع العرض لأن ذلك يُعد مثلا واضحا لكيفية ترجمة مفهوم التنمية إلى مشروع ملموس يتضمن مخرجات ملموسة.

353. وأوضح وفد بيرو أهمية المشروع. وأشار إلى أن بيرو تبذل جهودا حثيثة لاستخدام الملكية الفكرية في الترويج للسياحة، ولا سيما لإبراز قيمة أنشطة جميع ثقافات الأنديز.

354. وأشارت الأمانة (السيد دي بيترو) إلى النقطة التي أثارها وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وأوضح أن ما فهمه باللغة الإسبانية هو أن كاتب الدراسة ذكر أنه لا توجد صلة بين الملكية الفكرية والسياحة أو عدم استخدام نظام الملكية الفكرية في صناعة السياحة في جيوبارك في ذلك الوقت. وليست هناك أمثلة على الممارسات أو الاستخدامات الجيدة في مجال الخدمات أو المنتجات في مقاطعة جيوبارك. ولكن هناك إمكانات هائلة لاستخدامها، وأوضح أن الكاتب يحاول تفسير كيف يمكن استخدام، ولا سيما نظام العلامات التجارية أو المؤشرات الجغرافية، لتحسين وتشجيع جاذبية جيوبارك بشكل أفضل. وأشار إلى أن الكاتب لا يحاول أن يقول إنه لا توجد صلة بين نظام الملكية الفكرية وصناعة السياحة، بل العكس.

355. واختتم نائب الرئيس مناقشة الوثيقة CDIP/21/INF/5 وأعلن أن المشروع سيخضع لتقييم سيتم تقديمه إلى اللجنة للنظر فيه في دورتها التالية. وأشار إلى أن اللجنة أحاطت علما بالتقدم على المستوى القطري في الإكوادور في إطار مشروع

السياحة والملكية الفكرية في مجال الملكية الفكرية وبالعرض التوضيحي المقدم حول الدراسة الوطنية بشأن الملكية الفكرية: آلية لتعزيز الهوية الإقليمية في إطار مشروع إمبابورا جيوبارك، نظراً لعدم وجود تعليقات أخرى من جانب الحضور.

دراسة بشأن استخدام الملكية الفكرية في شيلي - الوثيقة CDIP/21/INF/4

356. دعا نائب الرئيس الأمانة إلى عرض الدراسة.

357. وأشارت الأمانة (السيد فينك) إلى المشروع الخاص بالملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية - المرحلة الثانية (الوثيقة CDIP/14/7). وأوضح أنه في سياق هذا المشروع، تم إعداد عدد من الدراسات. وتم عرض دراستين في الدورة السابقة للجنة، "1" استخدام الملكية الفكرية في كولومبيا (الوثيقة CDIP/20/INF/2)، و"2" استخدام نظام الملكية الفكرية في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية (الوثيقة CDIP/20/INF/3). وقد تم إعداد دراستين للدورة الحالية (واحدة عن شيلي وواحدة أخرى عن صناعة الأغذية الزراعية في أوغندا). وهناك ثلاث دراسات أخرى في مرحلتها النهائية من الإعداد، وسيتم تقديمها إلى الدورة التالية للجنة التنمية (واحدة عن استخدام نظام التصميم في منطقة الآسيان، والثانية عن الابتكار في مجال الملكية الفكرية في صناعة التعدين، والثالثة عن دور الملكية الفكرية في قطاع الصحة في بولندا). وقدم كذلك دراسة عن استخدام الملكية الفكرية في شيلي (الوثيقة CDIP/21/INF/4). وأشار إلى أن هذه الدراسة هي متابعة للعمل الذي تم الاضطلاع به في إطار المرحلة الأولى من مشروع الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، التي استمرت من عام 2011 إلى 2014. وخلال تلك المرحلة، عملت الأمانة مع المعهد الشيلي للملكية الفكرية لبناء قاعدة بيانات عن استخدام الملكية الفكرية تتضمن جميع المعلومات الجغرافية عن تصميم العلامات التجارية ونتائج نماذج المنفعة. ومن ثم مكنت قاعدة البيانات من إجراء دراستين عن قرصنة العلامات التجارية والبراءات الصيدلانية تم عرضهما كجزء من مجموعة دراسات المرحلة الأولى من المشروع. وقال إن المدخل النهائي للمرحلة الأولى من المشروع هو بناء قاعدة بيانات أكبر تجمع بين بيانات الملكية الفكرية في معهد شيلي للملكية الصناعية وبيانات أداء الشركات المتوفرة في معهد الإحصاء الشيلي (المعهد الوطني للإحصاء (INE)). واستفادت الدراسة الواردة في الوثيقة CDIP/21/INF/4 من قاعدة البيانات الكبيرة هذه. وتطرح الدراسة سؤالين: "ما الذي يحدد استخدام الملكية الفكرية في شيلي؟" و"ما الفرق الذي أحدثه في أداء الشركات؟" وأوضح أن هناك مستشارين عاملان في الدراسة هما البروفيسور برونون هول في جامعة كاليفورنيا بيركلي الشهير في اقتصاديات الابتكار في الولايات المتحدة الأمريكية. وقام البروفيسور روبرتو ألفاريز من جامعة شيلي باستعراض النتائج النهائية، وقدم مقترحات مفيدة حول كيفية تحسين الدراسة. وأشار إلى أن البيانات التي أبرزت الدراسة استخدمت ثلاثة أنواع مختلفة من مصادر المعلومات، أحدهما هو إيداعات الملكية الفكرية لدى معهد شيلي للملكية الفكرية. وقام معهد الإحصاء الشيلي بإجراء دراستين مسحيتين هما: "1" دراسة مسحية للتصنيع تناولت بشكل أساسي وعلى أساس سنوي كل شركات التصنيع التي تضم عشرة موظفين على الأقل، و"2" قاعدة بيانات دراسة مسحية عن الابتكار. وأجرت شيلي دراسات مسحية عن الابتكار كل ثلاث إلى أربع سنوات. وقد طرحت هذه الدراسات مجموعة كبيرة من الأسئلة حول أنشطة الابتكار للشركات، وإلى أي مدى تشارك الشركات في الابتكار، ونوع الابتكار، وما إذا كان ذلك جديداً على الابتكارات العالمية، وما إلى ذلك. وتم تجميع مصادر البيانات هذه على مستوى كل شركة. ومن الممكن القيام بذلك حيث أن هناك معرفات ضريبية في شيلي تأتي مع إيداعات الملكية الفكرية ولكنها تشكل في الأساس جزءاً من بيانات المسح التي يقدمها معهد الإحصاء. وتسمح بمطابقة سهلة نسبياً لقواعد البيانات. ويتم بذل جهود مماثلة في بلدان أخرى حيث تستند المطابقات إلى خوارزميات مطابقة أسماء معقدة نسبياً ومليئة بالعيوب. وفي شيلي ثمة معرف ضريبي فريد هو الذي يسمح بمزيج من قواعد البيانات المختلفة. ويُعد التعاون مع معهد الإحصاء الوطني حاسماً في الحصول على بيانات سرية على مستوى الشركة. وفي العديد من البلدان، تُلزم القوانين الإحصائية الشركات بأن تستجيب للمسح الإحصائية، لذا يتم الحفاظ على إخفاء هويتها من قبل معهد الإحصاء الوطني. ويقوم المعهد بمطابقة البيانات وإصدار قاعدة بيانات مجهولة المصدر لا تسمح بتتبع أية معلومات خاصة بالشركة. ويقدم الجدول 1 في الوثيقة فكرة عن تغطية البيانات ويوضح أن تغطية بيانات مسح الابتكار أقل من بيانات

التعداد الصناعي. وفي حالة بيانات التعداد الصناعي، فإنه تغطي ما يقرب من 10000 شركة فريدة ضمن قاعدة البيانات. وهذا يوضح عالم التصنيع في شيلي، باستثناء الشركات التي تضم أقل من عشرة موظفين. وتعد البيانات الخاصة بأداء الشركات وإيداعات الملكية الفكرية بيانات غنية. ويتم تقسيم استقصاء الدراسة التجريبية إلى ثلاثة أجزاء. يقدم الجزء الأول مجموعة من الإحصائيات الوصفية لرسم صورة شاملة عن استخدام الملكية الفكرية بين شركات التصنيع الشيلية. ويبحث الجزء الثاني في محددات استخدام الملكية الفكرية بين الشركات الشيلية بناءً على تحليل الانحدار الوصفي. وعلى وجه الخصوص، يقيس إلى أي درجة توضح خصائص الشركات والصناعات المختلفة ما إذا كانت الشركات تستخدم أشكالاً مختلفة من الملكية الفكرية وكيف تفعل ذلك بشكل مكثف. وتشمل الخصائص ذات الصلة حجم الشركات وحجم كثافة رأس المال لديها، وما إذا كانت مملوكة محلياً أو أجنبياً، وما إذا كانت تقوم بالتصدير، وموقعها في شيلي والمجال التي تعمل فيه. ويتعمق الجزء الثالث في بحث استخدام الشركات للملكية الفكرية ويتساءل عما إذا كان هذا الاستخدام يحدث فرقا في أداء الشركة. ويشكل تحديد أي علاقة سببية لهذا التأثير تحدياً من الناحية التجريبية. وعلى وجه الخصوص، فإن مجرد وجود علاقة إحصائية بين استخدام الملكية الفكرية وأداء الشركات يمكن أن يشير ببساطة إلى أن الشركات الناجحة في مجال الابتكار أكثر نجاحاً في السوق. وذلك لا يعني، من تلقاء نفسه، أن الحق القانوني نفسه يحدث فرقا. ومن أجل السعي لمعالجة هذا القلق واتباع نهج الأدبيات السابقة، تركز الدراسة على ما إذا كان استخدام أدوات الملكية الفكرية المختلفة لأول مرة يحدث فرقا في أداء الشركات. ولأسباب منهجية، فإن التركيز ينصب على الاستخدام الأول. وقدمت الدراسة نتائج غنية. وأظهرت النتائج أن منح البراءات متناثر، حيث لا يوجد سوى 2.4% من شركات التصنيع في شيلي هي التي قدمت طلبات للحصول على البراءات خلال الفترة من 1990 إلى 2010. وأظهرت أن استخدام العلامات التجارية أكثر كثافة. وأن نحو 52% من الشركات تقدمت بطلب للحصول على علامة تجارية واحدة على الأقل. كما أن محددات استخدام الملكية الفكرية في الوضع الاقتصادي القياسي ذات دلالة إحصائية ومماثلة لتلك الموجودة في البلدان ذات الدخل المرتفع. ويتم استخدام البراءات بشكل أكبر في الشركات الكبيرة، في الشركات التي تقوم بالتصدير وفي الشركات الموجودة في العاصمة، سانتياغو. كما أن منح البراءات أكثر تواتراً في المواد الكيميائية والمعادن والآلات والمركبات، وغير موجود في قطاع الكهرباء والإلكترونيات. وتلك النتيجة مختلفة بشكل ملحوظ عن البلدان ذات الدخل المرتفع، حيث أن قطاع الكهرباء والإلكترونيات فيها عادة ما يكون هو السبب في الاستخدام الأكثر كثافة للبراءات. وكشفت الدراسة أيضاً أنه يتم استخدام العلامات التجارية بشكل أكثر اتساقاً عبر القطاعات، مع أعلى معدل استخدام في المواد الكيميائية والصناعات ذات الصلة، التي تشمل الأدوية. وجاءت النتيجة فيما يخص مدى ارتباط استخدام الملكية الفكرية بأداء الشركة ذات شقين. وهناك دليل واضح على نمو حجم الشركات بعد أول طلب علامة تجارية أو إيداع براءة. ومع ذلك، فإن هذا يوضح إلى حد كبير أن الشركات التي استخدمت نظام الملكية الفكرية خلال فترة التحليل هي الشركات التي تنمو بسرعة أكبر. ولقد أظهرت تلك الشركات بالفعل نمو أسرع قبل استخدام الملكية الفكرية للمرة الأولى ولم يغير هذا الاستخدام مسار نموها. ويرتبط استخدام العلامة التجارية بالابتكار المنتجات الجديدة. وهذا يشير إلى أن العلامة التجارية تلعب دوراً في استراتيجية الابتكار للشركات. ويُعد هذا الاستنتاج راسخاً نسبياً في الأدبيات الاقتصادية، ولكن لم يتم عرضه واختباره تجريبياً في سياق اقتصاد متوسط الدخل. ويمثل الدرس المستفاد من أن نجاح الأعمال يقود الاستخدام الأول للملكية الفكرية، ولكن ليس بالضرورة العكس. ومن الآثار المحتملة للسياسة أن يشارك العديد من موظفي الملكية الفكرية في حملات التوعية بالملكية الفكرية للحد من العجز القائم في المعلومات المتوفرة عن نظام الملكية الفكرية. وأشارت نتائج الدراسة أن حملات التوعية تكون أفضل استهدافاً للشركات التي لديها محفظة أصول غير ملموسة متزايدة، بدلاً من استهداف جميع الشركات في اقتصاد معين. وأوضح الترابط بين ابتكارات المنتجات الجديدة والعلامات التجارية، إلى جانب الاستخدام المحدود نسبياً للبراءات الذي شهدته شيلي، أن العلامة التجارية هي طريقة أكثر أهمية لتحقيق عائدات مناسبة للاستثمارات في مجال الابتكار في البلدان المتوسطة الدخل. واختتمت الأمانة قائلة إن هذه النتائج تم تبسيطها وتم تقديم نتائج إضافية في الدراسة الكاملة.

358. وأشاد وفد شيلي بعمل الأمانة بشأن الدراسة. وقال إن الدراسات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والملكية الفكرية في شيلي قدمت معلومات هامة فيما يتعلق بسلوك مودعي طلبات البراءة أو طلبات الملكية الفكرية الأخرى. وتتضمن السياسة

العامة في شيلي بشأن الملكية الفكرية معلومات قاعدة البيانات المتعلقة بالابتكار والصناعة التي يوفرها المعهد الوطني للإحصاء في شيلي وقاعدة بيانات مكتب الملكية الصناعية، التي تقدم تحليلاً مستفيضاً حول السلوك بشأن أولئك الذين يودعون طلبات الملكية الفكرية. وتساعد في دقة التفاصيل في مجال استخدام نظام الملكية الفكرية في مناطق مختلفة من البلد وتبرز أهمية مواصلة العمل مع الشركات المبتكرة وتوفير الإمكانيات الاقتصادية للملكية الصناعية. وعلى أساس هذه الاستنتاجات واستراتيجية الملكية الصناعية الوطنية، يوجد لدى شيلي برامج مختلفة لدعم البراءات في البلاد. وتحقق هذه البرامج نتائج ناجحة على المدى القصير. وبالمثل، يعمل المعهد الوطني لإنفاذ القانون على تطوير مشروعين مع شركات مبتكرة، أحدهما برنامج لزيادة الوعي لمديري الشركات ذات الإمكانيات التكنولوجية، مما يمكن كل شركة من وضع استراتيجية الملكية الفكرية الخاصة بها. وأوضح أن شيلي تتعاون مع فرنسا في هذا البرنامج. ويتألف البرنامج الثاني من زيارات إلى المراكز العلمية والبحثية حيث يقوم خبراء من شيلي بتحديد تكنولوجيات يحتمل أن تكون قابلة للبراءة لتوسيع الحافظة وخلق إمكانيات اقتصادية وقيمة اقتصادية. وتُظهر هذه الأمثلة القيمة والإمكانيات التي تحققها دراسات التنمية الاقتصادية. وكان التأثير إيجابياً وكانت الدراسة اللاحقة في إطار مشروع بشأن الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية الاجتماعية - المرحلة الثانية بشأن التعدين مهمة جداً أيضاً لشيلى. وتُعد المعلومات المقدمة في الدراسات قيمة للبحوث. وفي الختام، كرر الوفد اهتمامه بمواصلة المشاركة في هذه الدراسات.

359. وتحدث وفد بلغاريا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأشار إلى أن الدراسة الواردة في الوثيقة CDIP/21/INF/4 هي أول دراسة في بلد متوسط الدخل تقدم معلومات مفصلة وشاملة عن تأثير حقوق الملكية الفكرية على أداء الشركات. ووفقاً للنتائج، فإن المستخدمين الرئيسيين للملكية الفكرية هم شركات كبيرة وأجنبية في المناطق الحضرية الرئيسية. ويترك هذا مساحةاً للترويج لمزايا نظام حقوق الملكية الفكرية لمجتمع أعمال أوسع. وأبرزت الدراسة أيضاً أن الاستخدام الفعال للملكية الفكرية يمكن أن يعزز نمو الشركات. وهذا يمكن أن يساعد على تحقيق التنمية المستدامة.

360. وتحدث وفد ألمانيا باسم المجموعة باء، وأبرز حقيقة أن هذه هي المرة الأولى التي تُجرى فيها هذه الدراسة لبلد متوسط الدخل. وحث الأمانة على مواصلة إعداد دراسات تساهم في تحسين معرفة أسباب وعواقب استخدام الملكية الفكرية بين الشركات في البلدان المتوسطة الدخل. ورحب الوفد بالنتائج الرئيسية للدراسة. وأشار إلى البحث تمكن من تحسين الفهم لما يحدد استخدام نظام الملكية الفكرية في شيلي وإلى أي مدى يحدث فرقا في أداء الشركات. وأوضح الوفد أن قاعدة البيانات التي استندت إليها الدراسة ناتجة عن المرحلة الأولى من المشروع. وأظهرت استدامة المرحلة الأولى من المشروع بعد الانتهاء منه. وأعرب عن تطلع المجموعة إلى تقييم التقرير المحلي للمرحلة الثانية من المشروع بشأن الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية الاجتماعية.

361. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وأشار باهتمام إلى الدرسين المستفادين في الدراسة بشأن سياسات الملكية الفكرية التي قد تكون ذات صلة بالبلدان الأخرى المتوسطة الدخل. وأوضح أن نتائج الدراسة تقدم توصيات بشأن تتابع سياسات الملكية الفكرية مع التركيز بشكل أكبر نسبياً على نظام العلامات التجارية في مراحل التطوير السابقة. ورأت المجموعة أن الدراسة ستكون مرجعاً جيداً لصانعي السياسات، ليس فقط في شيلي ولكن أيضاً في بلدان أخرى مماثلة.

362. واختتم نائب الرئيس المناقشة حول الوثيقة CDIP/21/INF/4 بالنظر إلى عدم وجود ملاحظات أخرى من الحضور. ثم دعا الأمانة إلى عرض الوثيقة CDIP/21/INF/3.

دراسة حول تعزيز الابتكار في قطاع الأغذية الزراعية في أوغندا: دراسات قطاعية حول مواد زراعة البن في روبوستا وتجهيز الفاكهة الاستوائية - الوثيقة CDIP/21/INF/3

363. عرضت الأمانة (السيد ونش فنسنت) الوثيقة CDIP/21/INF/3 بشأن ملخص الدراسة حول تعزيز الابتكار في قطاع الأغذية الزراعية في أوغندا: دراسات قطاعية عن مواد زراعة البن في روبوستا وتجهيز الفاكهة الاستوائية. وأشارت إلى أنه تم تقديم طلب إجراء هذه الدراسة من قبل حكومة أوغندا في عام 2016، كجزء من المرحلة الثانية من مشروع الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتنتظر أوغندا إلى الابتكار في القطاع الزراعي كمحرك رئيسي للتنمية، بما في ذلك في مجالات مثل العلوم البيولوجية والتشخيص. وأوضحت الأمانة أن الدراسة مثيرة للاهتمام لثلاثة أسباب: "1" هي الدراسة الأولى لشعبة الاقتصاد والإحصاء التي أجريت على بلد منخفض الدخل، مما يعني أن هناك تحديات تجريبية ومنهجية قليلة، "2" تتناول الدراسة بعمق قطاعين محددتين، أحدهما قطاع البن وضمن هذا القطاع، تجهيز الفواكه والتعبئة، "3" نتج عن التحليل الذي تم إجراؤه عدد من التوصيات المتعلقة بالسياسات والتي تتعلق أولاً وقبل كل شيء بأوغندا، ولكن أيضاً تتعلق بسياسات الابتكار والملكية الفكرية في بلدان مختارة أخرى. وكان المستشاران الرئيسيان اللذان شاركا في الدراسة هما ترافيس ليبيرت، الأستاذ بجامعة كاليفورنيا، وأستاذ أوغندي محلي في جامعة ماكيري. وكانت الفرضية الأساسية للدراسة هي أن القطاع الزراعي في البلدان منخفضة الدخل يُعد القطاع الرئيسي للتنمية الاقتصادية والعمالة. وأظهرت معظم الدراسات أن الابتكار غائب على طول سلسلة القيمة الزراعية الغذائية. وهناك معدلات منخفضة من الابتكار تسفر عن مستويات منخفضة من الإنتاجية. وتناولت الدراسة عدة مسائل هي معالجة القيود التي تحول دون قيام سلاسل توريد المدخلات في أوغندا بتحسين الإنتاجية والعوامل المثبطة في قطاع التجهيز الزراعي (وهو ما يأتي بعد القهوة أو الفواكه أو الحصاد أو المعالجة أو المحولة). وتم اختيار زراعة البن بسبب نقل البحوث العامة والتطوير من معاهد البحوث العامة إلى المزارعين. ويتم في العديد من البلدان إجراء الكثير من البحوث على أنواع النباتات، مما يجعل بذور البن مقاومة بشكل خاص للأمراض المحلية. ولم يتم نقل هذا البحث أبداً إلى عمليات المزارعين الفعلية وكان هذا تحدياً. وتم اختيار قطاع تجهيز الفواكه لمعرفة لماذا أو لماذا لا تتبنى الشركات الصغيرة والمتوسطة بالفعل التكنولوجيا المتوفرة في السوق وتستثمر فيها. ولم يتبع تصميم البحث نفس النهج المبين في الدراسة التي أجريت في شيلي، حيث أن مستوى البيانات لم يكن معروفاً بشكل مماثل وأن هذا النوع من المشغلين لا يستخدم نظام الملكية الفكرية بشكل فعال حتى الآن. وليست هناك بيانات حول استيعاب الملكية الفكرية أو الابتكار. ويتم استخدام دراسات مسحية تمثيلية واسعة النطاق لأصحاب هذه العمليات الزراعية من خلال جمع البيانات الأولية والثانوية بوصفها استراتيجية بحث. وتم إعداد الدراسة المسحية بشكل جيد وتم وصفها بمزيد من التفصيل في ورقة العمل. وعبر القطاعات الأخرى، تواجه القطاعات الفرعية للمدخلات والمخرجات الزراعية الكثير من المآزق. ومن بين الرسائل التي استُبعدت من الدراسة أنه من الخطأ الاعتقاد بأن انخفاض معدل استخدام الملكية الفكرية هو مصدر القضايا والمشاكل أو أنه حل محتمل. وحددت الدراسة المآزق الفعلية. ويمثل أحدها في عدم الحصول على مدخلات زراعية جيدة (بذور) أو أسمدة (فائض قليل من جانب البحث والتطوير في القطاع العام الزراعي). والثاني هو أنواع مختلفة من القيود التي تعوق المزارعين في الأساس من اعتماد التكنولوجيات الموجودة في السوق. وأظهرت الدراسة أن استيعاب الملكية الفكرية منخفض نسبياً أيضاً بسبب عدم الوعي وارتفاع تكاليف المعاملات. وكما هو الحال في شيلي، فإن نفقات الابتكار منخفضة، ولكن هذا لا يعني عدم وجود ابتكار في تلك القطاعات الفرعية. ولم تظهر مؤشرات الابتكار الكلاسيكية مثل نفقات البحث والتطوير، وأرقام إنتاجية بيانات البراءات، ولم يتضح معظم الابتكار الجاري في هذه القطاعات من البلدان ذات الدخل المنخفض. واتضح أن الكثير من هذا الابتكار غير رسمي في طبيعته ولم يترجم إلى نواتج ابتكار رسمية، مثل البراءات. ووثقت الدراسة الكثير من الابتكارات التي تحدث. وأشارت إلى أن لقطاع تجهيز الفواكه (خط العصير، واستخراج عصير يدوي، وتعبئة الزجاجات، وما إلى ذلك) تأثير إنتاجي حقيقي قابل للقياس. وفي مجال زراعة البن، كشفت أن قيود الابتكار مرتبطة بمخاوف جودة المدخلات المتمثلة في البذور والأسمدة. وتمثلت المشكلة في أن نقل التكنولوجيا لا يتم بين معهد البحوث العامة والعمليات الزراعية. وتم تقديم بعض المقترحات للتغلب على هذه القيود في الدراسة التي اعتمدت في الغالب على عدم كفاءة سلاسل التوريد المتعلقة بمواد البذور. وتمثلت القيود الأكثر شيوعاً في قطاع تجهيز الفواكه الاستوائية في السيوولة

ورأس المال الذي عطل اعتماد التكنولوجيات أو الاستثمار فيها. وتم وضع الكثير من التوصيات المتعلقة بالسياسات لتحسين الروابط بين منظمات البحوث الزراعية الوطنية والحرفيين والمزارعين المحليين. وأظهرت الدراسة أن الشركات التي تعمل بشكل وثيق مع أصحاب المصلحة لديها إمكانية أكثر للوصول إلى التمويل وتحقيق نتائج أفضل قابلة للقياس. وأظهرت الدروس المستفادة أن توافر البيانات بشأن أنشطة الابتكار في هذا القطاع متناثر. وليس هناك مصادر بيانات ابتكارية نموذجية مثل البحث والتطوير، ومسوحات الابتكار أو إحصاءات الملكية الفكرية التي تشكل حجر الزاوية لدراسات مماثلة في الاقتصادات المتقدمة؛ ولا يتم الاضطلاع بنفقات الابتكار الرسمية؛ ونادرا ما يسعى الممثلون للحصول على حقوق الملكية الفكرية الخاصة أو يعتمدون عليها. ويسبب الافتقار إلى مصادر البيانات الثانوية، تحتاج الأبحاث إلى الاعتماد على جمع البيانات الأولية عبر إجراء المسوحات أو المقابلات. ومع ذلك، فإن تنفيذ الدراسات المسحية أو غيرها من أساليب جمع البيانات الأولية يمثل تحديا مساويا. وكذلك أظهرت الدراسة أن القطاع الزراعي متنوع وموزع جغرافيا. ولدى المستجيبين خلفيات تعليمية متنوعة على نطاق واسع وغالبا ما يفتقرون إلى سجلات صريحة للاستثمارات أو المعاملات السابقة والمستقبلية. وبشكل التصميم الجيد للمسح والمعاينة السليمة والخبرة في إدارة مثل هذه الدراسات المسحية في سياق الاقتصادات ذات الدخل المنخفض والمناطق الريفية عاملا أساسيا للحصول على نتائج تمثيلية. وفي بعض الحالات، تكون دراسات الحالة المستندة إلى مقابلات منظمة هي الاستراتيجية البحثية الوحيدة الصالحة. ويمكن لدراسات الحالة المصممة بشكل صحيح والتي تستند إلى مقابلات منظمة أن تسفر عن رؤى مثيرة للاهتمام وذات صلة بالموضوع. وفي نفس الوقت، لا تقوم دراسات الحالة في معظم الحالات بإنشاء قواعد بيانات سليمة كبيرة تمكن من إجراء بحوث متابعة كمية وتكون ذات طبيعة نوعية أكثر. وهناك عدد قليل من المبادرات، مثل البرنامج الأوغندي لأنظمة ومجموعات الابتكار (ISCP-U) في جامعة ماكيري، يقوم في الوقت الحالي بتسهيل عملية اكتساب الملكية الفكرية لكنه يفتقر إلى الموارد الكافية لتوفير الدعم للعديد من رواد الأعمال والشركات الذين يحتاجون إلى المساعدة. وغيرت الدراسة الأولى للأصناف في سياق الدخل المنخفض المقاربة للأمر بسبب غياب قواعد البيانات ونتيجة للتحديات الكبيرة فيما يتعلق بتوفر البيانات. وأظهرت الدراسة أيضا انعدام إيداعات الملكية الفكرية أو انخفاضها. ومع ذلك، فقد ثبت أن هذا لا يعني انعدام الابتكار.

364. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق ورحب بالملاحظات التي أبدتها واضعو الدراسة بشأن أنه بالرغم من القيود والتحديات التي تواجهها أوغندا فإنها تركز بشكل متزايد على الابتكار كمحرك للتنمية في بعض قطاعاتها الرئيسية. وأعرب عن أمله في أن تستفيد حكومة أوغندا من خيارات الملكية الفكرية ومقترحات السياسات التي صيغت في الدراسة. ورأى أنها مثال آخر على الكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء الاستفادة من موارد الويبو التي تسعى إلى استخدام حقوق الملكية الفكرية بشكل أفضل في معالجة الاحتياجات المتنامية.

365. وتحدث وفد ألمانيا باسم المجموعة باء، وأشار إلى أن الدراسة حول تعزيز الابتكار في قطاع الأغذية الزراعية في أوغندا: الدراسات القطاعية حول مواد زراعة البن في روبوستا وتجهيز الفاكهة الاستوائية هي أول دراسة للويبو في البلدان ذات الاقتصاد الأقل نمواً. وتقدم فرصة تعليمية فريدة مهمة بشكل خاص للجنة التنمية. وشجع الوفد الويبو وأيدها بشأن مواصلة تطوير دراسات تساعد الاقتصادات الأقل نمواً على التغلب على المعوقات التي تحدث من البحث والتطوير والابتكار ونشر التكنولوجيا. كما رحب الوفد بنتائج الدراسة واستنتاجاتها. وأشار إلى أن البحث من تمكن من تحسين فهم الدور الذي يلعبه الابتكار والملكية الفكرية في القطاع الزراعي في أوغندا وتحديد القيود التجارية والفنية والمؤسسية والسياساتية التي تحد أو تضعف من تأثير البحوث والتنمية الزراعية والابتكار ونشر التكنولوجيا في قطاع. وأعرب عن تطلع المجموعة إلى تقييم التقرير المحلي للمرحلة الثانية من المشروع الخاص بالملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية الاجتماعية.

366. وتحدث وفد بلغاريا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأشار إلى أهمية الدراسة. وأقر بالظروف الصعبة لإجراء الدراسة، مما يجعل نتائج الدراسة وتوصياتها أكثر أهمية. وأشار إلى أن التحديات التي تواجه الابتكارات في قطاع الأغذية الزراعية في أوغندا، مثل غيرها من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، ترتبط ليس فقط بالموارد والظروف الطبيعية بل أيضا بالواقع القانوني والاقتصادي. وكذلك فإن الحاجة إلى ظروف نمو مواتية وإقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص،

وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، تُعد علامة أخرى على أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتوقف على الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء بشكل فردي.

367. واختتم نائب الرئيس مناقشة الوثيقة CDIP/21/INF/3 نظرا لعدم وجود تعليقات أخرى من الحضور. وأشار إلى أن اللجنة أحاطت علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة. ثم دعا الأمانة إلى تقديم عرض حول صفحة الويب الجديدة الخاصة بالمساعدة الفنية للويبو.

البند 7 من جدول الأعمال (أولا): المساعدة الفنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية (تمة)

عرض صفحة الويبو الجديدة للمساعدة الفنية التي تقدمها الويبو

368. أشارت الأمانة (السيد دي بيترو) إلى أن اللجنة طلبت من الأمانة أن تتناول تحسيننا محتملا لصفحة الويبو على الإنترنت بشأن المساعدة الفنية وأن تقدم تقريرا عن ذلك. وقدمت الأمانة الوثيقة CDIP/19/10 في الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية. وأشارت إلى أن صفحة الويبو الجديدة الخاصة بالمساعدة الفنية تأخذ في الاعتبار المعلومات الواردة في تلك الوثيقة.

369. وعرضت الأمانة (السيدة دي إيكازا) الصفحات الجديدة المخصصة للمساعدة الفنية. وقالت إن الصفحات متاحة مباشرة باللغة الإنجليزية. وستكون متاحة باللغات الرسمية الأخرى قريبا. وأشارت إلى صفحات أخرى مرتبطة بالصفحة الجديدة. ويتم استضافة جميع هذه الصفحات تحت قسم "التعاون". ويضم القسم ثلاثة أقسام فرعية: "التعاون الإنمائي" و"الشركات بين القطاعين العام والخاص" و"التعاون العالمي". وليس هناك تغيير كبير في تلك القائمة مقارنة بما كان من قبل. وتم تخفيض عدد البنود الواردة تحت القسم الفرعي "التعاون الإنمائي" من أجل تسليط الضوء على المساعدة الفنية وتكوين الكفاءات البشرية وأجندة التنمية. وتم توسيع القسم الفرعي "الشركات بين القطاعين العام والخاص"، ولا يقتصر ذلك على قاعدة بيانات الويبو للبحث "ويبو ريسيرتش" وكونسورتيوم الكتب الميسرة والبرنامج الأخضر للويبو "ويبو غرين"، بل يشمل أيضا على وبرنامج النفاذ إلى الأبحاث لأغراض التطوير والابتكار، وبرنامج النفاذ إلى المعلومات المتخصصة بشأن البراءات وقاعدة بيانات "ويبو ماتش"، وظل القسم الفرعي "التعاون العالمي" كما هو، ويحتوي على "البنية التحتية العالمية" و"بناء الاحترام للملكية الفكرية". وتحتوي صفحة الويبو الجديدة المخصصة لـ "المساعدة الفنية" على معلومات عن استراتيجيات الملكية الفكرية، والسياسة، والمشورة التشريعية الوطنية، وحلول الأعمال لمكاتب الملكية الفكرية وتكوين الكفاءات البشرية (التي تحتوي على معلومات عن الدورات التي تقدمها أكاديمية الويبو وورش العمل الأخرى). وهناك روابط ومعلومات أساسية عن الشركات بين القطاعين العام والخاص، وفي النهاية، التعاون العالمي. كما تعرض الصفحة إمكانية الاتصال بنقاط اتصال المساعدة الفنية. وتم تقسيم الصفحة إلى "المساعدة الفنية المقدمة للحكومات" و"المساعدة الفنية المقدمة لمستخدمي الملكية الفكرية". والصفحة التي تحمل عنوان "الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية" هي نفسها كما كانت سابقا، وتغيرت قليلا صفحة "السياسة والمشورة التشريعية"، ولا تزال صفحة "حلول المكاتب التجارية" في مرحلة المراجعة. وتم إدراج قسم صغير يسلط الضوء على بعض مشاريع المساعدة الفنية الخاصة بالبرنامج على الصفحة. كما تم توفير رابط إلى القائمة الكاملة لمشاريع أجندة التنمية. أما بعض موارد المساعدة الفنية للحكومات المشمولة في الصفحة فهي قائمة الاستشاريين ودراسات التنمية، وما إلى ذلك. ويحتوي قسم "المساعدة الفنية لمستخدمي الملكية الفكرية" على الكثير من المشاريع التي تفيده بشكل مباشر مستخدمي الملكية الفكرية مثل: مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، والمساعدة القانونية، وبرنامج مساعدة المخترعين، والجامعات، ومبادرات الملكية الفكرية، ومجموعة صغيرة من مشاريع أجندة التنمية. وتم تسليط الضوء على التوازن الجغرافي وأنواع مختلفة من الملكية الفكرية. أما صفحة "تكوين الكفاءات البشرية" فهي جديدة أيضا، وتوفر روابط لمراكز تنسيق تكوين الكفاءات البشرية. وتم تقسيمها إلى "أكاديمية الويبو" وتقدم استعراضا "لورش العمل الفنية". ومع ذلك، تم توفير رابط إلى القائمة الكاملة لورش العمل القادمة، حيث يتم عرض نظرة عامة موجزة عن الدورات

المتاحة للجمهور المستهدف مثل صناع السياسات وموظفي الملكية الفكرية وسلطات الإنفاذ والمخترعين والمبدعين وأصحاب حقوق الملكية الفكرية. كما تم تنقيح صفحة "السياسات والتشريعات". وتشتمل على بعض المعلومات عن أحداث السياسات والمساعدة في مجال السياسات ثم المساعدة التشريعية وقسم يتضمن جميع الروابط المتعلقة بالمرونة. ولا تزال صفحة الويب المتقحة بعنوان "حلول الأعمال للملكية الفكرية" قيد التنفيذ.

370. واختتم نائب الرئيس المناقشة حول صفحة الويب الجديدة للمساعدة الفنية، نظرا لعدم وجود ملاحظات من الحضور. وتم فض الاجتماع.

البند 9 من جدول الأعمال: الملكية الفكرية والتنمية (تمة)

تجميع لمداخلات الدول الأعضاء بشأن القضايا التي يتعين معالجتها في إطار بند جدول الأعمال "الملكية الفكرية والتنمية" - الوثيقة CDIP/21/8 Rev. (تمة)

371. استأنف الرئيس الاجتماع. وأشار إلى القضايا الأربع التي لم تحل. أولا، الوثيقة المتعلقة بتجميع اشتراكات الدول الأعضاء بشأن القضايا التي ستناقش في إطار بند جدول الأعمال "الملكية الفكرية والتنمية" (الوثيقة CDIP/21/8 Rev.). واقترح الرئيس إدراج الصيغة التالية في ملخصه: "قررت اللجنة تناول موضوع المرأة والملكية الفكرية والتنمية" في إطار بند جدول الأعمال بشأن "الملكية الفكرية والتنمية" في دورته الثانية والعشرين، وطلب من الأمانة تقديم عرض موجز للأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها الأمانة. وأوضح أن القضية التي سيتم تناولها في إطار هذا البند من جدول الأعمال في الدورة الثالثة والعشرين للجنة هي تنمية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية. وتستند القضايا الأخرى والمسائل المستقبلية الأخرى إلى الوثيقة CDIP/21/8 Rev. والمقترح المقدم من الدول الأعضاء، إن وجد، على أساس توقيت التقديم."

372. وأبدى وفد البرازيل مرونة بشأن البند المتعلق بأهداف التنمية المستدامة ووافق على مناقشته في إطار بند جدول الأعمال بشأن "الملكية الفكرية والتنمية". وطلب توضيحا حول ما إذا كانت أهداف التنمية المستدامة والمقترحات الأخرى قيد الإعداد موضوعات مختلفة وأعرب عن رغبته في التأكد من أنه لن يصل إلى نهاية عملية الإعداد للموضوعات الأخرى المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية.

373. وذكر الرئيس أن هذا الفهم صحيح. واعتمد الرئيس نص القرار المقترح نظرا لعدم وجود ملاحظات من الحضور. ثم انتقل بعد ذلك إلى القضية الثانية المعلقة، وهي المناقشة حول طريقة معالجة أهداف التنمية المستدامة في دورات لجنة التنمية في المستقبل، بما في ذلك طلب وضع بند دائم في جدول الأعمال. واقترح الرئيس الصياغة التالية للنص الذي سيتم إدراج في ملخصه: "قررت اللجنة أن أي نقاش حول أهداف التنمية المستدامة في دورات لجنة التنمية سيتم في إطار البند 9 من جدول الأعمال بشأن الملكية الفكرية والتنمية". وتم اعتماده نظرا لعدم وجود تعليقات من الحضور. ثم أطلع الرئيس اللجنة على المسألتين المتبقيتين. وأشار إلى عدم جود توافق حول مقترح المجموعة الأفريقية بعقد مؤتمر كل سنتين حول الملكية الفكرية والتنمية والتوصيتين 5 و11 من الاستعراض المستقل. وأوضح الرئيس أنه استشار مختلف الوفود المعنية وقرر تأجيل مناقشة هذه القضايا إلى الدورة التالية. وقال إن الصيغة المقترحة هي: "قررت اللجنة تأجيل مناقشة البند 8.1 من جدول الأعمال حول المقترح المعدل لمجموعة البلدان الأفريقية بشأن عقد مؤتمر دولي كل سنتين حول الملكية الفكرية والتنمية ومناقشة التوصيتين 5 و11 من الاستعراض المستقل إلى الدورة القادمة. وتم الاتفاق على ذلك نظرا لعدم وجود اعتراضات من الحضور.

البند 10 من جدول الأعمال: العمل المستقبلي

374. قدمت الأمانة (السيد بالوش) قائمة العمل المستقبلي. وأشارت إلى أن اللجنة ستنظر في دورتها التالية في أعمالها العادية وهي: "1" اعتماد المراقبين، إن وجد، "2" تقارير التقدم، "3" تقرير الدورة الحادية والعشرين، "4" مخرجات مشاريع أجندة التنمية، إن وجدت، "5" تقرير تقييم (تقييمات) مشروع (مشاريع) أجندة التنمية. وأوضحت الأمانة أنه فيما يتعلق بالبيان الذي صدر في وقت سابق عند مناقشة الدراسة التي أجريت في إطار مشروع الملكية الفكرية والسياحة والثقافة تحت عنوان: دعم الأهداف الإنمائية وتعزيز التراث الثقافي في مصر وغيرها من البلدان النامية، هناك انطباع بأن من المؤكد أن يتم تقديم تقرير التقييم في الدورة التالية. والتمس من اللجنة إبداء المرونة بشأن هذه المسألة، لمعرفة ما إذا كان المشروع قد تقدم بدرجة كافية لإجراء تقييم. وواصلت الأمانة تناولها لقائمة أعمالها، وهي: "6" مساهمة هيئات الويبو المعنية في تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وهذا يشمل تقارير من جميع اللجان التي نوقشت بداخلها توصيات أجندة التنمية أو تنفيذها وتم تقديم تقرير بذلك إلى الجمعية العامة. وبعد ذلك ترسل الجمعية العامة التقرير إلى لجنة التنمية. وسيتم تعديل مقترح المشروع اللذين سينظر فيهما في الدورة الحالية للجنة التنمية ويتم مناقشتها في الدورة التالية، وهما: "7" المقترح الذي تقدم به وفد بيلو بشأن الملكية الفكرية والسياحة وفن الطهي في بيلو تحت عنوان: تعزيز تنمية السياحة والفن الطهي في بيلو من خلال الملكية الفكرية، "8" المقترح المقدم من وفد كينيا بشأن تعزيز استخدام الملكية الفكرية في قطاع البرمجيات في البلدان الأفريقية. وأشارت الأمانة كذلك إلى المناقشة المتعلقة بإجراءات تحديث لقاعدة بيانات المرونة. وأوضحت أن في هذا القرار، هناك نص يطلب من الأمانة تقديم تقرير إلى لجنة التنمية عندما تتلقى تحديثات من الدول الأعضاء. وفي حالة تلقي أي تحديثات، "9" سيتم تقديم وثيقة بشأن تحديثات قاعدة البيانات حول مواطن المرونة إلى اللجنة. واستنادا إلى مقترح النقاط الست بشأن المساعدة الفنية، ستقدم الأمانة تقريرا عن الإجراءات المطلوبة. وقررت الدورة الحالية أنه "10" سيتم تنظيم حوار تفاعلي بشأن المساعدة الفنية في الدورة التالية، "11" وسيتم تقديم وثيقة جدوى بشأن منتدى الويبو. بالإضافة إلى ذلك، "12" تجميع مؤشرات تقييم الأنشطة الواردة في الوثيقة بشأن تحليل الفجوات مع تقدير تكلفة خريطة الطريق بشأن الترويج لاستخدام منتدى نقل التكنولوجيا على شبكة الإنترنت، "13" سيتم أيضا تقديم خريطة طريق منقحة بشأن تشجيع استخدام منتدى الويبو حول نقل التكنولوجيا، إلى الدورة التالية للجنة التنمية، "14" ستستمر مناقشة توصيتي الاستعراض المستقل 5 و 11 بشأن تنفيذ أجندة التنمية، "15" سيتم تقديم مدخلات إضافية من الدول الأعضاء بشأن استراتيجيات وطرائق تنفيذها إلى الدورة التالية، في حالة تلقيها. وأشارت الأمانة إلى القرار الذي قرأه الرئيس للتو بشأن كيفية تناول أهداف التنمية في الدورات المقبلة. وذكرت أن موضوع أهداف التنمية المستدامة سيكون جزءا من بند جدول الأعمال بشأن "الملكية الفكرية والتنمية". وستقدم الأمانة أيضا "16" دراسة جدوى عن احتياجات وجدوى القيام بالمزيد من الأعمال ذات الصلة بشأن تعزيز جمع البيانات الاقتصادية عن القطاع السمعي البصري في عدد من البلدان الأفريقية حسبما تقرر في الدورة الحالية.

375. ووافقت اللجنة على قائمة العمل المستقبلي نظرا إلى عدم وجود ملاحظات من الحضور.

البند 11 من جدول الأعمال: ملخص الرئيس

376. دعا الرئيس اللجنة إلى النظر في مشروع ملخص الرئيس. وأشار إلى أن اللجنة ستقوم فقط بفحص كل فقرة للتأكد من أنها تعكس المناقشة التي دارت حول هذه المسألة. وانتقل الفقرة 1. وأوضح أنه تم اعتمادها نظرا لعدم وجود اعتراضات من الحضور. كما تم اعتماد الفقرات 2 و 3 و 4 و 5 و 6 نظرا لعدم وجود ملاحظات من الحضور. ثم انتقل إلى الفقرة 7.1.

377. وقال وفد البرازيل إن الفقرة لا تعكس بدقة ما حدث، فمن المهم الإشارة إلى أن بعض الوفود قدمت بعض المقترحات البناءة لتحسين التقرير. وقام كذلك بتلاوة جملة مقترحة على النحو التالي: "قدم وفد البرازيل مقترحات بناءة لتحسين التقرير، ووافقت الأمانة على أخذها بعين الاعتبار".

378. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إن الفقرة تذكر بالفعل أن بعض الوفود قدمت مقترحات وأحاطت الأمانة علماً بالتعليقات والمقترحات وهي موجودة بالفعل في النص. واعتراض كذلك على إدراج الجملة التالية: " قدم وفد البرازيل مقترحات بناءً". وأوضح أن هذه مسألة رأي. وقال إنها لا تشير إلى أن الأمانة ذكرت أنها ستدمج كل مقترح بناءً قدمه وفد البرازيل. وقدم الوفد اقتراحاً أكثر حيادية ينص على: " قدمت بعض الوفود مقترحات".

379. وقال وفد البرازيل إنه لا يمانع في الاستعاضة عن "المقترحات البناءة" بكلمة "الانتقادات". ورأى أنه من المهم ذكر ذلك في ملخص الرئيس.

380. واقترح الرئيس نصاً بديلاً جاء فيه ما يلي: " قدمت بعض الوفود مقترحات لتحسين التقرير وستنظر فيها الأمانة".

381. وفضل وفد الولايات المتحدة الأمريكية استخدام كلمة "مدروسة".

382. ووافق وفد مصر على النص الذي اقترحه الرئيس.

383. ووافقت اللجنة على الفقرة 7.1 مع المقترح المقدم من الرئيس نظراً لعدم وجود ملاحظات أخرى من الحضور. وتمت الموافقة على الفقرات 7.2، 7.3، 7.4، 7.5، 8، 8.1، 8.2، 8.3، 8.4، 9، 9.1، 9.2، 9.3 نظراً لعدم وجود تعليقات من الحضور. ثم انتقل الرئيس إلى الفقرة 9.4. وأوضح أنه فصل عن قصد بين الفقرتين 9.4 و9.5 للتمييز بين مدخلات الدول الأعضاء بشأن الطرائق واستراتيجيات تنفيذ التوصيات المعتمدة في الاستعراض المستقل، ومناقشة التوصيتين 5 و11 من الاستعراض المستقل. وتم اعتماد ذلك، نظراً لعدم وجود تعليقات من الحضور. كما تم اعتماد الفقرات 9.6 و9.7 و9.8 و9.9 نظراً لعدم وجود تعليقات من الحضور. ثم انتقل الرئيس إلى الفقرة 9.10.

384. وذكر وفد سويسرا أن هناك جملة قرار مفقودة في الفقرة 9.10.

385. وقرأ الرئيس فقرة القرار وأضافها إلى النص. وتم الاتفاق على ذلك، نظراً لعدم وجود ملاحظات من الحضور. كما تم اعتماد الفقرات 9.11 و10 و11 و12 و13 دون إبداء أي ملاحظات. وهنأ الرئيس اللجنة على عملها الشاق.

البيانات الختامية

386. تحدث وفد بلغاريا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وذكر أن الدورة الحادية والعشرين للجنة التنمية تمت بطريقة لافتة للنظر. وأعرب عن تقدير الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه لنتائج الدورة. وأشار إلى أنه، خلال الدورة، تم الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لإنشاء أكاديمية الويبو. وأوضح أن لأكاديمية الويبو دور محوري في تعزيز القدرة المهنية للمكاتب الوطنية للملكية الفكرية. وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه شاركوا بشكل بنّاء في المناقشات حول جميع البنود المدرجة في جدول أعمال اللجنة. وأوضح أن هناك مناقشات مثمرة حول تنفيذ أجندة التنمية ومختلف مشاريع الويبو والتقارير المرحلية ومنتدى المساعدة الفنية وغيرها. وقال إن لديهم فرصة الحصول على معلومات أكثر تفصيلاً عن مواقف المجموعات الإقليمية والدول الأعضاء في الويبو بشأن هذه القضايا. وأقر بالمقترحات الجديدة التي تم تقديمها وشرحها ومناقشتها خلال تلك الدورة. وأثنى على وفود كندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية وبيرو وكينيا لتقديمها مقترحات مشاريعها. كما أعرب عن تطلعه إلى بدء المناقشة في إطار بند جدول الأعمال الجديد بشأن "الملكية الفكرية والتنمية"، ولا سيما بشأن "المرأة والملكية الفكرية" و"الملكية الفكرية في البيئة الرقمية" في الدورتين التاليتين. وأعرب عن تطلعه إلى تلقي مزيد من الإيضاحات من المجموعة الأفريقية بشأن مقترحهم بعقد مؤتمر دولي حول الملكية الفكرية والتنمية، وأكد التزامه بدفع عجلة عمل لجنة التنمية في إطار جميع الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها.

387. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، وأشار بارتياح إلى العدد الكبير من الدراسات ومقترحات المشاريع التي نوقشت في تلك الدورة. ورحب بالمبادرات التي اتخذتها البلدان لتقديم مقترحات مشاريع ملموسة إلى لجنة التنمية. كما رحب بموافقة وفود كندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية على المشروع الخاص بتعزيز دور المرأة في الابتكار وزيادة الأعمال، وأعرب عن امتنانه للوفود المعنية على عملهم الشاق في إنجاز هذا المشروع. وأعرب عن تطلع المجموعة إلى مواصلة النظر في مقترحات المشاريع المقدمة من وفد كينيا بشأن تعزيز استخدام الملكية الفكرية في قطاع البرمجيات في البلدان الأفريقية، فضلا عن مقترح مشروع يبرو بشأن الملكية الفكرية والسياحة وفن الطهي. وأعرب عن تقدير المجموعة للمدخلات المقدمة بشأن القضايا التي يتعين معالجتها في إطار بند جدول الأعمال "الملكية الفكرية والتنمية". كما أعرب عن تطلعه إلى إجراء مناقشات مهمة وبناءة حول موضوع "المرأة والملكية الفكرية" في الدورة التالية للجنة التنمية و"الملكية الفكرية في البيئة الرقمية" في الدورة الثالثة والعشرين للجنة. وأحاط علما بالعرض الذي قدمه الاستعراض المستقل خلال تلك الدورة والمناقشات التالية التي جرت بشأن التوصيتين 5 و11 من الاستعراض المستقل. وأعرب عن تقديره للجهود التي يبذلها الرئيس لإيجاد حل توافقي من أجل أن تتخذ اللجنة قرارا بشأن هذه القضايا. وأعرب عن استعداد المجموعة لمواصلة المناقشات حول هذا البند في الدورة التالية. كما أحاط الوفد علما بالمناقشات المتعلقة بالمقترح المعدل لمجموعة البلدان الأفريقية فيما يتعلق بتنظيم مؤتمر بشأن الملكية الفكرية والتنمية مرة كل سنتين. وأعرب عن أمله في أن تستمر المناقشة في الدورة التالية للجنة التنمية بروح بناءة متبادلة وأن يتم أخذ شواغله الرئيسية بعين الاعتبار في أي نص أو مقترح معدل في المستقبل. وأحاط علما بقرار اللجنة وضع أي مناقشات بشأن أهداف التنمية المستدامة تحت بند جدول الأعمال بشأن "الملكية الفكرية والتنمية" إذا طلبت الدول الأعضاء ذلك. ورحب بإغلاق المناقشات حول طلب وضع بند دائم في جدول الأعمال بشأن أهداف التنمية المستدامة. واختتم الوفد بتأكيد التزامه بدفع المناقشات قدما في إطار جميع المواضيع المدرجة في جدول أعمال لجنة التنمية.

388. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وأعرب عن تهنئه لأكاديمية الويبو للاحتفال بالذكرى العشرين لإنشائها. كما أعرب عن تقدير المجموعة الكبير للفرصة السنوية المتاحة لمناقشة تقرير المدير العام بشأن تنفيذ أجندة التنمية والتقرير المتعلق بمساهمة الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والأهداف المرتبطة بها. ورحب بالعرض التوضيحي الذي تم تقديمه على صفحة الويب الجديدة بشأن المساعدة الفنية والاتفاق على إجراء حوار تقاعلي بشأن المساعدة الفنية خلال الدورة التالية للجنة التنمية. وأشار إلى أن الدورة الحالية غنية بالموضوعات. وتم خلالها مناقشة مشاريع ملموسة يقودها الطلب تتعلق بتوظيف الملكية الفكرية في تلبية احتياجات التنمية. وحث الدول الأعضاء تقديم مقترحات مشاريع بدلا من مناقشة القضايا الإجرائية على نطاق واسع. وأشاد الوفد بالجهود التي يبذلها الرئيس لحل القضايا العالقة. وأعرب عن أمله في إغلاق القضايا العالقة المتبقية في الدورة التالية.

389. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادي، وأعرب عن تأييد المجموعة التام لمقترح مجموعة البلدان الأفريقية بعقد مؤتمر دولي حول الملكية الفكرية والتنمية، وأيد التوصيات التي قدمها الاستعراض المستقل. وأعرب عن أمل المجموعة في أن تتوصل اللجنة إلى اتفاق إيجابي بشأن هذه المسائل في دورتها التالية لأنها اقتربت بالفعل من ذلك.

390. وتحدث وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وأعرب عن أسفه لعدم اختتام النقاش عن عقد مؤتمر دولي حول الملكية الفكرية والتنمية. وأعرب عن أمله في الانتهاء منه في الدورة التالية للجنة التنمية.

391. وتحدث وفد إكوادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقال إن الدورة الحالية تتناول العديد من المسائل التي تهم جميع الدول الأعضاء والويبو. ورحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن المساعدة الفنية، وبشأن أهداف التنمية المستدامة، والبند الجديد لجدول الأعمال بشأن "الملكية الفكرية والتنمية". وأعرب عن أسفه لعدم التوصل إلى اتفاق بشأن التوصيتين 5 و11 أو المقترح الأفريقي المعدل بعقد مؤتمر دولي كل سنتين بشأن الملكية الفكرية والتنمية. ودعا الأعضاء إلى إظهار المرونة والالتزام بالسماح للجنة بالتوصل إلى توافق في الآراء في دورتها التالية.

392. وأعرب وفد الصين عن ارتياحه للقيادة أثناء الدورة والالتزام الذي أبدته الوفود.
393. وأعرب وفد البرازيل عن ارتياحه للقيادة أثناء الدورة.
394. وأشاد وفد الاتحاد الروسي أيضا بالقيادة أثناء الدورة ورحب بالإنجازات التي تم التوصل إليها.
395. ووجه الرئيس والدول الأعضاء الشكر للجميع على مشاركتهم وعملهم خلال الدورة. وتم إغلاق الدورة.
- [يلي ذلك المرفق]

I. ÉTATS/STATES

(dans l'ordre alphabétique des noms français des États)/(in the alphabetical order of the names in French of the States)

AFRIQUE DU SUD/SOUTH AFRICA

Kerry FAUL (Ms.), Head, National Intellectual Property Management Office (NIPMO), Department of Science and Technology, Pretoria

Verushka GILBERT (Ms.), Deputy Director, Companies and Intellectual Property Commission (CIPC), Department of Trade and Industry, Pretoria

Them bani MALULEKE (Mr.), Assistant Director, Multilateral Trade Relations, International Relations and Cooperation, Pretoria

ALBANIE/ALBANIA

Oltjon MUZAKA (Mr.), General Secretary, Public administration, Ministry of Culture, Tirana

Sofjan JAUPAJ (Mr.), Legal Advisor to the Minister, Cabinet of the Minister, Ministry of Culture, Tirana

ALGÉRIE/ALGERIA

Sami BENCHEIKH EL HOCINE (M.), directeur général, Office national des droits d'auteur et droits voisins (ONDA), Ministère de la culture, Alger

Tarik SELLOUM (M.), directeur, Département des marques, Institut national algérien de la propriété industrielle (INAPI), Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion des investissements, Alger

Fayssal ALLEK (M.), premier secrétaire, Mission permanente, Genève

ALLEMAGNE/GERMANY

Carl-Christian ZWICKEL (Mr.), Staff Counsel, Federal Ministry of Justice and Consumer Protection, Berlin

Jan POEPEL (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

ANGOLA

Alberto Samy GUIMARÃES (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

ARABIE SAOUDITE/SAUDI ARABIA

Sager ALFUTAIMANI (Mr.), Director General, Saudi Patent Office, King Abdulaziz City for Science and Technology, Riyadh

Ahmed ALSALAMAH (Mr.), Senior Patent Specialist, Saudi Patent Office, King Abdulaziz City for Science and Technology, Riyadh

Ibtisam MOHAMED NABIL AL-MADAH (Ms.), Member, Ministry of Culture and Information, Riyadh

ARGENTINE/ARGENTINA

María Inés RODRÍGUEZ (Sra.), Ministro, Misión Permanente, Ginebra

AUSTRALIE/AUSTRALIA

Martin DEVLIN (Mr.), Assistant Director, International Policy and Cooperation, IP Australia, Melbourne

AUTRICHE/AUSTRIA

Johannes WERNER (Mr.), Head of Department, Austrian Patent Office, Vienna

BÉLARUS/BELARUS

Arthur AKHRAMENKA (Mr.), Head, International Cooperation Division, National Center of Intellectual Property (NCIP), Minsk

BELGIQUE/BELGIUM

Sien VANDEZANDE (Ms.), stagiaire, Mission permanente, Genève

BÉNIN/BENIN

Chite Flavien AHOVE (M.), conseiller, Mission permanente, Genève

BRÉSIL/BRAZIL

Samo GONÇALVES (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

BULGARIE/BULGARIA

Rakovski LASHEV (Mr.), Ambassador, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Rayko RAYTCHEV (Mr.), Ambassador, Permanent Mission, Geneva

Yoncheva ANDRIANA (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Vladimir YOSSIFOV (Mr.), Advisor, Permanent Mission, Geneva

BURKINA FASO

Wahabou BARA (M.), directeur général, Bureau burkinabé du droit d'auteur (BBDA), Ministère de la culture, des arts et du tourisme, Ouagadougou

Sibdou Mireille SOUGOURI KABORE (Mme), Attachée, Mission permanente, Genève

CAMEROUN/CAMEROON

NDJALI BENG (M.), directeur, Direction du développement technologique et de la propriété industrielle (MINMIDT), Ministère de l'industrie, des mines et du développement technologique, Yaoundé

CANADA

Saida AOUIDIDI (Ms.), Senior Policy Analyst, Policy and International Relations Office, Canadian Intellectual Property Office (CIPO), Gatineau

Amélie B. GOUDREAU (Ms.), Trade Policy Officer, Global Affairs, Ottawa

CHILI/CHILE

Alejandra NAVEA (Sra.), Asesora, Departamento de Propiedad Intelectual, Ministerio de Relaciones Exteriores, Santiago de Chile

María Catalina OLIVOS (Sra.), Asesora, Departamento Internacional y de Políticas Públicas, Instituto Nacional de Propiedad Industrial (INAPI), Santiago de Chile

CHINE/CHINA

WU Kai (Mr.), Director General, International Cooperation Department, State Intellectual Property Office, Beijing

DUAN Yuping (Ms.), Deputy Director General, Copyright Department, National Copyright Administration (NCAC), Beijing

YANG Ping (Ms.), Project Administrator, International Cooperation Department, State Intellectual Property Office, Beijing

ZHENG Xu (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

COLOMBIE/COLOMBIA

Beatriz LONDOÑO SOTO (Sra.), Embajadora, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Juan Carlos GONZÁLEZ VERGARA (Sr.), Embajador ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Representante Permanente Adjunto ante la Organización Mundial de la Propiedad Intelectual (OMPI), Misión Permanente ante la OMC, Ginebra

Juan Camilo SARETZKI FORERO (Sr.), Ministro Consejero, Misión Permanente, Ginebra

Manuel Andrés CHACÓN (Sr.), Consejero Commercial, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

COSTA RICA

Mariana CASTRO HERNÁNDEZ (Sra.), Consejero, Misión Permanente, Ginebra

CÔTE D'IVOIRE

Jacques Roger Claude EKRA (M.), directeur général, Office ivoirien de la propriété intellectuelle (OIPI), Ministère de l'industrie et des mines, Abidjan

Kumou MANKONGA (M.), premier secrétaire, Mission permanente, Genève

CROATIE/CROATIA

Alida MATKOVIĆ (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Tanja MILOVIĆ (Ms.), Head, Education, Promotion and IP Development Section, State Intellectual Property Office, Zagreb

CUBA

Ernesto VILA GONZÁLEZ (Sr.), Director General, Centro Nacional de Derecho de Autor (CENDA), Ministerio de Cultura, La Habana

DANEMARK/DENMARK

Kim FOGTMAN (Mr.), Legal Advisor, Danish Patent and Trademark Office, Ministry of Industry, Business and Financial Affairs, Taastrup

DJIBOUTI

Kadra AHMED HASSAN (Mme), ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

Oubah Moussa AHMED (Mme), conseiller, Mission permanente, Genève

ÉGYPTE/EGYPT

Alaa YOUSSEF (Mr.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Lamiaa EL-MOUGY (Ms.), Director, Egyptian Patent Office, Academy of Scientific Research and Technology (ASRT), Ministry of Scientific Research, Cairo

Mohanad ABDELGAWAD (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

EL SALVADOR

Katia CARBALLO (Sra.), Ministra Consejera, Misión Permanente, Ginebra

Eduardo Giovanni BIGUEUR CORNETO (Sr.), Colaborador Jurídico de Propiedad Intelectual, Registro de la Propiedad Intelectual, Centro Nacional de Registros (CNR), San Salvador

ÉMIRATS ARABES UNIS/UNITED ARAB EMIRATES

Abdelsalam AL ALI (Mr.), Director, Representative, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Shaima AL-AKEL (Ms.), International Organizations Executive, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

ÉQUATEUR/ECUADOR

Diego AULESTIA VALENCIA (Sr.), Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

Ñusta MALDONADO SARAIVINO (Sra.), Segunda Secretaria, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

Heidi Adela VASCONES MEDINA (Sra.), Tercera Secretaria, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

ESPAGNE/SPAIN

Alberto CASADO FERNÁNDEZ (Sr.), Jefe Servicio, Departamento de Coordinación Jurídica y Relaciones Internacionales, Oficina Española de Patentes y Marcas O.A. (OEPM), Ministerio de Energía, Turismo y Agenda Digital, Madrid

Marta MILLÁN GONZÁLEZ (Sra.), Técnica Superior, Subdirección General de Propiedad Intelectual, Dirección General de Industrias Culturales y del Libro, Ministerio de Educación, Cultura y Deporte, Madrid

Lucía GUTIÉRREZ GARCÍA (Sra.), Consejera, Subdirección General de Propiedad Intelectual, Ministerio de Educación, Cultura y Deporte, Madrid

ESTONIE/ESTONIA

Montonen VEIKKO (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE/UNITED STATES OF AMERICA

Marina LAMM (Ms.), Patent Attorney, Office of Policy and International Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Department of Commerce, Alexandria, Virginia

Yasmine FULENA (Ms.), Intellectual Property Advisor, Permanent Mission, Geneva

Kristine SCHLEGELMILCH (Ms.), Intellectual Property Attaché, Permanent Mission, Geneva

ÉTHIOPIE/ETHIOPIA

Yoseph KASSAYE (Mr.), Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Yidnekachew Tekle ALEMU (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

EX-RÉPUBLIQUE YOUGOSLAVE DE MACÉDOINE/THE FORMER YUGOSLAV REPUBLIC OF MACEDONIA

Simcho SIMJANOVSKI (Mr.), Head, Department of Trademark, Industrial Design and Geographical Indication, State Office of Industrial Property (SOIP), Skopje

FÉDÉRATION DE RUSSIE/RUSSIAN FEDERATION

Elena KULIKOVA (Ms.), Head, Legal Department, Ministry of Foreign Affairs, Moscow

Ekaterina LIBOVA (Ms.), Head, International Cooperation, Federal Service for Intellectual Property (ROSPATENT), Ministry of Economic Development, Moscow

Galina MIKHEEVA (Ms.), Head of Division, Federal Service for Intellectual Property (ROSPATENT), Ministry of Economic Development, Moscow

FINLANDE/FINLAND

Anna VUOPALA (Ms.), Government Counsellor, Copyright, Ministry of Education and Culture, Helsinki

GABON

Marianne Odette BIBALOU BOUNDA (Mme), ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

Edwige KOUMBY MISSAMBO (Mme), premier conseiller, Mission permanente, Genève

GÉORGIE/GEORGIA

Temuri PIPIA (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

GHANA

Cynthia ATTUQUAYEFIO (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

GRÈCE/GREECE

Christina VALASSOPOULOU (Ms.), First Counsellor, Permanent Mission, Geneva

GUATEMALA

Flor de María GARCÍA DIAZ (Sra.), Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

HONDURAS

Carlos ROJAS SANTOS (Sr.), Embajador, Representante Permanente Adjunto, Misión Permanente, Ginebra

Mariel LEZAMA PAVON (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

INDE/INDIA

Animesh CHOUDHURY (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

INDONÉSIE/INDONESIA

Hasan KLEIB (Mr.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Christine REFINA (Ms.), First Secretary, Ministry of Foreign Affairs, Jakarta

Fitria WIBOWO (Ms.), First Secretary, Directorate of Trade, Commodities and Intellectual Property, Ministry of Foreign Affairs, Jakarta

Faizal Chery SIDHARTA (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Erry Wahyu PRASETYO (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

IRAN (RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE D')/IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)

Arghavan GHOBADI LANGROUDI (Ms.), Legal Officer, International Legal Department, Ministry of Foreign Affairs, Tehran

Reza DEHGHANI (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

IRAQ

Mahmoud ALATIYYAH (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Baqir RASHEED (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

IRLANDE/IRELAND

Michael GAFFEY (Mr.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mary KILLEEN (Ms.), Attaché, Permanent Mission, Geneva

ITALIE/ITALY

Matteo EVANGELISTA (M.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Luigi BOGGIAN (M.), Intern, Permanent Mission, Geneva

JAMAÏQUE/JAMAICA

Sheldon BARNES (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

JAPON/JAPAN

Yukio ONO (Mr.), Director, International Policy Division, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Masaki EMA (Mr.), Deputy Director, International Policy Division, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Kenji SAITO (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

KAZAKHSTAN

Aliya KHABIDENOVA (Ms.), Head, Division of Development and International Cooperation, National Institute of Intellectual Property, Ministry of Justice of the Republic of Kazakhstan, Astana

Dilda NURALINA (Ms.), Chief Specialist, Division of Development and International Cooperation, National Institute of Intellectual Property, Ministry of Justice of the Republic of Kazakhstan, Astana

KENYA

Edward SIGEI (Mr.), Executive Director, Kenya Copyright Board (KECOBO), Nairobi

KIRGHIZISTAN/KYRGYZSTAN

Samat BAIZAKOV (Mr.), Deputy Chairman, State Service of Intellectual Property and Innovation under the Government of the Kyrgyz Republic (Kyrgyzpatent), Bishkek

LETTONIE/LATVIA

Jānis GUOBIS (Mr.), Legal Advisor, Legal and Administrative Department, Patent Office of the Republic of Latvia, Rīga

Liene GRIKE (Ms.), Advisor, Economic and Intellectual Property Affairs, Permanent Mission, Geneva

LIBAN/LEBANON

Salim BADDOURA (Mr.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Rana EL KHOURY (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

LIBYE/LIBYA

Elhoussein AREBI (Mr.), Member, Industrial Research Center, Tripoli

LITUANIE/LITHUANIA

Renata RINKAUSKIENE (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

MALAISIE/MALAYSIA

Amran MOHAMED ZIN (Mr.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Syed Edwan ANWAR (Ms.), Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Priscilla Ann YAP (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

MALAWI

Robert Dufter SALAMA (Mr.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Loudon Overson MATTIYA (Mr.), Minister Counsellor, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Jollam BANDA (Mr.), Deputy Director, Development Planning, Department of Economic Planning and Development, Ministry of Finance, Economic Planning and Development, Lilongwe

MAROC/MOROCCO

Mohammed GHAZALI (M.), secrétaire général, Département de la communication, Ministère de la culture et de la communication, Rabat

Ismail MENKARI (M.), directeur général, Bureau marocain du droit d'auteur, Rabat

Khalid DAHBI (M.), conseiller, Mission permanente, Genève

MAURITANIE/MAURITANIA

Cheikh SHEIBOU (M.), conseiller, Mission permanente, Genève

MEXIQUE/MEXICO

Socorro FLORES LIERA (Sra.), Embajadora, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Juan Raúl HEREDIA ACOSTA (Sr.), Embajador, Representante Permanente Alterno, Misión Permanente, Ginebra

Alma Delia DOMÍNGUEZ BATISTA (Sra.), Directora Divisional de Oficinas Regionales, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), Ciudad de México

Bernardo ROSENDO PONCE (Sr.), Director, Unidad de Capacitación Olinalá, Instituto de Capacitación para el Trabajo del Estado de Guerrero (ICATEGRO), Olinalá, Guerrero

Alejandro Raúl SALAS (Sr.), Titular de la Oficina Regional de Bajío, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), Ciudad de México

María del Pilar ESCOBAR BAUTISTA (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

MONGOLIE/MONGOLIA

Myagmardorj ERDENEBAIYAR (Ms.), Director, Copyright Department, General Authority for Intellectual Property and State Registration (GAIPSR), Ulaanbaatar

Oyuntsetsen BADARCH (Ms.), Senior Examiner, General Authority for Intellectual Property and State registration, Ministry of Justice and Internal Affairs, Ulaanbaatar

Munkhjargal DANGAASUREN (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

MYANMAR

Nwe Yee WIN (Ms.), Director, Intellectual Property Department, Ministry of Education, Nay Pyi Taw

NIGER

Ali BOUKARI (M.), secrétaire général, Secrétariat général, Ministère de l'industrie, Niamey

Lasse DIDIER SEWA (M.), deuxième conseiller, Mission permanente, Genève

NIGÉRIA/NIGERIA

Stella Ozo EZENDUKA (Ms.), Deputy Chief Registrar, Commercial Law Department, Trademarks, Patents and Designs Registry, Nigeria Intellectual Property Office, Federal Ministry of Industry, Trade and Investment, Abuja

Benaoyagha B. M. OKOYEN (M.), Minister, Permanent Mission, Geneva

Jane IGWE (Ms.), Assistant Chief Registrar, Commercial Law Department, Trademarks, Patents and Designs Registry, Nigeria Intellectual Property Office, Federal Ministry of Industry, Trade and Investment, Abuja

OMAN

Mohammed AL BALUSHI (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

OUGANDA/UGANDA

Margret Kaddu NABAKOOZA (Ms.), Principal State Attorney, Attorney General's Chambers, Ministry of Justice and Constitutional Affairs, Kampala

Dick KAMUGASHA (Mr.), Director, Technology Development Centre (TDC), Uganda Industrial Research Institute, Ministry of Science, Technology and Innovation, Kampala

Farouk LUBEGA (Mr.), Senior State Attorney, Ministry of Justice and Constitutional Affairs, Kampala

Timothy KAKEMBO (Mr.), Legal Counsel and Intellectual Property Expert, National Agricultural Research Organization (NARO), Ministry of Agriculture, Animal Industry and Fisheries, Entebbe

Joseph MBIHAYEIMAANA (Mr.), Senior Intellectual Property Officer, National Agricultural Research Organization (NARO), Ministry of Agriculture, Animal Industry and Fisheries, Kampala

Irene LUGAYIZI (Ms.), Commissioner Legal Drafting (Subsidiary Legislation), Directorate of First Parliamentary Counsel, Ministry of Justice and Constitutional Affairs, Kampala

Hosea KIZIMULA (Mr.), Agribusiness Officer, Department of Agricultural Investments and Enterprise Development, Ministry of Agriculture, Animal Industry and Fisheries, Kampala

George TEBAGANA (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

PAKISTAN

Farukh AMIL (Mr.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Nauman ASLAM (Mr.), Executive Director, Intellectual Property Organization (IPO), Ministry of Commerce, Islamabad

Zunaira LATIF (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

PANAMA

Johana MÉNDEZ (Sra.), Segunda Secretaria, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

PAYS-BAS/NETHERLANDS

Henk EGGINK (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

PÉROU/PERU

Ray Augusto MELONI GARCÍA (Sr.), Director, Dirección de Signos Distintivos, Instituto Nacional de Defensa de la Competencia y de la Protección de la Propiedad Intelectual (INDECOPI), Lima

Cristóbal MELGAR (Sr.), Ministro Consejero, Asuntos Económicos, Misión Permanente, Ginebra

PHILIPPINES

Arnel TALISAYON (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Jayroma BAYOTAS (Ms.), Attaché, Permanent Mission, Geneva

POLOGNE/POLAND

Agnieszka HARDEJ-JANUSZEK (Ms.), First Counsellor, Permanent Mission, Geneva

PORTUGAL

João PINA DE MORAIS (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

QATAR

Khalifa AL-HITMI (Mr.), Director, Intellectual Property Protection Department, Ministry of Economy and Commerce, Doha

Ahmed AL-SAADY (Mr.), Assistant Director, Intellectual Property Protection Department, Ministry of Economy and Commerce, Doha

RÉPUBLIQUE ARABE SYRIENNE/SYRIAN ARAB REPUBLIC

Jamal Eddin CHUEIB (Mr.), Deputy Minister, Directorate of Industrial and Commercial Property Protection, Ministry of Internal Trade and Consumer Protection, Damascus

RÉPUBLIQUE DE CORÉE/REPUBLIC OF KOREA

JANG Jinuk (Mr.), Assistant Director, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon

YANG Dae Gyeong (Mr.), Assistant Director, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon

JUNG Dae Soon (Mr.), Counselor (IP Attaché), Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE DE MOLDOVA/REPUBLIC OF MOLDOVA

Marin CEBOTARI (Mr.), Counsellor, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE DOMINICAINE/DOMINICAN REPUBLIC

Ysset ROMÁN (Sra.), Ministra Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

RÉPUBLIQUE TCHÈQUE/CZECH REPUBLIC

Evžen MARTÍNEK (Mr.), Lawyer, International Department, Industrial Property Office, Prague

RÉPUBLIQUE-UNIE DE TANZANIE/UNITED REPUBLIC OF TANZANIA

Elia Nelson MTWEVE (Mr.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

ROUMANIE/ROMANIA

Dănuț NEACȘU (Mr.), Deputy Director General, State Office for Inventions and Trademarks (OSIM), Bucharest

Viorica DUCA (Ms.), Expert, Legal, International Cooperation and European Affairs Division, State Office for Inventions and Trademarks (OSIM), Bucharest

ROYAUME-UNI/UNITED KINGDOM

Francis ROODT (Mr.), Senior Policy Adviser, UK Intellectual Property Office (UK IPO), London

Angelica GARCIA (Ms.), Senior IP Adviser, Intellectual Property Office (IPO), Sao Paulo, Brazil

RWANDA

Myriam GATSIMBANYI (Ms.), Officer in Charge of Intellectual Property, Intellectual Property Unit, Ministry of Trade and Industry, Kigali

Édouard BIZUMUREMYI (Mr.), Commercial Attaché, Permanent Mission, Geneva

SAINT-SIÈGE/HOLY SEE

Carlo Maria MARENGHI (Mr.), Attaché, Permanent Observer Mission, Geneva

SÉNÉGAL/SENEGAL

Makhtar DIA (M.), directeur général, Agence sénégalaise pour la propriété industrielle et l'innovation technologique (ASPIT), Ministère de l'industrie et des mines, Dakar

Lamine Ka MBAYE (M.), premier secrétaire, Mission permanente, Genève

SOUDAN/SUDAN

Adil Khalid Hassan HILAL (Mr.), Registrar General, Registrar General of Intellectual Property, Ministry of Justice, Khartoum

Azza MOHAMMED ABDALLA HASSAN (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

SRI LANKA

Aliyar Lebbe Abdul AZEEZ (Mr.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Samantha JAYASURIYA (Ms.), Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Shashika SOMARATNE (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva
Dulmini DAHANAYAKE (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

SUISSE/SWITZERLAND

Olga ALLEMANN (Mme), coordinateur de projet, Division du droit et des affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Alebe LINHARES MESQUITA (M.), conseiller politique, Relations commerciales internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Reynald VEILLARD (M.), conseiller, Mission permanente, Genève

THAÏLANDE/THAILAND

Navarat TANKAMALAS (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Pajaree UNGTRAKUL (Ms.), Internship, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

TRINITÉ-ET-TOBAGO/TRINIDAD AND TOBAGO

Makeda ANTOINE-CAMBRIDGE (Ms.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Garvin PETTIER (Mr.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

TUNISIE/TUNISIA

Walid DOUDECH (M.), ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

Holla BACHTOBI (Mme), directeur général, Direction générale des organisations et conférences internationales (DGOI), Ministère des affaires étrangères, Tunis

Amel ZAHI EP BEN FARHAT (Mme), directeur général, Institut national de la normalisation et de la propriété industrielle (INNORPI), Ministère de l'industrie et des petites et moyennes entreprises (PMEs), Tunis

Sami NAGGA (M.), ministre, Mission permanente, Genève

TURKMÉNISTAN/TURKMENISTAN

Orazmyrat SAPARMYRADOV (Mr.), Deputy of Head, State Service of Intellectual Property, Ministry of Finance and Economy, Ashgabat

TURQUIE/TURKEY

Ismail GÜMÜŞ (Mr.), Senior Expert, European Union and International Affairs Department, Turkish Patent and Trademark Office (TURKPATENT), Ankara

Sermin SAATCIOGLU (Ms.), IP Expert, Department for European Union and Foreign Affairs, Turkish Patent and Trademark Office (TURKPATENT), Ankara

Eda ORAL (Mr.), Intern, Permanent Mission, Geneva

UKRAINE

Dmytro CHERKASHYN (Mr.), Director, State Enterprise Ukrainian Intellectual Property Institute (Ukrpatent), Ministry of Economic Development and Trade of Ukraine, Kyiv

Kateryna KOLODII (Ms.), Head, Planning and Finance Division, State Enterprise Ukrainian Intellectual Property Institute (Ukrpatent), Ministry of Economic Development and Trade of Ukraine, Kyiv

Olena SYLKA (Ms.), Chief Accountant, State Enterprise Ukrainian Intellectual Property Institute (Ukrpatent), Ministry of Economic Development and Trade of Ukraine, Kyiv

URUGUAY

Néstor MÉNDEZ TRINIDAD (Sr.), Asesor XII, Dirección Nacional de la Propiedad Industrial, Ministerio de Industria, Energía y Minería, Montevideo

Juan BARBOZA (Sr.), Consejero, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

VENEZUELA (RÉPUBLIQUE BOLIVARIENNE DU)/VENEZUELA (BOLIVARIAN REPUBLIC OF)

Violeta FONSECA OCAMPO (Sra.), Ministra Consejera, Misión Permanente, Ginebra

VIET NAM

DAO Nguyen (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

YÉMEN/YEMEN

Mohammed FAKHER (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

ZIMBABWE

Willie MUSHAYI (Mr.), Deputy Chief Registrar, Intellectual Property Office, Ministry of Justice and Legal Affairs, Harare

II. OBSERVATEURS/OBSERVERS

PALESTINE

Imad J. M. HASAN (Mr.), Head, Division for Renewal and Amendments of Applications, Ministry of National Economy, Ramallah

III. ORGANISATIONS INTERNATIONALES INTERGOUVERNEMENTALES/
INTERNATIONAL INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

BANQUE INTERNATIONALE POUR LA RECONSTRUCTION ET LE DÉVELOPPEMENT
(IBRD)/INTERNATIONAL BANK FOR RECONSTRUCTION AND DEVELOPMENT (IBRD)

Rowena Margaret GOROSPE (Ms.), Senior Counsel, Legal Vice-Presidency, Washington, D.C.

CENTRE SUD (CS)/SOUTH CENTRE (SC)

Viviana MUNOZ TELLEZ (Ms.), Coordinator, Development, Innovation and Intellectual Property Programme, Geneva

Nirmalya SYAM (Mr.), Programme Officer, Development, Innovation and Intellectual Property Programme, Geneva

Mirza ALAS PORTILLO (Ms.), Research Associate, Development, Innovation and Intellectual Property Programme, Geneva

Vitor Henrique PINTO IDO (Mr.), Intern, Development, Innovation and Intellectual Property Programme, Geneva

OFFICE DE L'UNION EUROPÉENNE POUR LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE
(EUIPO)/EUROPEAN UNION INTELLECTUAL PROPERTY OFFICE (EUIPO)

Nestor MARTINEZ-AGUADO (Mr.), Expert, International Cooperation and Legal Affairs Department, Alicante, Spain

OFFICE DES BREVETS DU CONSEIL DE COOPÉRATION DES ÉTATS ARABES DU GOLFE (CCG)/PATENT OFFICE OF THE COOPERATION COUNCIL FOR THE ARAB STATES OF THE GULF (GCC PATENT OFFICE)

Nasser ALAJMI (Mr.), Head, Administrative and Financial Support Section, Riyadh

Saad BIN BAKHEET (Mr.), Head, Regional Relations, Riyadh

ORGANISATION DE COOPÉRATION ISLAMIQUE (OCI)/ORGANIZATION OF ISLAMIC COOPERATION (OIC)

Nassima BAGHLI (Ms.), Ambassador, Permanent Observer, Permanent Delegation, Geneva

Halim GRABUS (Mr.), Counsellor, Permanent Delegation, Geneva

ORGANISATION DES NATIONS UNIES POUR L'ALIMENTATION ET L'AGRICULTURE (FAO)/FOOD AND AGRICULTURE ORGANIZATION OF THE UNITED NATIONS (FAO)

Carolyn RODRIGUES BIRKETT (Ms.), Director, Liaison Office, Geneva

Ahmad MUKHTAR (Mr.), Economist, Trade and Food Security, Liaison Office, Geneva

ORGANISATION DES NATIONS UNIES POUR LE DÉVELOPPEMENT INDUSTRIEL (ONUDI)/UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION (UNIDO)

Frank VAN ROMPAEY (Mr.), Representative to the United Nations (UN) Office and other international organizations in Geneva, Geneva

ORGANISATION EUROPÉENNE DES BREVETS (OEB)/EUROPEAN PATENT ORGANISATION (EPO)

Alessia VOLPE (Ms.), Coordinator, International Cooperation, Munich

ORGANISATION MONDIALE DU COMMERCE (OMC)/WORLD TRADE ORGANIZATION (WTO)

WU Xiaoping (Ms.), Counsellor, Intellectual Property, Government Procurement and Competition Division, Geneva

Jorge GUTIERREZ (Mr.), Young Professional, Intellectual Property, Government Procurement and Competition Division, Geneva

ORGANISATION RÉGIONALE AFRICAINE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (ARIPO)/AFRICAN REGIONAL INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (ARIPO)

John Ndirangu KABARE (Mr.), Intellectual Property Operations Executive, Harare

IV. ORGANISATIONS NON GOUVERNEMENTALES/NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

Association littéraire et artistique internationale (ALAI)/International Literary and Artistic Association (ALAI)

Victor NABHAN (Mr.), Professor, Ferney-Voltaire, France

China Council for the Promotion of International Trade (CCPIT)

HE Ying (Ms.), Deputy General Director, Department of Legal Affairs, Beijing

LI Fan (Mr.), Deputy Director, CCPIT Patent and Trademark Law Office, Beijing

PEI Xinya (Ms.), Project Manager, Department of International Liaison, Beijing

ZHANG Honggen (Mr.), Project Manager, Department of Legal Affairs, Beijing

CropLife International (CROPLIFE)

Tatjana SACHSE (Ms.), Legal Advisor, Geneva

Foundation for a Centre for Socio-Economic Development (CSEND)

Lichia SANER YIU (Ms.), President, Development, Geneva

Raymond SANER (Mr.), Professor, Research, Geneva

Health and Environment Program (HEP)

Madeleine SCHERB (Mme), président, Genève

Pierre SCHERB (M.), conseiller juridique, Genève

Institut de la propriété intellectuelle du Canada (IPIC)/Intellectual Property Institute of Canada (IPIC)

Paula CLANCY (Ms.), Chair, International Trademark Issues Committee, Ottawa

International Human Rights & Anti-Corruption Society (IHRAS)

Udoisong UDOFIA (Mr.), Director General, Nill, Nigeria

International Intellectual Property Commercialization Council (IIPCC)

KONG Johnson (Mr.), Board Member, Hong Kong

YU Ronald (Mr.), Board Member, Hong Kong

Medicines Patent Pool (MPP)

Esteban BURRONE (Mr.), Head of Policy, Geneva

Erika DUENAS (Ms.), Advocacy Manager, Geneva

Public Interest Intellectual Property Advisors (PIIPA)

Pacyinz LYFOUNG (Ms.), Executive Director, Washington, D.C.

Union internationale des éditeurs (UIE)/International Publishers Association (IPA)

José BORGHINO (Mr.), Secretary General, Geneva

James TAYLOR (Mr.), Director, Communications and Freedom to Publish, Geneva

V. BUREAU/OFFICERS

Président/Chair: Hasan KLEIB (M./Mr.) (Indonésie/Indonesia)

Vice-Présidents/Vice Chairs: Kerry FAUL (Mme/Ms.) (Afrique du Sud/South Africa)

Ray Augusto MELONI GARCIA (M./Mr.) (Pérou/Peru)

Secrétaire/Secretary: Irfan BALOCH (M./Mr.) (OMPI/WIPO)

VI. SECRÉTARIAT DE L'ORGANISATION MONDIALE DE LA PROPRIÉTÉ
INTELLECTUELLE (OMPI)/SECRETARIAT OF THE WORLD INTELLECTUAL
PROPERTY ORGANIZATION (WIPO)

Francis GURRY (M./Mr.), directeur général/Director General

Mario MATUS (M./Mr.), vice-directeur général/Deputy Director General

Irfan BALOCH (M./Mr.), secrétaire du Comité du développement et de la propriété intellectuelle (CDIP) et directeur, Division de la coordination du Plan d'action pour le développement/Secretary to the Committee on Development and Intellectual Property (CDIP) and Director, Development Agenda Coordination Division

Georges GHANDOUR (M./Mr.), administrateur principal de programme, Division de la coordination du Plan d'action pour le développement/Senior Program Officer, Development Agenda Coordination Division

Maria Daniela LIZARZABURU AGUILAR (Mme/Ms.), administratrice adjointe de programme, Division de la coordination du Plan d'action pour le développement/Associate Program Officer, Development Agenda Coordination Division

[نهاية المرفق والوثيقة]